قاسيون

العدد 431
السبت 5 كانون الأول 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (11.487.137) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلفاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

مغزى الاحتفال

حين يحتفل الشيوعيون بذكرى الماضي، إنما هم ينظرون إلى المستقبل لتوظيف كل إنجازات هذا الماضي باتجاه الغد.. وهم يستلهمون ذكرى شهدائهم وشيوعييهم الأوائل الذين شقوا الطريق الصعبة في الصخر، فلولاهم لما كنا..

واليوم، رغم كل مصاعب الحركة الشيوعية في سورية، لا يمكن لأحد أن يتصور الخارطة السياسية في البلاد دون وجود الشيوعيين. والحقيقة أن الشيوعيين يتطلعون اليوم إلى القيام بالدور المنوط بهم والذي كرسوا أنفسهم له في خدمة الشعب والوطن.. هذا الدور الذي أصابه بعض التراجع والوهن بسبب ظروف مختلفة..

إن الذكرى الـ٨٥ إذا كانت مناسبة لاستحضار الماضي ومراجعته، فهي مناسبة لاستلهام تضحيات ونضالات الشيوعيين الأوائل من أجل استعادة رونق الحركة الشيوعية ومكانتها التي تطمح لها في البلاد. وهذا الأمر ليس من باب التمنيات والأحلام، وإنما تتوفر لتحقيقه اليوم كل الظروف المناسبة والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

● انفتاح الأفق التاريخي مجدداً أمام الحركة الثورية العالمية بكل مكوناتها، بعد انسداد مؤقت في النصف الثاني من القرن العشرين، والذي كان انهيار الاتحاد السوفييتي وبلدان المنظومة الاشتراكية إحدى نقاط العلام الكبرى فيه..

إن الأزمة الرأسمالية العظمى المتفاقمة حالياً، تثبت أن المبادرة التاريخية يمكن، ويجب أن تنتقل إلى يد الحركة الثورية العالمية.. وإذا كانت مرحلة التراجع والهزيمة قد رافقها ضعف ووهن وانقسام في صفوف مكونات الحركة الثورية، فإن مرحلة النهوض التي بدأت، سيرافقها حتماً، رص صفوفها واتساع تأثيرها وانتقالها التدريجي إلى مواقع الهجوم.. بعد أن طال انتظارها في مواقع الدفاع..

إن العقد القادم هو عقد انتصار الشعوب وحركاتها الثورية.. لذلك يجب أن يكون الشيوعيون مهيئين لمواجهة هذا الاستحقاق..

● إن المشاركة الرمزية في الاحتفال من قوى وشخصيات عربية مختلفة، إنما يعبر عن الاصطفاف الجديد الذي يتكون في الشارع العربي، هذا الاصطفاف القادر على تغيير ميزان القوى في المنطقة، وإعادة الوهج إلى حركة التحرر الوطني العربية التي لعبت بمقاومتها الباسلة في لبنان وفلسطين والعراق دوراً أساسياً في كسر المشروع الإمبريالي- الأمريكي- الصهيوني، وفي تعجيل اندلاع الأزمة الرأسمالية العظمى.. ليس هذا فقط، وإنما أيضاً في سد الآفاق أمام حلها بالوسائل التي كانت تعتمدها سابقاً بإخضاع الشعوب عبر الحروب التوسعية المختلفة..

إن المقاومة والممانعة في البلدان العربية ساهمت جدياً في سد الأفق أمام الرأسمالية المتأزمة، وسيسجل لها التاريخ ذلك.. ولن يمر التاريخ مرور الكرام أمام الدور الذي لعبه الشيوعيون الحقيقيون في المشاركة بهذه المقاومات منذ إطلاقها إلى انتصارها..

● وأخيراً، يجري هذا الاحتفال في ظرف تاريخي حاسم، يؤكد انهيار الرؤية الليبرالية الاقتصادية في إدارة الدول والمجتمعات، وهي تنهار ليس فقط عملياً، وإنما ينهار أساسها الفكري والمعرفي، الأمر الذي لن يسمح لها بعد ذلك أن تقوم لها قائمة.. وما المقاومة التي واجهتها السياسات الليبرالية الاقتصادية في بلادنا إلاّ تعبير عن ذلك، والتي كان للشيوعيين دور هام في إطلاقها وتطويرها..

إنه ليتبين اليوم صحة وجهة النظر التي تقول: إن الشيوعيين كي يتقدموا، وكي يستعيدوا دورهم الوظيفي، محكومون بالوحدة، وإلغاء الحالة الفصائلية بين صفوفهم؟.. ونعتقد أن هذا الاحتفال سيكون خطوةً على هذا الطريق، وسيؤكد إرادتهم في الوحدة التي يطالب بها كل الوطنيين الشرفاء في البلاد.

إن إحدى ضمانات الحفاظ على كرامة الوطن والمواطن هي تحقيق وحدة الشيوعيين السوريين على أسس مبدئية صلبة تسمح لها بالنمو والتطور والاستمرار..

■■

شهادات دولية متجددة..
الغزو الأمريكي زاد من سرطانات العراق



أفادت مصادر عراقية متعددة أن الغزو الأمريكي للعراق أدى إلى تلوث العديد من مناطق البلاد بالإشعاعات مما تسبب في ارتفاع عدد الإصابات بمرض السرطان والتشوهات بين المواليد.

ونقلت رويترز عن طبيب للأورام في البصرة قوله «رأينا أنواعاً جديدة من السرطان لم تسجل في العراق قبل الحرب في العام ٢٠٠٣، أنواع من سرطان الألياف والعظام»، حيث يؤكد مسؤولون آخرون أن هناك الكثير من الوثائق تثبت استخدام اليورانيوم المستنفد في أسلحة القوات الأمريكية وبقية قوات التحالف خلال حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ وغزو العراق عام ٢٠٠٣.

وتشير تقارير إعلامية إلى أن البصرة -ثاني أكبر مدينة عراقية التي عاشت سنوات من الحرب- غرقت في مستنقع من التلوث الزراعي والصناعي يصعب على الأطباء التوصل لأسباب محددة للإصابة بالسرطان هناك.

وكان تقرير لجريدة طبية تصدرها جامعة البصرة ذكر في العام ٢٠٠٧ أن نسبة وفيات الأطفال بمرض السرطان في البصرة ارتفع بنسبة ٦٥٪ عام ١٩٩٧ وبنسبة ٦٠٪ عام ٢٠٠٥ مقارنة مع العام ١٩٨٩.

ويستخدم اليورانيوم المستنفد، وهو معدن ثقيل، في الأسلحة لاختراق المدرعات الثقيلة مثل الدبابات حيث استعملت كميات كبيرة منه أثناء حرب الخليج الأولى بعضها قرب البصرة.

وبدورها سجلت مدينة الفلوجة غربي العراق، التي تعرضت لإثنتين من أعنف العمليات العدوانية الأمريكية في عام ٢٠٠٤ بعد الغزو، ارتفاعاً كبيراً في حالات المواليد الذين يولدون موتى أو مشوهين خلقياً أو قلبياً أو عصبياً أو مصابين بالشلل والأمراض الدماغية ومشاكل الحبل الشوكي بسبب استخدام القوات المغيرة للفوسفور الأبيض.

وكانت صحيفة «غارديان» البريطانية أشارت مؤخراً إلى أن نسبة المواليد في مدينة الفلوجة المصابين بالأورام الخبيثة والعيوب الخلقية- التي تعزى إلى المواد الكيماوية السامة من جراء ما خلفه العدوان- ارتفعت ١٥ ضعفاً.

■■

أين زيادة الأجور في الموازنة العامة؟

خلا مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠، من أي بند يشير إلى خطة أو توجه حكومي جدي لزيادة الأجور والرواتب وصولاً لمضاعفتها خلال أقل من عام، وهو ما يجب تحقيقه وعدم التغافل عنه كونه من الناحية الإجرائية على الأقل، منصوصاً عليه ومقرراً في الخطة الخمسية العاشرة الموشكة على الانتهاء، عدا عن كونه مطلباً ملحاً على مستوى البلاد تفرضه الظروف الاقتصادية – الاجتماعية المتردية لمعظم العاملين بأجر.

وقد انتقد أعضاء مجلس الشعب في جلسته الأخيرة هذا التغافل الحكومي، وأكد تقرير لجنة الموازنة والحسابات «أن العبرة في القدرة على تنفيذ ما تم التخطيط له في المدة المحددة، ونتائج التنفيذ من حيث الجودة والوظيفة الاجتماعية المؤداة».

وأوصى التقرير بزيادة فرص العمل بما يتناسب مع الزيادة السكانية في القطر، واستيعاب الداخلين إلى سوق العمل سنوياً، والحد من البطالة.

كما دعا الأعضاء خلال الجلسة ذاتها المخصصة لمناقشة مشروع الموازنة إلى «عقد مؤتمر اقتصادي يشارك فيه الخبراء والاقتصاديون من جميع الأطراف المعنية»، يكون في رأس جدول أعماله «إصلاح القطاع الصناعي العام، ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، وزيادة الاعتمادات اللازمة لبرامج التدريب والتأهيل، وصرف المبالغ المخصصة لهذه الغاية وفق أسس حقيقية».

وهكذا، يؤكد الفريق الاقتصادي في الحكومة مرة جديدة، أنه لن يتخلى عن مبدأ المراوغة الذي يعتمده منذ تسلمه الملف الاقتصادي في سورية للتهرب من مسؤولياته ووعوده.. هكذا فعل في محاولاته المتكررة والمتدرجة لرفع الدعم، وفي الخصخصة البطيئة، وفي محاولة تمرير الكثير من مشاريع تعديل القوانين (قانون العمل نموذجاً)..

■■

وجهات نظر وصائية مختلفة، والطبقة العاملة هي الضحية

العمال المؤقتون والموسميون نموذجاً

◄ علي نمر

يبدو أن تضارب الرؤى والتفسيرات في بعض القوانين والأنظمة النافذة ستودي بحقوق ومصير المئات لا بل الآلاف من العمال إلى الهاوية، وقضية العمال المؤقتين من القضايا الشائكة التي ضاعت بين عدة جهات، نتيجة الاختلاف في القرارات الصادرة التي سارت بعكس ما صدرت من أجله، علماً أن الاتحاد العام لنقابات العمال لم يترك مؤتمراً أو مجلساً إلا وطالب فيه بتسوية أوضاع العمال المؤقتين، أما القضايا التي نحن بصددها الآن فلا تمس شركة أو معملاً بعينه كما هي العادة، وإنما القضية هذه المرة ترتبط بالعقود الموسمية للعاملين في مشفى التوليد وأمراض النساء الجامعي الذي يتبع إدارياً لوزارة التعليم العالي التي تعاقدت مع /٥٣/ عاملاً وعاملة بعقود موسمية اعتبارا من العام ٢٠٠١ وحتى الآن، وذلك بسبب نقص الكادر الإداري في المشفى، وتم بعد ذلك التاريخ تجديد عقود هؤلاء العمال حتى تاريخه نظراً للحاجة الماسة لخدماتهم، ومن أجل تحسين سير العمل، حيث أنهم يعملون في أماكن حساسة في المشفى (المحاسبة، الديوان، القبول، الإدارة، المخبر).



وبسبب هذه الحاجة قامت الوزارة والمشفى بإرسال العديد من الكتب المتعلقة بهذا الشأن إلى رئاسة مجلس الوزراء والاتحاد العام لنقابات العمال ومكتب العمال القطري ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والجهاز المركزي للرقابة المالية، من أجل إيجاد حل عادل ومنصف لهؤلاء العمال، وكان الرد دائماً التقيد بالقوانين والأنظمة.

وقد نوقش الموضوع في مؤتمر نقابة عمال الخدمات الصحية في اتحاد عمال دمشق، حيث أوصى المؤتمر بإيجاد حل سريع لهذه الشريحة من العاملين، علماً أن هؤلاء العمال مسجلون في مكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق وريفها، وجميعهم مشمولون بالتأمينات الاجتماعية، وبناءً على هذه المعلومات والبيانات أرسل وزير التعليم العالي كتاباً إلى رئيس مجلس الوزراء تحت رقم ٢٨٩٨/م.ش، يقترح فيه بأن يتم التعاقد معهم بعقود سنوية ريثما يتم تسوية وضعهم وتعيينهم على الملاك، نظراً لوضعهم المادي والاجتماعي الصعب، وكونهم معيلين لأسرهم، وحرصاً على المصلحة العامة وللحاجة الماسة لهم في حسن سير العمل، وبناء على المقترح وعلى مطالب العمال حصل على موافقة رئيس مجلس الوزراء بالكتاب رقم /٧٤٦٦/ تاريخ ٢٠٠٨/٨/١٩ الذي يوافق فيه على الاستمرار باستخدام المومأ إليهم واستثنائهم من الدور المتسلسل في مكتب التشغيل، وذلك لمن تم استخدامهم قبل عام ٢٠٠٥، والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والجهاز المركزي للرقابة المالية. حيث أرسل معاون وزير التعليم العالي للشؤون الصحية كتاباً إلى مدير عام مشفى التوليد الجراحي، يطلب فيه تسوية أوضاع هؤلاء العمال، في ضوء تعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥/٥٦٥٩ بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٠.

ماذا يقول القانون؟

وللتأكيد على صحة مطلب هؤلاء العمال قانونياً سنبين فيما يلي النصوص القانونية التي تجيز لهم الحصول على هذه التسويات اعتماداً على النصوص التي قدمها الجهاز المركزي للرقابة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء، ومن خلال التدقيق تبين لنا حسب العقود أن المشفى تعاقد مع عدد من العمال بموجب عقود مؤقتة موسمية وسنوية بتواريخ مختلفة بدءاً من عام ٢٠٠١ وحتى تاريخه، وقد نصت المادة /١٤٦/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥/ لعام ٢٠٠٤ على ما يلي: «يجوز للجهة العامة، وضمن حدود الاعتمادات المرصودة في الموازنة لهذا الغرض استخدام عمال مؤقتين في أعمال مؤقتة بطبيعتها، أو موسميين، أو عرضيين».

ورأى الجهاز المركزي أنه في حال حاجة المشفى لهؤلاء العاملين وتوفر الاعتمادات اللازمة نرى ضرورة تسوية وضعهم لدى مكاتب التشغيل، من حيث حصول هؤلاء العمال على ترشيحات أصولية، واستثناءهم من الدور المتسلسل على اعتبار أن بعضهم مسجل لدى مكاتب التشغيل المختصة، وجرى استخدام أغلبهم منذ عام ٢٠٠١ واستمروا حتى تاريخه، أو تعيينهم بصفة دائمة، في حال توفر الشواغر اللازمة لدى المشفى، لاستقرار أوضاعهم الوظيفية، مع مراعاة أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤، ولاسيما المادة العاشرة منه.

الكل موافق والجميع متردد

مدير عام مشفى التوليد وأمراض النساء الجامعي أرسل كتاباً إلى معاون وزير التعليم العالي للشؤون الصحية يقول فيه:

«إشارة لتعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥/٥٦٥٩ تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٨ وكتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم /٧٤٦٦/ تاريخ ٢٠٠٨/٨/١٩ وكتاب الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ق.ع /١/ /١٩٤٤٦/ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٢ يرجى الإطلاع والموافقة على إجراء عقود سنوية للعاملين في مشفى التوليد والذين تم استخدامهم قبل عام ٢٠٠٥ وذلك لحاجة المشفى إلى خدماتهم»

وجاء رد نزار الضاهر معاون وزير التعليم العالي للشؤون الصحية سريعاً على هذا الكتاب: «إشارة إلى كتابكم رقم ١٣٧٦/ص.ت تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٢ المتضمن طلب الموافقة على إجراء عقود سنوية للعاملين في المشفى، وللذين تم استخدامهم قبل عام ٢٠٠٥ وبناء على القرار رقم ١٤٣٧ تاريخ ٢٠٠٦/٦/٤ المتضمن تفويضاً ببعض صلاحيات السيد الوزير.

لا نرى مانعاً أو ما يمنع من إجراء عقود سنوية للعاملين المذكورين أعلاه ضمن الشروط الواردة في موافقة رئيس مجلس الوزراء وفق الأصول القانونية المتبعة، شريطة أن تكون الوظائف فنية أو مهنية على سبيل الحصر».

تهرب من المسؤولية

تبين مما سبق أن الجميع موافق، لكن التهرب من المسؤولية صفة لازمت الجميع عند القرارات الصادرة والواردة، لذلك فإننا نرى أن الجميع يتحمل مسؤولية ما وصلت إليه أوضاع هؤلاء العمال، والأكثر مسؤولية هي إدارة المشفى التي رغم صدور كل هذه الموافقات من الجهات المعنية لم تحرك ساكناً باتجاه التثبيت، خاصة وأن موافقة رئيس مجلس الوزراء على شرط التسلسل في مكاتب التشغيل واضح وصريح ولا لبس فيه، فلماذا كل هذه المماطلة؟

وهل يبقى العامل عرضة للتسويفات والتفسيرات الشخصية التي ستودي به إلى الشارع؟!

إن قضية هؤلاء العمال فيها كل الشرعية، وعلى أصحاب القرار إيجاد حل عادل لها، وفي ذلك الضمانة الحقيقية لكرامة المواطن التي هي أغلى وأعلى من أي اعتبار.

■

في المجلس السنوي لوحدة وليد نادر بالمالكية..

غرائب وعجائب نقابية

لا يخفى على احد الدور الكبير الذي تقوم به الحركة النقابية والعمالية في سورية، هذا الدور الذي برز في أكثر من مناسبة، لكن يبدو أن هذا العمل الجاد لم يرض البعض، فما حصل في إحدى الوحدات النقابية في المالكية يدعو إلى الكثير من التساؤل، حيث حرم أحمد جويل رئيس وحدة «وليد نادر» التابعة لفرع نقابة المعلمين في مدينة الحسكة من متابعة أعمال المجلس السنوي للوحدة بسبب ما ورد في تقريره. وهذه مخالفة صريحة لقانون النقابة.

وحين أصر هذا «البعض» على موقفه في عرقلة أعمال المجلس، ولم يبق مجال للنقاش، رمى رئيس الجلسة الأوراق في وجههم، وقال: «ليس من اللائق أن أجلس مع من لا يحترمون قانون النقابة ويكفي أن أجلس مع زملائي وزميلاتي».

وقد تبين من سير الجلسة أن جهات رسمية عديدة في المدينة بذلت جهوداً للتدخل في سير أعمال المؤتمرات النقابية بشكل عام، وفي مؤتمر وحدة وليد نادر بشكل خاص.

ورغم كل هذه المضايقات فقد حصل رئيس مكتب الوحدة السابق ورئيس الجلسة، الذي جرى الاستهتار بحقه وبحق الجلسة، على أعلى الأصوات في الانتخابات، ومع ذلك قدم استقالته من المكتب المنتخب.

ومن مفارقات الجلسة:

لم يتم التصويت على التقرير.

لم يتم الطلب من المرشحين بأن يقدموا أنفسهم.

لم يتم تثبيت عضوية المرشحين وتثبيت ترشيحهم أو انسحابهم.

لم يعرف القياديون متى ينهون مهزلتهم والخروج من القاعة.

نسي رئيس مكتب شعبة النقابة تقرير الوحدة والبطاقة الذاتية على الطاولة، ولم يسأل عنها لتاريخه وهذا تأكيد على استخفافهم بمصالح الأعضاء.

شجب بعض الزملاء والزميلات انسحاب واستقالة الزميل أحمد من عضوية المكتب.

ومن تقرير مكتب الوحدة الذي قدمه الرفيق أحمد جويل وتم منعه من قراءته اخترنا ما يلي:

إن سياسة التجويع ورفع الأسعار بشكل جنوني ورفع الدعم عن المحروقات والغلاء الفاحش وتدني الأجور وخصخصة مؤسسات القطاع العام وبيعه، ليست إلا مؤشرات وجسور عبور للمخططات الخارجية إلى بلدنا، وهي بالتالي نقاط ضعف في مناعة الداخل.

إن قوة مناعة العامل الداخلي تتوقف على تفعيل دور المؤسسات الجماهيرية والشعبية، وإيجاد قانون عصري للأحزاب، ومنح الاستقلالية للسلطات، والاهتمام بمستوى معيشة المنتجين الحقيقيين للخيرات المادية، والحد من سلطة التجار الذين يتلاعبون بالسوق وبالأسعار حسب رغباتهم وجشعهم الذي لا حد له، واستئصال قوى الفساد في داخل جهاز الدولة ومن خارجه، ودعم القطاع العام وإصلاح مواقع الخلل فيه، والتخلي عن سياسة تخسيره، لخلق ثقافة مشوهة لدى القاعدة الجماهيرية بأن نموذج القطاع العام الذي أنتم تريدونه هذا هو، وهذه هي نتائجه. وكذلك الكثير من القضايا التي لابد من إيجاد حلول مناسبة لها، مثل إعادة الجنسية السورية إلى الإخوة الذين جردوا من جنسيتهم إثر الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢ في عهد حكومة الانفصال، إن كل هذه القضايا المترابطة عضوياً وإيجاد الحلول المعقولة لها هي الكفيلة في مضاعفة مناعة وقوة بلدنا العزيز سورية، التي يجب أن يتلمس كل مواطن فيها بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات وأمام القانون بغض النظر عن الدين أو الجنس أو الانتماء القومي والعرقي.

مقترحات وملاحظات:

انعكست الهجرة على الخريطة المدرسية بشكل ملموس، وانعكس ذلك على تنقلات وتسويات المعلمين التي لم تكن عند الحدود الدنيا، وجرت الكثير من المحاولات غير القانونية في هذا المجال مما خلق إرباكاً وتباطؤاً في تنفيذ المناهج الدراسية، وكان الخاسر الأول الطالب في هذا المجال.

سد الشواغر عبر تعيين المكلفين والوكلاء لم يكن حسب الكفاءة والأقدمية والشهادة، إن لم يكن لدى جميع الموجهين الاختصاصين فكان لدى الكثيرين، هذه الظاهرة الواضحة جداً خلال فترة التعيينات هذا العام. مثلاً: حرم معلم وكيل لديه /١٥٠٠/ يوم خدمة من التعيين، وعين معلم وكيل لديه /٨٩/ يوماً فقط من الخدمة، ونستطيع أن نزودكم بالأسماء والحالات كثيرة.

منح مكافأة مالية لكل زميل وزميلة.

منح بدل اللباس أسوة بالكثير من المؤسسات والدوائر.

تغيير الخريطة المدرسية بحيث يصبح عدد التلاميذ في الشعبة الصفية أقل مما هو عليه الآن.

تعيين كادر احتياط في كل مدرسة على الأقل لسد الشاغر أثناء منح إجازات أو أذونات إدارية

■ **المالكية (ديريك) - مراسل قاسيون**

مصير مجهول لحقوق عمال شركة الفرات للنفط

يبدو أن رئيس وأعضاء نقابة النفط لن يجدوا الراحة يوماً، وستظل النقابة تقوم بصولات وجولات على الشركات التابعة لها، مادام هناك إدارات مازالت تتعامل مع عمالها على مبدأ العامل ورب العمل، وعلى أساس أن العامل هو الحلقة الأضعف، ولعل ما حصل ويحصل لعمال شركة الفرات للنفط خير دليل على ما ذهبنا إليه، بعد أن فشلت كافة المحاولات التي قامت بها وقدمتها كحلول منصفة من مكتب النقابة بالتعاون مع بعض الجهات الوصائية منذ عام ٢٠٠٧، والأمر الأكثر غرابة أن إدارة الشركة من منطلق المعايير المزدوجة رفضت كل الحلول، فلم تسو أوضاع وحقوق عمال الشركة بالقانون /٥٠/ لعام ٢٠٠٤، بدلاً من استنادها للقانون /٩١/ وتعديلاته، والملفت في الأمر أن إدارة الشركة بقراراتها هذه لم تخالف رأي النقابة فقط، وإنما خالفت جميع القرارات الوزارية التي صدرت بهذا الخصوص، وخاصة فيما يتعلق بفتح سقف الرواتب والأجور لعمال الشركة، وعلى الرغم من وضوح القوانين والأنظمة التي تفسر هذه الحالات، فإن الشركة وضعت نفسها فوق كل هذه القوانين ونفذت ما هو لمصلحتها، فتجاوزت برأيها ما نص عليه قانون العمل /٩١/ وتعديلاته في مواده المتعلقة بتسوية أوضاع العمال في الحالات التي تحدث فيها إشكالية، كما هي الحال في شركة الفرات للنفط.

ولتهرب إدارة الشركة من الاستجابة لمطالب العمال، وبسبب إثارة الموضوع في أكثر من مناسبة، وجه معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل كتاباً إلى اتحاد عمال دمشق تحت رقم ع/٢/١٨٧٦ تاريخ ٢٠٠٩/٣/٢ يؤكد فيه ويبين بالدليل القاطع أن العاملين في شركة الفرات للنفط يخضعون لأحكام القانون ٩١ وتعديلاته، وهذا بالطبع يوضح استخفاف الشركة بالقوانين والأنظمة التي تدافع عن حقوق العمال عندما يتعرضون لأي غبن كما يحصل في أكثر من مكان، كما أن إدارة الشركة لم تكتف بعدم تنفيذها للأحكام والقوانين، وإنما ذهبت إلى أبعد من ذلك حين طالبت العمال باللجوء إلى القضاء لاسترداد حقوقهم، وكأن إدارة الشركة قد ضمنت حتى المسؤولين عن القضاء، منوهة في ذلك أن العمال لن ينالوا قيد أنملة مما يطالبون به. وقد أوضحت الشركة منذ البداية أنها تتمسك بقرارها رقم /١٩/ لعام ٢٠٠٥ الذي يعتمد تطبيق القانون رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤، الخاص بفتح سقوف العاملين المتعاقدين، مؤكدة أنها بذلك أنها تنفذ أعمالها وقراراتها ضمن الأنظمة والقوانين النافذة.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: لماذا الإصرار على هذه التشابكات في إصدار القوانين والأنظمة؟ ومن يستطيع في هذه الحالة إقرار ما هو صحيح؟ واتخاذ القرار الصائب ضد شركة الفرات للنفط. لقد أشار رئيس نقابة عمال النفط بدمشق علي مرعي إلى ذلك بالقول: «إن جميع الشركات التي تعمل في هذا الإطار من الأنظمة والقوانين تتلاعب بنصوص القانون، بحيث تقيس القانون وتطبقه حسب مصالح الشركة التي يتبع لها، وشركة الفرات للنفط جزء من هذه الشركات التي تعاملت مع عمالها بهذه الطريقة المخادعة لأن عمالها ينقسمون إلى قسمين، قسم منهم يخضع لقانون العمل /٩١/، والقسم الآخر يخضع لنصوص قانون العاملين الأساسي /٥٠/ لعام ٢٠٠٤. ولكي تستفيد الشركة من نص القانونين عملت بعكس ما هو مطلوب منها، لأن القرار الذي اتخذته إدارة الشركة بخصوص توقيف الترفيعات، وفتح سقف رواتب العاملين ينطبق على العاملين الخاضعين لقانون العاملين الأساسي، ولا ينطبق على العمال المتقاعدين الذي يخضعون للقانون رقم /٩١/، وهذا هو جوهر اللعبة والمشكلة في الوقت نفسه».

وأكد مرعي في ختام حديثه لقاسيون: «إن تمسك مجلس إدارة الشركة بالقرار /١٩/ لعام ٢٠٠٥ يلغي بنود القانون المعمول به في سورية، ونحن في المكتب النقابي لن نرضخ للشركة، بل سنعمل لكي تعدل الشركة ومجلس إدارتها عن قرارها الذي جاء مجحفاً بحقوق العمال، ومخالفة صريحة للقانون».

والسؤال: إلى متى سيبقى العمال ضحية القرارات الثنائية والمزدوجة؟

■ ع . ن



المسرح العمالي في مهرجانه العشرين

أعلن الاتحاد العام لنقابات العمال أن المهرجان المسرحي العمالي المركزي العشرين سيقام بين يومي ١٦و١٧ من الشهر الجاري عدا يومي الجمعة والسبت.

وسيتم في هذا المهرجان تكريم الفنان فرحان بلبل الذي قدم الكثير للمسرح العمالي السوري، من خلال جولاته بين المدن والأرياف والتجمعات العمالية على امتداد القطر.

وقد جاء في كلمة الاتحاد العام حول المهرجان: «يأتي اهتمام الاتحاد العام لنقابات العمال بالمسرح، من اهتمامه بتثقيف الطبقة العاملة صانعة الخيرات المادية للوطن، وكلما ازداد العمال معرفة ووعياً للحياة، كانوا أقدر على زيادة الإنتاج مما يتيح للمواطن العربي السوري أن يكون أقدر على تلبية حاجاته.

وبمقدار ما يتقدم المسرح العمالي ويتطور، فإن الحركة المسرحية السورية تغتني، كما أن المسرح العمالي نفسه يغتني بتقدم مسرحنا السوري».

■

فساد وتواطؤ في مؤسسة عمران بدير الزور

نهب كبير للمال العام تُغطيه وتُبرره تقارير التفتيش

الفساد لم يعد حكراً على المحافظات الصناعية والتجارية ومراكز النشاط الاقتصادي الكبيرة، بل انتشر حتى وصل كل مفاصل البنية التحتية والمؤسساتية، مستغلاً المال العام لخدمة أطماع القائمين على إدارته والمؤتمنين عليه. ففي فرع مؤسسة عمران بمحافظة دير الزور يمارَس الفساد بشكل «مافيوي» منظم، حيث يؤدي كل طرف من حلقة الفساد المتكاملة دوره انطلاقاً من موقعه وسلطته، وإذا حدث أن اشتكى أحد المواطنين أو الموظفين الشرفاء من ظاهرة سيئة، فقد ترسَل ملفات الفساد والتلاعب واختلاس المال العام إلى فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالمحافظة للتحقيق فيها، ولكن تكون نهاية المطاف للملفات بإحالتها للحفظ إذا وصلت إلى عهدة المفتش الذي استلم ملف فرع مؤسسة عمران في المحافظة، لأنه عندما تتعلق الأمور بأقربائه وأصدقائه يعبر بصراحة قوية عن ولائه وتعاطفه الأعمى تجاههم، حتى لو كان الأمر يتعلق بالشرف الوظيفي والمال العام، وبالتالي يعمل على تبرئتهم من قضايا، لو تم التحقيق فيها من مفتشين وقضاة عادلين وشرفاء، لكان مكان هؤلاء الفاسدين السجن والصرف من الخدمة.



فقد وافانا مراسلنا في دير الزور أن أفعالاً مزاجية غريبة وفاسدة يرتكبها أحد المفتشين التابعين للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالمحافظة للتغطية على ملف فساد كبير، يطال المال العام بالسرقة والهدر، ويماطل بإصدار تقريره تحت ذريعة أنه يخاف اللّه ويعطي كل ملف أو موضوع يتم تحويله إليه من مدير الهيئة حقه، لأن دراسته متأنية جداً ورَبما تستوجب مدة قد تصل أحياناً إلى سنوات.

ثبت من خلال الملفات التي عمل عليها المفتش أنه يعمد إلى إطالة أي موضوع أو ملف يقوم بالتحقيق فيه من أجل تسويفه ونسيانه من الجهات المعنية وخاَصة عند إثارته بالصحفَ الرسمية، كما حدث بملف الفساد الكبير التابع لمؤسسة العمران بدير الزور، فبالرغم من ثبوت جميع المخالفات والتجاوزات والتلاعب بالمال العام من البعض، وعلى رأسهم المدير المعفى من منصبه (ع. ر. م) قام المفتش بعد مماطلة كبيرة وطول انتظار بإصدار جزء من تقريره، بعد إخفائه لجميع القضايا والمواضيع الهامة والكبيرة التي تدين الموجودين بالشكوى المقدمة والمُحالة إليه من مدير الهيئة بدير الزور، وهو لا يحترم سريةَ العمل التفتيشي، ويقوم بالتصريحات مبدياً تعاطفه الواضح مع قريبه المدير الأسبق والمعفى من منصبه، عن طريق إعطائه معلومات عن الوثائق المخالفة التي تصله، من أجل تعديلها أو تبديلها (كقوائم بيع الإسمنت مثلاً) وبالرغم من ذلك فما ذكره المفتش في تقريره الأولي يحوي الكثير من المغالطات والأخطاء والتساؤلات، وهي برسم الهيئة المركزية بدمشق، حيث أظهر الوثائق التي يريدها، وأغفل الوثائق الأساسية التي تدين الأطراف الذين تفوح بينه وبينهم رائحة التورط، ومن الوثائق التي أخفاها ومن واجبنا إظهارها للجهات المعنية:

صرف أسمنت لمشاريع منتهية وأخرى وهمية

- **أولاً**: أذونات السفر الكثيرة فهو قد تجاهل معظمها وأخفاها وذكر فقط محاولة صرف واحدة لإذن سفر واحد وهو لدمشق وهو بالواقع ليس محاولة صرف بل تم صرفه فعلاً وأذونات سفر أخرى لدمشق أخفاها المفتش حيث سقطت من حساباته! وجميعها إدانات قوية ومثبتة على المدير حيث كان يصرفها وهو على رأس عمله!

- **ثانياً**: المشاريع المنتهية والمسلّمة تسليماً نهائياً من الخدمات الفنية والتي بقي استجرار مادة الأسمنت مستمراً على رخصها، بالاتفاق بين المدير والمتعهدين الذين أنهوا مشاريعهم بالأسمنت الذي كان يُباع على الهوية الشخصية، ثم باعوا الكميات المحددة للرخصة في السوق السوداء، وعمل المفتش المذكور على تبرئة ساحة صديقه المدير الذي سهّل عملية منح هذه الكميات للمتعهدين، كونه لا يتم إخراج أي كيس من المؤسسة إلا عن طريقه ومعرفته هو وحاشيته بالمؤسسة، حيث قام المفتش بتغريم المتعهدين ببعض الكميات المستجرة من المؤسسة، دون التطرق لذكر من منحهم هذه الكميات، وهذه تشكل إشارات استفهام كبيرة حول المفتش المنحاز والمتعاطف على حساب المصلحة العامة والمال العام!

- **ثالثاً**: المشاريع الوهمية بمركز عمران البصيرة: ٢٥ مشروعاً تم استجرار الأسمنت عليها دون استخدامه وتم بيعه بالسوق السوداء بمعرفة ومشاركة (ع. ر. م) الذي كان مستلماً آنذاك دائرة المواد (الأسمنت) إضافة لدائرة الحسابات، مكافأة له من مديره الأسبق والمعفى (م . ح) من أجل قيام (ع. ر. م) بالتغطية على بعض أمور الفساد التي ارتكبها (م .ح) حيث أن جميع القيود موجودة لدى (ع. ر. م) كونه رئيساً لدائرة الحسابات، والمراقب الداخلي بالمؤسسة (م . ر)، وبعد مرور حوالي السنة قام المفتش المذكور بإصدار تقريره الذي يحمل الرقم ٦/ف م ف، تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٧، المتعلق بالمشاريع الوهمية بمركز عمران البصيرة، حيث قام بتبرئة ابن عمه المدير السابق والمعفى (م .ح) ورئيس دائرة المواد آنذاك (ع. ر. م)، والمراقب الداخلي بالمؤسسة (م. ر) من هذا الملف المهم، كونه يمس المصلحة العامة، مع أنهم معروفون بأنهم أصحاب الجولات الكثيرة على المراكز الخارجية التابعة للمؤسسة، وتوجيهاتهم التي تقتصر على المساومات والضغط على رؤساء المراكز الخارجية المخالفين، وهم كُثر، لإقامة الولائم على شرفهم، حيث قام المفتش بتغريم المواطنين المستجرين للمادة بمبالغ كبيرة مقدارها /٧٩٧٣٩٠/ سبعمائة وسبعة وتسعون ألفاً وثلاثمائة وتسعون ليرة سورية، وثمن أكياس بلغ عددها /١٤٤٩٨/ أربعة عشر ألفاً وأربعمائة وثمانية وتسعين كيساً، وأغفل وبرأ الذين كان لهم دورٌ بإعطاء ومنح هذه الكميات الكبيرة، وترك الفاسدين يسرحون ويمرحون، وهذا يُشجع ويفسح المجال للمذكورين وغيرهم من الفاسدين بمتابعة ممارساتهم وفسادهم وتطاولهم على المال العام، تحت مظلة وحماية التفتيش الذي يُمثله مفتشون على نمط المفتش (...)

أضابير مزدوجة وقسائم مزورة

- **رابعاً**: الأضابير المزدوجة المفتوحة في مناطق عديدة، حيث قام المدير السابق بفتح أضابير مزدوجة في عام ٢٠٠٢ باسم المتعهد (م. غ. س) لبعض المدارس في محافظة دير الزور والمراكز الخارجية التابعة لفرع المؤسسة في كل من الميادين وهجين والبصيرة، إضافةً إلى مركز الأسمنت بدير الزور، وقام المتعهد باستجرار كميات كبيرة من مادة الأسمنت الأسود، زيادة عن الاستحقاق المقرر للمشاريع، وبموجب كتب مزدوجة من مديرية الخدمات الفنية بدير الزور، وقد أحيل الموضوع إلى فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالمحافظة، وتم تجميده من المفتش المذكور، حيث تم (وضعه للحفظ)، ولو تم فتح هذا الملف مجدداً لظهرت حقائق كبيرة وكثيرة تم إخفاؤها على حساب المصلحة العامة.

- **خامساً**: موضوع المساجد: حيث تم منح الأسمنت لبعض مشاريع المساجد دون ثبوتيات، إضافة للأسمنت الممنوح بموجب قسائم مزورة، من بعض المواطنين الذين تربطهم علاقة بالمدير (ع. ر. م) وبعض حاشيته الفاسدة بمركز الأسمنت، وهناك نوعان للتزوير:

التزوير الأول: يكون بجلب قسيمة من مديرية الأوقاف بحجة التبرع للمسجد، حَيث تقوم مديرية الأوقاف بإعطاء الموافقة بموجب قسيمة لا تتجاوز ١٥٠ كيساً على الأكثر، والبعض ٥٠ كيساً، ويتم إضافة الصفر لها من أحد المواطنين الفاسدين الذين تربطهم علاقة مع المدير (ع. ر. م)، وحسب ما هو معمول به بالمؤسسة يقوم المدير حصراً بأخذ القسائم الواردة من الأوقاف ويضع توقيعه عليها ويقوم بتنزيلها عَلى القائمة المُعدة من قبله، وعلى دفعات حسب الكمية الواردة مَن مدَيرَية الأوقاف.

السؤال الموجَّه للمفتش والمدير: كيف يتم إعطاء أسمنت بكمية /٥٠٠/ كيس علماً أن أكثر كمية قسيمة تمنحها الأوقاف هي /١٥٠/ كيساً فقط؟ ألا يتوجب على المفتش سؤال المدير عن هذه المسألة؟ أم أن دوره كان مقتصراً فقط على تبرئة (ع. ر. م) من موضوع المساجد، وإخفائه قسائمَ المساجد التي قام بالتوقيع عليها لأنها تُدينه؟ وإدانته قد تفتح عليه أبواباً كثيرة بتحقيقاته السابقة، والتي أخفاها بتقريره السابق؟ وجميعها تُدين صديقيه (م .ح) و(ع. ر. م)؟

التزوير الثاني: بقيام المواطن المتعامل مع المذكورين سابقاً بتزوير القسيمة كاملة على الكمبيوتر، وجلبها للمؤسسة ويتم تسهيل أمره عند المدير (ع. ر. م) كونه هو الذي يقوم بتنظيم القوائم وتوزيع الدور على المواطنين، والقيود الصحيحة موجودة بسجلات مديرية الأوقاف بدير الزور.

وهنا نتساءل: لماذا أخفى وأغفل المفتش موضوع منح الأسمنت للمساجد دون ثبوتيات، مع أن هذا الأمر يُعتبر تلاعباً واختلاساً وسرقة؟! هل لأن هذا الأمر يدين المدير المعفى وحاشيته الفاسدة بمركز أسمنت فرع دير الزور؟ إن هذا يضع إشارات استفهام كثيرة ويستوجب المساءلة!!

ختامها مسك

ظهرت مهزلة جديدة من مهازل التفتيش حيث اتصل المفتش المذكور برَئيس الدائرة المالية بالمؤسسة (ع. ط) وطلب منه تزويد المواطنين المذكورين بإيصال أمر دفع لتسديد المبالغ التي حددها المفتش لرئيس الدائرة المالية على الهاتف، وقال إن هذه المبالغ هي برسم الأمانة وتودع في حسابات المؤسسة!! وتصدر هذه الممارسات عن المفتش بسرية تامة ومن وراء الكواليس بحجة حرصه على المال العام المهدور واسترجاعه لمصلحة خزينة المؤسسة، ولكن من المواطنين! وقد تمت التغطية على هذه المبالغ من رئيسة دائرة الحسابات ورئيس الدائرة المالية بالكتاب رقم /٩٣٩/ص.خ، تاريخ ٢٠٠٩/١٠/٧ المرسَل إلى الإدارة العامة، ليؤكد ادّعاء المفتش، بعد أن وجدوا كبش الفداء وهو العامل الذي حمّلوه وحده النقص والتغريم، مع أن عمله هو تنظيم الكشوف فقط، ولا يستطيع تجاوز رئيس دائرة المواد، الذي يقوم بتحويل القوائم لمركز الأسمنت والإشراف على عمليات التوزيع، ولا رئيس المركز وهو المسؤول المباشر والمراقب لعمليات البيع، وواضحٌ أنه حسب الموقع والمهَمة الموكَلة لكل موظف يمكن أن يظهر مدى التورط، والأماكن التي يمكن استغلالها لممارسة الفساد، ومع ذلك فمازال التقرير النهائي للتفتيش لم يصدر حتى الآن رغم مرور فترة طويلة على التحقيقات!

من يكسر حلقة الفساد هذه؟! ومن يتحقق من نزاهة المحققين؟! ومن يحاسب الفاسدين والمتورطين بنهب وهدر المال العام؟! أسئلة كثيرة لا تنتظر نقاشاً فحسب، بل نضعها أمام المعنيين بالأمر لعلها تسير على طريق التنفيذ لأن في ذلك حفظاً لخيرات الوطن وصوناً لكرامة المواطن.

■ مراسل قاسيون . دير الزور

. الفساد في المجتمع هو انعكاس للسياسات الاقتصادية والإدارية التي تمارسها الحكومة وقد أن أصبح مقوناً ويحميه المنصب والمسؤولية

. في فرع مؤسسة عمران بدير الزور يمارَس الفساد بشكل «مافيوي» منظم ويؤدي كل طرف من حلقة الفساد المتكاملة دوره انطلاقاً من موقعه وسلطته



مطبات

بصحتكم.. الحقيقة الحقيقة!

فمن أجل هذه الكلمة الواحدة، كتبنا على آخر صفحات دفتر اللغة العربية القصائد والأغاني، ورسمنا دون وعي أشكالَ نساء لا نعرفهن، وجوهاً ضالة، وقلوباً مثقوبة من الجِهتين، ثم مزقناها كي لا تكون دليل إدانة.. لأجل كلمة واحدة.

من أجل كلمة كان من الممكن قولها ثم الهروب والركض حتى نهاية الشارع المستقيم الذي يسمى أوتوستراد المزه، أو كان من الممكن أن تكون كالصرخة لو امتلكنا الشجاعة لقولها دون أن يعترينا التعرّق البارد، والتأتأة البليدة.

هكذا نحن بكل بساطة، الحقيقة والكلمة التي تخنق روحنا تحتاج إلى شجاعة فارس في معركة، أو طلقة جندي في رأس خائن، وتحتاج إلى من يسحبها من بين أسناننا بمشرط أو بحيلة.

بالطريقة نفسها التي يدير فيها مراهق دفة قلبه، بنفس الخوف والتخبط والقرارات المتعثرة تدار أزماتنا الكبيرة، وحتى القرارات التي تتعلق بمصائرنا كأرواح، بحياتنا كبشر صالحين، على الأقل للتعداد من بين ستة مليارات بشري على سطح الأرض.

وزارة الصحة مثال سافر على طريقة مراهقة في إدارة وعلاج وباء يفترس العالم، سواء أكان من تخطيط قوى كبرى، شركات الدواء، مناهضي شركات الدواء... إلخ، قوى استعمارية اقتصادية، أو حتى فيروسات هاربة من مختبرات العم سام.

أنفلونزا الخنازير وباء يثير الرعب في العالم، وتسلل أكثر من الرعب إلى بيوتنا في الشهرين الأخيرين، وصل الموت إلى ما لا يقل عن ٥٠ سورياً، هذا حسب التصريحات الأخيرة لمسؤولي وزارة الصحة المباركة.

من المواطنة السورية المغتربة التي حملت أول فيروس من هذا الوباء إلى آخر موتاه، من حملات التوعية الخجولة إلى كذبة اللقاحات التي ستصل في أول كل شهر يعقب التصريح الأخير عن وصولها، ما زالت وزارة الصحة تدير الأزمة كأن الفيروس القاتل مؤامرة عالمية تحتاج إلى كتمان ما تخططه.

ما زالت اللقاحات في الطريق إلينا، وتعاقدت الوزارة على شرائها من شركات ذات سمعة حسنة وباع طويل، وعدد الجرعات يصل إلى سبعة ملايين جرعة سيتم توزيعها على المتصلين بالمرض أولاً من كادر صحي، ومن ثم على الصيدليات إذا تفشى الوباء، ولن يصرف إلا بوصفة طبية، أما الحجيج فقد أنهوا موسم الحج بصحة جيدة بعد أن تلقوا اللقاح بمساعدة سعودية وصلت إلى ٢٠ ألف لقاح تبرعت بها المملكة، وما زالت هذه الإجراءات تنتظر التنفيذ ووصول الجرعات، وما زال عدد المرضى في ازدياد بعد أن ملت الوزارة من عدهم.

المثير في الأمر هو الجرأة الأخيرة في ذكر عدد الموتى، خمسون سورياً صرعى أنفلونزا الخنازير، فمن ٢٨ وفاة قفز العدد في أيام إلى ٥٠ ضحية، في ظل التطمينات الوزارية عن عدم تفشي المرض بشكل مخيف، وعن خلو المدارس من الإصابات، وعن الجاهزية العالية للقطاعين العام والخاص، عن الحملات التوعوية للوزارة.

كل هذا الاطمئنان، دخل الشتاء بارداً وماطراً، البرد يسكن البيوت في انتظار دعم الحكومة، وقود المدارس يسرق على عينك يا ..، وأصبح مشفى درعا الوطني خالياً بسبب الرعب بعد وفاة سبعة مواطنين، والحديث عن إصابات جديدة، وذعر حتى في الكادر الطبي الذي ينتظر نتائج التحاليل التي ستأتي من المختبر الوحيد اليتيم في دمشق، وما زالت التعليمات الوزارية على حالها .. مطمئنة، مبشرة، مسيطرة.

وهنا لا بد من طرح بعض الأسئلة النائمة في صدورنا، متى يمكن لهذه المؤسسات الحكومية أن تبلغ الرشد؟! متى يمكن لها النظر إلينا على أننا مواطنون راشدون بالغون؟! متى يمكن لها أن تتوقف عن الاجتهاد في قراءة أفكارنا؟! يا وزارة الصحة المباركة، لقد مرت علينا أنفلونزا الطيور شقيقة أنفلونزا الخنازير منذ وقت ليس بالبعيد، تعاملنا مع المياه الملوثة التي لوثت أكبادنا، طرحت أولادنا مصفَرّين من اليرقان في قطنا، حينها قال مديرٍ صحتكم في الريف: الإصابات لا تشكل وباء، وعددها ٧ حالات فقط، وكانت قد وصلت إلى ألف حالة حسب مخابر المدينة، شربنا مياهاً ملوثة بالصرف الصحي، اللاشمانيا تحفر الوجوه البريئة في ريفنا الممتد من جديدة عرطوز حتى ريف حلب، السرطان يشكل ٧٪ من الوفيات السورية، الإيدز يدار كأنه جريمة تعيب الوطن.

يا .. وزارة الصحة!! بصحتك... بصحتكم.. لقد بلغنا سن الرشد.

■ عبد الرزاق دياب

الدفء الذي كان.. وأصبح في ذمة الماضي

◄ يامن طوبر

مر في الكتب القديمة نداء: «قوض بيتك وابن سفينة.. بعدها فليأت الطوفان».. أما عندنا فأصبحت المعادلة على الشكل التالي: اقطع أشجارك المنزلية فالصيف بعيد.. وليس لديك ثمن وقود مدفأة المازوت، وقد بطل عملها كما بطل عمل عشرات الآلاف في شركات القطاع العام المخسرة، التي رفض بعضها التشغيل، والبعض الآخر منها لا يقدر على تفعيل مهارات من يستجدي العمل بانتظار وعود الحكومة المعسولة وقطاعها الخاص.. تمهل فالآلام ليست سوى مرحلة بعدها تفيض أنهار الخير والبركة من لبن وعسل..



ما العمل إذاً؟ انزع مدفأة المازوت، أو حوّلها كي تعمل على الغاز، أو ارمها بعيداً، فلا حاجة لك بها بعد الآن.. قبل هذا كانت الحكومة، وبعدها مازالت تلك الحكومة وفريقها الاقتصادي يصرون على تعطيل مدافئ القلوب التي تعتز بانتمائها لهذا الوطن..

كل هذا.. وهناك من يريد أن يفرض معادلة أقسى وأخطر: قوّض وطناً.. وحافظ على حكومة متلبرلة...

وهكذا.. بعد أن سدت كل السبل في وجوه الناس للحصول على وقود يدفئ العظام والأعصاب المرتعشة رعشة الخيبة والخذلان، راح أغلبهم يفكرون بفك الحصار البارد بأساليب شتى، خصوصاً بعدما بدت التسويفات ومسرحيات المد والجزر واضحة كالشمس، تبين أن الذي شتم المواطنين بأبشع الشتائم يواصل محاولة إذلالهم باحتقار المنتقم الذي أعمته عقلية الثأر.. فأعطاهم من خيرهم الذي أنتجوه ما لا يكفي للحفاظ على تدفئة أولادهم...

فك الحصار بالحطب!

(ي. حسين. س)، مواطن يسكن إحدى القرى المطلة على سهل الغاب في جبال السلسلة الساحلية، ولا تفصله عن الغابات المحترقة حديثاً وما أكثرها، سوى عدة كيلو مترات، تلك الأشجار التي كانت تبعث الأمل في نفوس الناظرين إليها.. يقول لقاسيون: «أذهب أنا وأولادي في نهاية كل أسبوع، يومي الجمعة والسبت، نلملم بقايا الأغصان التي خلفتها مناشر عمال التنمية الزراعية، فنجمع من هذه الأغصان ما يكفينا لأربعة أيام، وما تبقى من أيام الأسبوع أتكفل بجمعه وحمله على ظهري بين الحين والآخر». ويضيف: «مستوى الأولاد في المدرسة تراجع، وقد وجهت لي إدارة المدرسة أكثر من كتاب لمعالجة الأمر، ولكنني لم أستطع الحضور، ولا أرغب في ذلك، فكتبت إليهم أن يرسلوا تلك الكتب إلى رئيس الحكومة، فقد يجدون لديه الإجابة الشافية لأن من افتعل المشكلة يعرف كيف يحلها»!! .

مواطن آخر، رفض بداية أن يذكر اسمه، ورفض الحديث إلا بعد أن اطمأن إلى نوايانا، وعلم أننا من جريدة قاسيون، لكن بعد شرح مطول كانت الألفة زبدته, اتفقنا أن نطلق عليه اسم (سعيد)..

(سعيد) من قرية في سهل الغاب، رأيناه يحمل منشاراً يدوياً وبارودة صيد، ويقود دراجته النارية ترافقه زوجته «شريكة عمره وشقائه» كما وصفها، فهي لم تتركه رغم فقره وحظه اليائس، وخاصة في السنوات الأخيرة. حسب وصفه، لم يوفق إلا بزوجة وفية .

واظب سعيد على حضوره اليومي إلى الغابة بمنشاره اليدوي، يقطع عيدان الحطب شبه المحترقة، ويكدسها على حبل، ويربطها على منصب الدراجة. لم يكن لديه وقت للصيد، ولم تكن البارودة التي يحملها لحماية نفسه من وحوش الغابة، إنما كما قال: لمن يعترض طريقه من (عصابات التشليح الحكومية) الخارجة على القانون .

– لماذا لا تستأجر سيارة وتكفي نفسك مشقة العذاب اليومي ومخاطره؟ سألناه..

أجاب:

«لو كنت أستطيع استئجار سيارة بـ ١٥٠٠ ل.س لما احتجت إلى الحطب ومدفأته، وقبل هذا يجب علينا الحصول على موافقة من مديرية الزراعة التي تعطي المواطنين الموافقات بمزاجية، يوم تمنح الموافقات، وأيام تمتنع.. ربما ليؤكد لنا المسؤولون عن ذلك أن لهم قيمة وبإمكانهم أن يفرضوا الاحترام، ويزيدوا عليه بإلحاق الذل بنا تماشياً مع سياسة معلميهم في الحكومة».

قتل الذكريات الدافئة

(أبو أحمد) أقنع نفسه أن شجرة التوت التي غرسها والده منذ أكثر من نصف قرن، باتت تحجب ضوء الشمس عن منزله وتجعل بيته بارداً, تلك الشجرة التي فيأت أجيالاً متعاقبة، وغنت الصبايا: (تحت التوتي يا توات تحت التوتي صف بنات)، كانت متنفساً لأبناء الحارة قبل أن تقتل، وكانت بمثابة المقهى الشعبي لكل من يقصد لقاء الجيران مجتمعين.. قتلها المنشار الآلي، ومعها راح يفتت ذكريات الطفولة المنهرسة تحت وطأة نصله المجنزر.. أبو أحمد الذي آلت إليه ملكية شجرة التوت بعد تقسيم ملكية والده، كان قد تعهد بحماية الشجرة أمام الإخوة المقتسمين الإرث طالما هو على قيد الحياة, عندما هوت من علوها الشاهق تشظت الذكريات وليالي السهر، وراحت ساعات الأصيل تحرق قلوب المجتمعين شهود الزور المتفرجين, تحول المكان إلى ساحة إعدام ومقصلة.

أبو أحمد مثله مثلنا جميعاً، بكى واعتلته رجفة, أحد الشبان نظر بألم وقال: «هذه الواقعة ربما تصلح هدية لحكومتنا الموقرة» .

(ع. سليمان): تدبر أمره واقترض أربعة آلاف ل.س، يعيدها إلى أحد المرابين خمسة آلاف حينما تفي الحكومة بوعدها فتسلم المواطنين دفعتها الأولى ثمناً للبرميل الأول. سليمان جمع أسرته وحشرهم بسيارة بيك آب استأجرها بـ ١٥٠٠ ل.س، وقصد جبل الحرائق.. هكذا أصبح اسمه بعدما احترقت أجمل غاباته.. معالمها التي تشبهه إلى حد التوءمة, حشرهم مصطحبا الفؤوس والمناشر اليدوية واستعدوا لحرب لا هوادة فيها دفاعاً عن الوجود، فالقصة كما يقول: «قصة حياة أو موت».

(ع. سليمان) هذا لم يوفر شجرة كبيرة كانت أو صغيرة، عوداً يصلح للصناعة، أو غصناً مهملاً.. عبأ سيارته المستأجرة، وقال: «أرجو أن يغفر الله لمن حرق هذه الغابة، فمن أين لنا الدفء لولا أولاد الحلال الذين حرقوا هذا الشجر؟»، ربما كان هذا القول على سبيل الدعابة بعد أن أمن لأولاده دفء نصف أيام الشتاء، وقد تكون كلماته تعبيراً عن قناعة أظهرتها ضغوط البرد المطبق على عظامه..

إن هذه الجملة تخبئ وراءها الكثير من المآسي والآلام التي وصل إليها الوطن جراء السياسات الاقتصادية المجحفة بحق الوطن والمواطن، فهذه السياسة أثرت بشكل غير مسبوق على سلوك الأفراد وتفكيرهم في مواجهة الصعوبات المعيشية، بل إن هذه السياسة المفسدة بنتائجها الخطيرة تأخذ مكاناً يجعل التشوه يحتل مكاناً قد يصعب معه العودة إلى التفكير السليم في معالجة المجتمع لمشكلاته، بما سيرتد وبالا على المجتمع بأسره إن لم تتضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية للحؤول دون وقوع الكارثة (أم أنها وقعت بالفعل؟) عبر تشوه القيم والمعايير المجتمعية من خلال العودة عن نهج اللبرلة، واتباع سياسة تعمل على صون كرامة الوطن والمواطن، فما هي قيمة خمسين مليار ليرة سورية مقابل حماية غابات البلاد؟ وما هي قيمة هذه الخمسين مقابل صون الوطن وقيمته في قلوب المواطنين الذين باتوا يشعرون يوم أبعد آخر بغربتهم في وطنهم؟؟.

خاتمة ليست سعيدة

إن كان المواطن الذي احترقت غابات الجبال القريبة من مسكنه، يعاني ما يعاني في الحصول على بقايا الأشجار المحترقة ليدفئ أولاده ويقيهم شر البرد، فما هي أحوال من ترك أرضه وسكن الخيام بعد خواء حقله الزراعي؟ وما هي أحوال المواطنين في المحافظات الأخرى، وبقية المواطنين الذين أرهقهم البرد ولا حطب لديهم؟

■

الدويلعة تغرق.. والمسؤولون نيام!

◄ جيني شليل

مازالت الطرقات والشوارع في حي الدويلعة على حالها السيئة رغم كل الوعود بتحسينها وإعادة تأهيلها، فحتى الآن ما من جديد فيها سوى ازديادها سوءاً بسبب غزارة الأمطار هذا العام، والتجمع المستمر للمياه فيها على شكل برك طينية صغيرة متناثرة، فإن سلمت رؤوس المارة من مياه المزاريب المتساقطة عليها، لن تسلم أقدامهم من السقوط في إحدى هذه البرك، مع كل ما يعنيه ذلك من احتمال تعرضهم للإصابات المختلفة، أو تلويث ملابسهم بأوحالها بالحد الأدنى..

هذا الكلام لا مبالغة فيه، فعندما يتجول المرء في أزقة الدويلعة وأحيائها، سيتسرب إلى نفسه شعور من الماضي، لا يتعلق بالحنين إليه، إنما سيشعر شاء أم أبى بمعاناة السابقين.. سيشعر بمشقات السير نفسها، وسيعاني من ظروف سوء التخديم ذاتها .

لقد رُفعت شعارات كثيرة على عتبة القرن الحادي والعشرين، وأكد معظم المسؤولين في الحكومة ووزارة الإدارة المحلية أنه سيتم تفادي أخطاء الماضي، وأنه ستكون هناك نقلة نوعية في كل ما يتعلق بالخدمات والبنية التحتية.. فأين هي هذه الشعارات؟ هل أصبحت طي النسيان مثل سابقاتها؟ أم لعلها دخلت أدراج الأرشيف كأفكار طُرحت يوماً ما بحماس، ولكن لا سبيل لتحقيقها على أرض الواقع.

في الحقيقة، إن حماسة أفكار البعض في المجالس البلدية لا تتعدى الصعيد النظري المؤقت، مع أنها لا تتطلب لتنفيذها فعلياً سوى بعض الخطوات العملية البسيطة، لكن هذا لا يحدث، ويبقى التنظير تنظيراً، مع استمرار هؤلاء في إطلاق عبارات مشذبة يرضون بها آذان مسؤوليهم، ومن ثم يصمون آذانهم عن أية مطالب شعبية..

فإلى متى يبقى أعضاء المجالس البلدية على هذه السيرة، متقاعسين عن تأدية مهامهم المنوطة بهم؟ هل يجدون أمور أحيائهم ومناطقهم على خير ما يرام، وبالتالي لا يوجد ما يعكر صفو جلوسهم وراء مكاتبهم، وخاصة الطرقات التي قد يحسبون أنها في أفضل حال، وتتمتع بجاهزية كبيرة لمرور الناس والمركبات دون حدوث أية أضرار؟.

إنه لأمر غريب ومثير للاهتمام حقاً، أن يتغافل موظفو المجالس البلدية عن سوء حال هذه الطرقات رغم أن الضرر من ترديها يطالهم هم أيضاً، شأنهم في ذلك شأن بقية الناس، أم أنهم تمكنوا من اكتشاف وسيلة جديدة للوصول إلى منازلهم ومكاتبهم دون استخدام الطرقات التقليدية؟

ومع الأخذ بالحسبان أن الكثيرين من القيمين على المجالس المحلية لا يتمتعون بالضمير الوظيفي الكافي، لكن ألا يوجد جهة تمارس الرقابة على عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها بشكل صارم، وخاصة مجالس المحافظات والمدن والأحياء؟ لعل هذه هي المشكلة الأكبر، أي في سبات الرقيب نفسه، وعدم متابعته للشؤون العامة، لا بل وسعيه لتحقيق مصالحه الخاصة بالتستر على الأخطاء والإهمال والتقصير.

إن غياب الرقابة سيكرس الإهمال والتقصير، ومن المؤكد أن الأزمة ستبقى في تفاقم مستمر، ومن المؤكد أيضاً أنه ليست الطرقات في منطقة الدويلعة فقط تحتاج إلى موادها الأولية، بل الظاهرة نفسها تطبع مناطق كثيرة مختلفة في مختلف أحياء العاصمة والمدن الأخرى، وقريباً جداً سندخل متاهة البحث عن طرقات صالحة للسير وسط شبكة من الخطوط المعطلة التي لا يصل مرتادها إلا إلى المجهول.

لنأمل أن توضع النقاط على الحروف، ويتحمل كل مقصر مسؤولية تقصيره، ربما نتلافى بذلك الأخطاء التي أغرقنا (اللا مسؤولين)، بها .

■

جامعة الفرات.. الظلم يطال الجميع



ثمة الكثير من الآهات في جامعة الفرات.. آهات الطلاب من الاستغلال والإهمال والتهميش والبلطجة.. وآهات الأساتذة والمعيدين من المزاجية والفوضى وهيمنة الشللية! وآهات العملية التعليمية برمتها ومستقبلها المجهول.. وإن كنا نتحدث هنا عن مؤسسة تعليمية فهذا لا ينفي أنه حال أغلب المؤسسات الحكومية في شتى أنحاء البلاد.

اشتكى الطلاب من الاستغلال أثناء التسجيل، واشتكوا من الممارسات غير المتحضرة والبلطجة وإثارة النعرات ..

واشتكى الأساتذة – من أبناء المحافظة والمقيمين خارجها – من استبعادهم وتطفيشهم.. ومن بعض ممارسات رئيس الجامعة السابق وبعض عمداء الكليات.. وآخر زفرة ألم وصلتنا من الدكتورة انتصار مشهور التي تركت عملها خارج الوطن وجاءت لخدمة أبناء الوطن، لكن ما حصل لها يثير الأسى والشجن !!

د . انتصار مشهور تحمل دكتوراه دولة في الجغرافيا الاقتصادية (الجغرافيا الزراعية) منذ عام ١٩٩٩، ولها أبحاث وكتب وأعمال علمية عديدة منها: الأزمة الزراعية في حوض الفرات الأسفل ولماذا يعتبر مشروع الفرات مصيرياً في سورية، وعن الأهمية الاقتصادية لحوض الفرات في اقتصادنا، وعن أمراض مشاريع الاستصلاح، وعن سبل تطويرها، وعن مراعي البادية وغيرها .. وشاركت بمؤتمرات عديدة وعضو في أربع جمعيات جغرافية، وعملت في وزارة الزراعة... وهذا ما يدل على اهتمامها بمصلحة الشعب والوطن. لكن ماذا حصل معها، وكيف جرى الاستبداد بها .. هذا ما تقدمت به لقاسيون مع الوثائق بعد أن اشتكت لأغلب الجهات ومنها وزير التعليم العالي, ولم ينصفها أحد لا معنوياً، ولا مادياً . تقول :

«بعد إحداث جامعة الفرات، تركت عملي في الخارج وإقامتي في دمشق وتقدمت بالأوراق الثبوتية والموافقات الأمنية إلى رئيس الجامعة، ووجه لإجراء التعاقد معي في كلية التربية بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٠، وكلفت بمحاضرات نظرية وعملية عن البيئة السكانية، وكذلك محاضرات في كلية الآداب /قسم التاريخ. واتجهت إلى إزالة الفجوة في العلاقة بين الأساتذة والطلاب بألا تكون فوقية، وكذلك تشجيع الطلاب على البحث العلمي والعملي، وقمنا بدراسات ميدانية في المعامل والشركات حققت نتائج مفيدة جداً، بالإضافة لصنع نماذج وتنفيذ استبيانات مهمة...لكن يبدو أنّ هذا التوجه لم يعجب البعض، وأنهيت الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٠٨ ولم أهتم بالأمور المالية لإدراكي الإجراءات الروتينية في العقود، لكني فوجئت ببداية الفصل الثاني بتكليف أستاذ آخر (من محافظة حلب) بدلاً عني، وعوملت كمحاضرة وليس كمتعاقدة من قبل عميد كلية التربية، وهذا مخالف لحاشية رئيس الجامعة!؟ كما أنني كنت مكلفة بساعات وأعمال متعاقد: ١٧ ساعة، ١٤ في التربية، و٣ في الآداب، وهي أكثر من نصاب المحاضر بكثير. فلماذا سكت طيلة الفصل الأول وهذا مخالف للقوانين!؟ كما أن استقدام دكتور من حلب يكلف أضعافاً، إضافة لأذون السفر وذلك لاعتبارات وعلاقات ومصالح شخصية على حساب العلم والمعرفة!؟

بعد ذلك تقدمت بشكوى لرئيس الجامعة، وجرى إهمالها، وشكويين لوزير التعليم العالي الأولى بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٣ أهملتها رئاسة الجامعة، والثانية بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٨ فرد رئيس الجامعة السابق عبود الصالح بالاتفاق مع عمادة كليتي الآداب والتربية، بأنني غير قادرة على التدريس تحت حجج واهية وغير علمية، منها ما جاء في رد عميد كلية التربية محمد موسى الصالح أن المسح الذي أجري في معامل دير الزور لمعرفة أثر المعامل في البيئة والإنسان لا يمت للبحث العلمي بأي صلة».

وهنا نتساءل كيف وافق العميد على إجرائه وعلى استمارة الاستبيان!؟ ولا نريد الخوض في تفاصيل الردود التي لدينا نسخةً منها تبين أنها غير موضوعية.

أما القضايا المادية، فهناك قرار من كلية الآداب برقم ١٢ تاريخ ٢٠٠٨/١/١٢ وقرار من مجلس الجامعة رقم ٢٩٩ تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٩ بصرف مستحقاتها كاملة، أما كتاب محاسب الإدارة للرواتب بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٥، فيؤكد أن المحاضرة كلفت بأكثر من السقف المسموح شهرياً وفق قرار ٣٨ لمجلس التعليم العالي/ المادة الخامسة منه، هي ١٢ ألف ليرة شهرياً، وصرفت لها ٥١ ساعة فقط من أصل ١٥٦ ساعة. والمستغرب أن هذه المادة تتعلق بالمتعاقدين وليس بالمحاضرين!؟ بينما جاء في رد معاون وزير التعليم العالي بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٩ أن المادة التاسعة من المرسوم ٨٦ تحدد ٤٠٠ ليرة لحامل شهادة الدكتوراه أجرة الساعة التدريسية للمحاضرين العاملين في الدولة، وهنا تبرز تناقضات قانونية وإجرائية تبين هضم حقوق د . انتصار المشهور .

وأخيراً ثمة ما نود التأكيد عليه، وهو أن السياسة التعليمية في بلدنا ترتكز على المادة النظرية والذاكرة، وليس على البحث العلمي والخبرة العملية التي هي أساس تنمية وتطوير التعليم الجامعي لمصلحة الشعب والوطن، وأن ما يجري في جامعاتنا من ممارسات ذاتية وغير علمية أو قانونية، أو حتى على مستوى تعديل بعض القوانين للحفاظ على كوادرنا العلمية التي تُدفعُ للهجرة دفعاً، بات يتطلب إعادة الأمور إلى نصابها باعتمادَ الكفاءة مقياساً أساسياً وليس المقاييس الأخرى المتبعة، وكذلك محاسبة المسؤولين عن الخلل والفساد . كما نتوجه إلى السيد وزير التعليم العالي ورئيس جامعة الفرات الجديد عبر قاسيون، لإنصاف د. انتصار مشهور معنوياً أولاً، ومادياً ثانياً، لئلا نضيف اسماً جديداً في قائمة الكوادر الوطنية المستعدة للهجرة...

■ مراسل قاسيون

مؤتمر فرع الاتحاد الرياضي العام بالرقة يخالف القانون

عقد فرع الاتحاد الرياضي العام في محافظة الرقة الأسبوع الماضي، مؤتمره السنوي، في ظل أجواء ملبدة ومشحونة، غلب عليها التوتر والترقب، وخصوصاً بعد تلقي عدد من أعضاء المؤتمر الحاضرين مجموعة من الاتصالات الهاتفية، التي حاولت أن تضمن عدم قيام أي منهم بالترشح للانتخابات دون موافقة مسبقة.



وهكذا، انفرد أمين الفرع باتخاذ بكل القرارات، ضارباً بعرض الحائط مبادئ الديمقراطية التي كان يتحدث عنها في المناسبات والمؤتمرات.. ومن المعروف أن المكتب التنفيذي في الرقة يضم سبعة أعضاء منهم خمسة أعضاء من حزب البعث العربي الاشتراكي، واثنان من الحياديين، إلا أن أمين الفرع أصر على تعيين الحياديين اللذين يطابقان مزاجه، وذلك على أساس المحسوبية لا أكثر ولا أقل، ودون أية توجيهات من جهات عليا أو مسؤولة. وقد أكد لنا بعض شهود العيان ممن حضروا المؤتمر أن أمين الفرع لم يترك فرصة إلا وراح يتدخل في شؤون المؤتمرين، علماً أن من بين الذين رشحوا أنفسهم بطلي الجمهورية بلعبتي الشطرنج وكرة الطائرة، مما أثار حفيظة أغلبية أعضاء المؤتمر، وقد اعترض أحد المرشحين على الأسماء التي تم قبول ترشحها من قيادة المؤتمر، مؤكدا أن الدستور يعطيه كامل الحق والصلاحية بترشيح نفسه، وعلى الرغم من ذلك لم تغير القيادة من قرارها، لا بل إنها لم تجر الانتخابات من أصله، واعتبرت الأسماء المقترحة هي الناجحة.

وقد قرر العديد من أعضاء المؤتمر الانسحاب بعد شعورهم بهذا الابتزاز والفبركة التي اكتنفت الانتخابات، تاركين القاعة لتوزع القيادة الحصص فيما بينها. وهذه هي المرة الثانية التي يتلاعب أمين الفرع بطريقة الانتخابات ونتائجها.

والسؤال الذي لا بد من طرحه: إلى متى ستستمر هذه التدخلات والتجاوزات التي يمارسها المتنفذون باسم قيادة الحزب والدولة، على الاتحاد الرياضي العام، والتي لا تساهم إلا في زيادة سوء وتراجع مستوى هذا الصرح الرياضي الذي يعاني منذ سنوات طويلة من الفساد الذي ينخر كامل جسده المهلهل؟!

بعد هذا، هل يستغرب أحد النتائج السيئة لفرقنا ومنتخباتنا الرياضية، التي لم تحقق أي إنجاز يذكر منذ سنوات عدة؟

■ **أحمد الفيصل**

مرضى الكلية بين الروتين.. والموت!

يعاني مرضى الكلية الأمرين قبل حصولهم على الأدوية المجانية التي تقدمها وزارة الصحة لهم، والتي لا تعطى أصلاً إلا عبر صيدلية الوزارة. ولكن كثيراً ما يتأخر توزيع هذه الأدوية على الصيدلية المذكورة، علماً أنه يصلها بكميات محددة بدقة حسب حجم الطلب، مما يتسبب بحدوث حالات عديدة من الوفاة، وخاصة في صفوف المرضى الذين خضعوا لعمليات زرع الكلية، كون هؤلاء الواهنين يحتاجون إلى ما يقارب الثلاث علب من هذا الدواء خلال فترة شهر أو أربعين يوماً كأبعد حد، بعد إجراء عملية الزرع، ويستمرون في أخذه مدى الحياة.

ومن الجدير ذكره أن هذا الدواء موجود في جميع الصيدليات، ولكن ثمن العلبة الواحدة منه يصل إلى نحو ١٦ ألف ليرة سورية فقط لا غير!!! وبالتالي فإن أي تأخير في إيصاله إلى صيدلية الوزارة، وهو الذي كثيراً ما يحدث وخاصة في الفترة الأخيرة، يجبر المرضى على شرائه من هذه الصيدليات، وهذا أمر ليس باستطاعة معظم المرضى القيام به طويلاً..

إن حياة مرضى القصور الكلوي معلقة بحبل هذا الدواء، وهذا الدواء معلق بحبل الروتين السائد في وزارة الصحة ومعظم مؤسساتها، والروتين السائد معلق بالترهل الإداري والبيروقراطية القاتلة، فأية دوامة هذه التي يغرق بها المواطنون السوريون المرضى منهم، وما بقي من أصحاء؟ قليلاً من الرفق بالمرضى، فليس أمراً بسيطاً أن تصبح الحياة على هذا المستوى من مقاربة الموت..

المزارعون ينتظرون ثمن محاصيلهم الاستراتيجية

الزراعة السورية، ما هي إلا سلسلة متلاحقة من العقبات والصعاب التي تزرعها الحكومة والأجهزة الإدارية المختلفة الأخرى في وجه خطط الإنتاج الزراعي، لتفقير وتهجير المزارع السوري، فمن رفع أسعار المازوت من ٧ إلى ٢٠ ليرة سورية لليتر أي بنسبة تزيد عن ٣٠٠٪، إلى تحرير أسعار السماد بنسبة تصل إلى ٢٥٠٪، وصولاً إلى المعاناة الحالية لمزارعي القطن والشوندر السكري، التي تمثلت بحرمانهم من ثمن محاصيلهم الزراعية، رغم مضي أشهر عدة على انتهاء التسويق، حيث تجاوزت الكميات المسوقة من الشوندر السكري من مختلف المحافظات، والتي بدأت مطلع شهر أب ٢٠٠٩ إلى الشركة العامة للسكر بحمص الـ٣٧٠ ألف طن، بمعدل تسويق ١٦ ألف طن يومياً، وبدورها وزعت المنتوج على مختلف شركات السكر في سورية، ولكن وإلى الآن، لم يحصل المئات من المزارعين على حقهم، ولم يقبضوا قيمة محصولهم من شركات السكر، وهذه ليست المرة الأولى التي تتخلف فيها شركات السكر عن سداد ثمن المحاصيل، بل إن المشهد تكرر في أعوام عدة.



وكذلك الفساد الإداري الذي عطل تسويق عشرات آلاف الأطنان من الأقطان في العديد من المحافظات السورية، وأهمها محافظة الحسكة، جعل الفلاح السوري يقف أمام مصلحة الزراعة أسابيع طويلة متسولاً بانتظار تسويق إنتاجه، والآن وبعد إتمام تسويق الإنتاج بفترة ليست بقليلة، لا تزال معاناة مزارعي الأقطان مستمرة، بسبب التأخير في صرف قيمة أقطانهم المسوقة منذ عدة أشهر، حيث أنه لم يتم حتى الآن تحويل قيمة المحاصيل من المؤسسة العامة لتسويق وحلج الأقطان إلى المصارف الزراعية، وبالتالي لم يحصل الفلاح السوري على حقه، ما يتسبب في إرباك المزارعين المنهكين مادياً أساساً، ولاسيما أن موسم الزراعة الشتوية قد طرق الأبواب، ما يفرض على الفلاح ضرورة تامين السيولة اللازمة لها، أو الخروج من دائرة الإنتاج الزراعي الشتوي.

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا يتم تجاهل حقوق الفلاحين ومطالبهم المحقة في الحصول على الثمن الفوري لمحاصيلهم؟! ومن هي الجهة التي تقف وراء هذا التأخير الذي لا تبرره الأعذار مهما كانت؟

إن معظم المزارعين السوريين، وفي جميع المحافظات، ينتظرون تسويق وبيع إنتاجهم بفارغ الصبر، لأنه المصدر الوحيد لمعيشتهم، فهم يعتمدون على مواسمهم اعتمادا كلياً لتسيير شؤون حياتهم، ولإعادة إنتاج موسمهم التالي، وهذا ما يحتم عليهم الحصول السريع على ثمن محاصيلهم الزراعية. وإن كل تأخير هو دعوة صريحة للفلاح للعزوف عن متابعة رفده الاقتصاد الوطني بمحصوله، وبالتالي هو تدمير متعمد للزراعة والخطط الزراعية..

■■

يحدث عند «باب طرابلس»



القليلون من السوريين سمعوا **بمحمد شيخ الزور** «**صاحب الصورة**»..لكن ربما لو جرى سؤال بعض الباعة الجوالين وأصحاب (البسطات) في مدينة حماة عنه، لقالوا دون تلكؤ إن «المذكور» هو مجرد بائع أحذية عتيقة قرب كراج «باب طرابلس» في مدينة أبي الفداء.

والحقيقة أن بعض المثقفين والعاملين في مجال المسرح بالمدينة باتوا يتحرجون من المرور قرب الكراج، لكي لا يروا ذلك البائع العجوز وهو ينادي على بضاعته وسط ضجيج العابرين. وقد يقول لك أحدهم بأسلوب متعثر: «لا نحب أن نرى الأستاذ محمد وهو على هذه الحال».

فمن هو محمد شيخ الزور؟!

محمد شيخ الزور هو مدير المسرح القومي في محافظة حماة، وممثل مسرحي مخضرم كرّس أربعين عاماً من حياته لخدمة الحركة المسرحية في المحافظة. ساهم في تأسيس مهرجان حماة المسرحي الذي كان يعد المهرجان المسرحي الأهم على مستوى المحافظات السورية، قبل أن يفقد الكثير من بريقه من السنوات الأخيرة لأسباب كثيرة.. فما الذي يدفع مدير المسرح القومي في حماة إلى التحول إلى بائع أحذية؟!

لنترك شيخ الزور نفسه يحدثنا عن مأساته:

«قبل عودتي من الإمارات العربية المتحدة، حيث كنت مديراً للمسرح القومي في إمارة الشارقة، وعدتني وزارة الثقافة بتفريغي مديراً للمسرح القومي في حماة، ووفقاً لهذا الوعد عدت من الإمارات لأعمل في وطني الذي أحببته، وفور عودتي كلفتني وزارة الثقافة ومديرية المسارح بمهام مدير المسرح الوطني بحماة، إلا أنني حتى الآن لم أقبض قرشاً واحداً من راتبي، ومنذ سنتين وأنا أطالب مديرية المسارح بقبض رواتبي الشهرية، ولكن يبقى الجواب الجاهز بأنه لا توجد السيولة المالية، وحال توفرها سيتم صرف كل الاستحقاقات المطلوبة، إلى أن وصلتُ إلى طريق مسدود، وأدركتُ أنه ليس هناك أجر لي يلوح في الأفق، فمن أين سأطعم عائلتي وأولادي؟ ومن ذا الذي يعمل سنتين بلا أجر؟!

لقد طالبت الجهات المعنية بحماة مراراً وتكراراً بتخصيصي بكشك على قارعة الطريق لأعمل وأحصل على مردود، لكن دون جدوى، بل كان الجواب أن مسألة الأكشاك مرهونة بالمعوقين والعجزة. وهكذا سدّت بوجهي كل الطرق، ولم أجد أمامي سوى أن أبيع الأحذية هنا على الرصيف، وهذا شرف كبير لي».

لن نسأل مديرية المسارح والموسيقا أو وزارة الثقافة عن رأيهما بهذه القضية، فبعد فضائح الفساد الكبرى في كلتا «المؤسستين»، وما نشهده من أساليب عجيبة في إدارة شؤوننا المعيشية والاجتماعية والثقافية، باتت حالة محمد شيخ الزور مجرد مشهد آخر في مسرحية طويلة جداً عنوانها «حال المواطن السوري»، يمكن تصنيفها ضمن إطار مسرح العبث والكوميديا السوداء.

وبما أنه ليس بإمكاننا حالياً أن نوقف هذه المسرحية التي باتت مملة فعلاً، أو أن نغادر المسرح غاضبين، فليس أمامنا كمتفرجين إلا أن نصدر بعض الضجيج وصفير الاستياء، وأن نتساءل: متى؟ وكيف ستنتهي هذه المسرحية؟!

■■

قراءة في المسودة الجديدة لمشروع قانون الأحوال الشخصية..

هل نتوقف عن الحلم بقانون أحوال شخصية موحد؟

شكل إعلان مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد الذي كان قد تم تسريبه بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٥ صدمة كبرى لقطاعات واسعة من المجتمع السوري. وربما كان أخطر دلالات ذلك المشروع على الإطلاق هو وجود أشخاص على هذا القدر من عدم الإيمان بمفهوم المواطنة قريباً من مواقع صنع القرار في البلاد. وتم حينها سحب المسودة من التداول تحت وطأة المعارضة الشديدة لها من القوى الاجتماعية الحية في سورية. والآن طرحت وزارة العدل مشروع قانون جديد آخر للأحوال الشخصية في البلاد، فما هو «الجديد» فعلاً في هذا المشروع؟

يوحي مضمون المسودة الجديدة بانطباعات مختلفة، أهمها أن دوائر صنع القرار في البلاد استشعرت حجم الخطر الكبير والمأزق الحقيقي الذي وضعت نفسها به جراء إعلان المسودة السابقة، ولذلك جاء المشروع الجديد خالياً من كل التعابير التي أثارت حفيظة المجتمع السوري من قبيل: أهل الذمة، واللعان، والإيلاء، كما أنها تراجعت عن التدخل في الأحوال الشخصية للطوائف الأخرى بالطريقة الفجة التي كانت موجودة في المسودة السابقة. ولكنه بالمقابل جاء شبه مطابق للقانون النافذ حالياً في البلاد، مع بعض التعديلات الطفيفة، أو ما يمكن تسميته نسخة محدثة للقانون الحالي. وللحقيقة فإن ثمة تقدماً في بعض النواحي في القانون المطروح حالياً، حيث أنه رفع الحد الأدنى لسن زواج الفتى من خمس عشرة سنة إلى سبع عشرة، وللبنت من ثلاث عشرة سنة إلى خمس عشرة، كما أنه أضاف أحكاماً هامة حول التكافل الأسري، وألغى المادة التي تنص على إجبار الزوجة على السفر مع زوجها.. وأشياء أخرى أقل أهمية...

ولكن هل جاء هذا المشروع على مستوى طموح السوريين الراغبين في بناء مجتمع مدني حقيقي، والراغبين في أن تتقدم سورية خطوة نحو الأمام في تحقيق قدر أعلى من المواطنة الحقيقية؟

لقد حافظ المشروع الجديد «بكفاءة عالية» على صبغته المذهبية التي تفرق بين المواطنين السوريين، ولم يقدم أي تحسين فعلي لوضع المرأة في المجتمع، كما أنه لا يلبي الطموح في التقدم ولو خطوة واحدة باتجاه وضع قانون أحوال شخصية مدني موحد لكل السوريين. وهذا يدفعنا إلى تساؤل مشروع آخر، ترى ماذا كانت الغاية من وراء إصدار المسودة السابقة ما دامت النوايا لا تتجه إلى تعديل جذري في قانون الأحوال الشخصية السوري؟؟؟..

وقبل الخوض في النوايا الحسنة والسيئة، نقول إن إعلان المسودة السابقة أنهى ولو مرحلياً، كل الآمال في تطوير قانون الأحوال الشخصية السوري، وجعل مجرد رفض المسودة السابقة إنجازاً هاماً، كما جعل التعديلات الطفيفة المطروحة حالياً تبدو كما لو أنها تقدم هائل في الاتجاه الصحيح. لذلك يحق لنا الاستنتاج أن ما حصل ربما كان مجرد مناورة الهدف منها إخماد الأصوات التي تدعو إلى وضع قانون أحوال شخصية موحد.

وبعيداً عن الاستنتاجات التي تستند إلى التخمين والتكهنات فقط، نقول بأن النقاش القانوني المحض يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن المسودة السابقة، تضمنت خرقاً فاضحاً للدستور الذي يضمن المساواة بين جميع المواطنين، كما أنها حملت في طياتها عناصر جريمة تنال من الوحدة الوطنية وتعكر الصفاء بين عناصر الأمة، وذلك بناء على نص المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات السوري: «كل عمل وكل كتابة وكل خطاب يقصد منها أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليه ...».

إذاً فنحن لم نكن نزاود على أحد في موضوع الوحدة الوطنية يوم انتقدنا المسودة السابقة كما قيل آنذاك، ولم نكن نتناول الوحدة الوطنية من خلال شعارات الحب المتبادل بين أبناء الشعب الواحد. وإنما تناولناها بوصفها ركناً من أركان أية دولة ومكوناً أساسياً من مكوناتها المعنوية، وبوصفها ضرورة للسلم الأهلي، ولتماسك الدولة في وجه الأخطار الخارجية والداخلية المحدقة. وأخيراً بوصفها مصونة بنصوص قانونية ملزمة واجبة التطبيق، ويفرض احترام سيادة القانون تطبيقها على جميع المواطنين على حد سواء. كما أن انتقادنا للمسودة السابقة لم يقصد منه الدفاع عن النصوص القديمة، ولا عن الطبيعة المذهبية لها، ولكن المقصود أننا كنا نطمح إلى قانون أحوال شخصية جديد أكثر رقياً من سابقه.

إن ما نتج عن طرح مسودة المشروع سيئة الصيت تلك، من إثارة للحساسيات بين المواطنين السوريين، ومن استنفار للغة طائفية وعنصرية بغيضة، قد ترك آثاره السلبية على المجتمع السوري، وإن محو هذه الآثار كان يتطلب -عدا عن محاسبة مسببيها قانونياً، وهو الأمر الذي لم يطرحه أحد بشكل جدي- سحب المسودة واستبدالها بأخرى أكثر تطوراً وحداثة، من خلال نصوص عصرية تقرِّب بين أطياف الشعب السوري حقوقياً واجتماعياً، وتزيد من مساحة الحرية والحقوق المعطاة للمرأة، وتنهض بالوضع الاجتماعي والحقوقي والأسري العام في البلاد. أما تثبيت الأسلوب الحالي في تنظيم الأحوال الشخصية للسوريين، من خلال قانون «جديد» في تاريخ إصداره، ومتخلف كسابقه في المضمون، فهو محض ذر للرماد في عيون كل أبناء سورية الطامحين إلى بناء وطن لكل أبنائه.

■ **نجوان عيسى**

«إشاعات»

◄ جهاد أسعد محمد

ثمة شائعة واسعة الانتشار تسري حالياً في مختلف الأوساط الإعلامية والشعبية، مفادها أن هناك تغييراً حكومياً وشيكاً قد يتم بين ليلة وضحاها..

وتختلف تفاصيل هذه الشائعة بين وسط ووسط، وبين منطقة ومنطقة، وتراوح بين التغيير بالجملة والتعديل بالمفرق. فالبعض يؤكد علمه من مصادر موثوقة و(واصلة) أن التغيير سيكون شاملاً وسيتم قبل نهاية ٢٠٠٩، ويطال الفريق الحكومي برمته لعجزه عن تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة، والبعض الآخر يصر، بل ويذكر تفاصيل ومبررات (تسربت إليه من مواقع حساسة) أن التغيير سيكون جزئياً، ستتأثر به وزارات محددة دون غيرها، ويتم بشكل تدريجي وعلى مراحل... وهناك تفصيل آخر يتوسط بين سابقيه يرى مروّجوه أن التغيير سيكون واسعاً، ولكن ليس شاملاً، موعده قبيل إقرار الخطة الخمسية الحادية عشرة... إلخ.

وهكذا، تختلف تفاصيل وحيثيات الشائعة، تستطيل وتتحجم، حسب مطلقها أو المروّج لها، وإن كانت في العموم تشير جميعها، بشكل أو بآخر، إلى حالة عدم رضى واسعة وفي مختلف المواقع عن الأداء الحكومي، وخصوصاً في مجالات الاقتصاد والعمل والخدمات..

وبما أنها (صايرة وصايرة).. و«الإشاعات معبية البلد».. فلا ضير من إضافة «إشاعات» جديدة، «إشاعات» ما أجملها، وما أسعد البلاد والناس بها إن تحولت إلى حقيقة ولو بعد حين...

- «سمعنا يا مرحوم «البي» أن الجهات المختصة تتهيأ لإلقاء القبض على المسؤولين عن مسلسل الخصخصة الذي طال ويطال المنشآت والمؤسسات العامة، بما فيها بعض المواقع الإنتاجية والخدمية الحساسة والاستراتيجية.. تمهيداً لإنزال أشد العقوبات بهم، وهناك من يؤكد أن هذه العقوبات قد تصل إلى الحد الأقصى، إذا ما وجهت النيابة العامة لهؤلاء تهمة (الخيانة العظمى) وأثبت القضاء المختص ذلك.. ويتمنى كل الذين يتبادلون هذه الشائعة أن يدع القضاء أمر هؤلاء للناس، وخصوصاً العمال والعاطلين عن العمل، لأنهم الأحق بمعاقبتهم بطرقهم (العصملية)».

- هناك من يقول إن لجنة مختصة رفيعة الشأن تبحث حالياً في الأسباب الجذرية لتدهور الزراعة في بلدنا، وتراجع المواسم الاستراتيجية الزراعية إلى ما يقارب الربع، وتشرد مئات آلاف الفلاحين والمزارعين في المحافظات والمدن الكبرى.. وعزوف البقية الباقية عن الزرع والحصد بسبب عدم جدوى ذلك. ويتردد شعبياً أن المسؤول الأول عن هذا التدهور الكارثي هو قيد الاحتجاز حالياً، ويتم التحقيق معه ومساءلته من أعلى المستويات قبل تحويل أوراقه إلى المفتي... عفواً.. إلى القضاء المختص...».

- «بات معروفاً للقاصي والداني خارج الأروقة الحكومية، أن هناك إجماعاً شعبياً واسعاً على رفض مبلغ الدعم النقدي (عشرة آلاف ليرة على دفعتين) الذي ستقدمه الحكومة للناس كمعونة تدفئة، على شكل صدقة، بينما هو في الحقيقة حق مشروع للناس في ثروتهم الوطنية.. ويؤكد كل من نصادفه من الرافضين المتذمرين أن على الحكومة أن ترد المبلغ الداعم (على جوعها) وعلى خططها الليبرالية الانفتاحية، أو تقدمه مع مليارات أكبر وبألوان مختلفة للمستثمرين».

- «يقال إن مجموعات مختلفة من العاطلين عن العمل ومن بحكمهم، الذين يتجاوز عددهم مئات الآلاف، وربما أكثر، ومنهم الحرفيون والمهنيون وخريجو المعاهد والجامعات، عقدوا اجتماعات موسعة منفصلة في معظم الساحات العامة في دمشق وريفها، وانتخبوا ممثلين لهم، وحمّلوهم عدداً كبيراً من المطالب لكل من مجلس الوزراء والوزارات ذات الصلة، ومجلس الشعب، يأتي في مقدمتها ضرورة تأمين عمل لهم في غضون أسبوع وإلا... وذكّر هؤلاء في عرائضهم المطلبية المسؤولين في الجهات المذكورة أنهم بشر.. بشر.. يجوعون ويمرضون ويتألمون ويحلمون...»..

كانت هذه شائعات.. مجرد شائعات.. أما الواقع فهو غير ذلك تماماً، وما يزال الناس صابرين، يتألمون بصمت، ويبردون بصمت، ويجوعون بصمت، ويتذمرون بصمت، ويشتمون بصمت، وقبل أن يرتفع صوتهم، هناك المزيد من الألم..

mjihad@kassioun.org ■

البسطات في سورية.. اقتصاد ظل وأكثر

الدولة «تحترم» العاملين في اقتصاد الظل.. لكنها لا تحتسبهم



◄ عبد الرزاق دياب

لا نتميز عن الكثير من دول العالم في كوننا بلداً يشكل فيه اقتصاد الظل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني، وفي الهدر وفوات الملايين من الدولارات، بالإضافة إلى النتائج الاجتماعية المدمرة التي يعكسها تنامي هذه الظاهرة. وما من شك أننا كمعظم بلدان العالم ندفع فاتورة هذا الشكل الاقتصادي، لكن الغريب أننا على غير الكثير منها مازلنا ننظر إلى هذه المعضلة كما لو أنها بحث اقتصادي، مع عبارة يستحق الانتباه له، فالفريق الاقتصادي مازال يُهمّش هذه السوق الواسعة، رغم اعترافه بها، وبما يمكن أن تشكله من أخطار إذا بقيت الأمور على عواهنها، أو تمت معالجة هذه الظاهرة الكبرى ككل القضايا الاقتصادية، التي حمل عبء حلها الفريق الاقتصادي، فآل اقتصادنا إلى ما هو عليه.. مواطن فقير.. شركات تنهار.

في التعريف.. وعلى الأرض

في التعريف: اقتصاد الظل هو مجمل الأنشطة الاقتصادية غير القانونية التي تتم خارج دائرة التشريعات التي تضعها الدولة، ولا تلتزم بمعاييرها، بغض النظر عن كونها أنشطة مشروعة أخلاقياً واجتماعياً أم لا. ومن هنا نستطيع أن نرى هذه هي السوق التي تعيش في العالم السفلي والأرصفة.. وفي الظل، حيث كل ما يدر المال يدور في العتمة وفي الأقبية، ويحدث ما يمكن أن يلحق الأذى بشرائح كبيرة يمكن استثمارها مادياً، ويؤدي إلى قتلها رويداً رويداً، لتصبح مكاناً يصلح فقط لتعتاش عليه الديدان ومن يشغّلها.

في السنوات الأخيرة، ونتيجة للسياسات الخاطئة في العمل الاقتصادي المؤسساتي، وازدياد البطالة والفقر، والبحث عن فرصة عمل حقيقية غير متوفرة، استفحلت فرص نمو هذا الاقتصاد، الذي بات يشكل حسب الإحصاءات والدراسات الاقتصادية ٤٠٪ من الناتج الاقتصادي، ويرجح البعض من غير المتفائلين وصول نسبته إلى ٦٠٪.

أما على الأرض وخارج لغة النسب والتوقعات، تتوضح الملامح الكبيرة لتعاظم هذه السوق، فيمكن على سبيل المثال استثناء بعض الشوارع من البسطات التي تفترش الأرصفة، ولكنها لا تخلو من مظهر آخر للسوق المنسية كالدعارة وبيوتها، وفي أذلها ماسح أحذية يدور. حيث تبدو كل الشوارع مهيأة لتكون مظلة لسوق جديدة، بسطة جديدة تضاف لو قدر لها الإحصاء في كل دقيقة أو ساعة، وهنا تتنوع البضائع. لا يمكن لك أن تبحث في هذه السوق عن سلعة لا تجدها، من الألبسة إلى قطع المعدات الكهربائية، قطع الإصلاح، الخضراوات، الأحذية، الألبسة الداخلية النسائية، الدخان بأنواعه، اليانصيب، التسول المدروس والممنهج كمهنة لا كحاجة، عارضات الجسد.. إلخ.

هذه الأسواق تطورت لتأخذ صفة الاختصاص، ففي سوق الجسر الأبيض على سبيل المثال أخذت البسطة اختصاص الألبسة والهدايا، كذلك شارع لوبية في مخيم فلسطين يقصده الناس للتبضع في المناسبات وسواها بحثاً عن الألبسة والعطور. بينما بعضها صارت أسواقاً للخضار كما في المخيم وساروجة والبرامكة، أما في شارع الثورة فتتنوع الحال في سوق الحرامية لتجد كل شيء، وفي الآونة الأخيرة صارت القطع الغالية لزبون جديد.

الألبسة.. سوق ظل بديل

لنقاش الظاهرة بشكل موسع سنبحث كمواطنين عن سلعة لا يمكن الاستغناء عنها، للمستهلك الأكبر الذي تناسبه البضاعة، وفقاً لدخله المحدود وعدده، وهنا يبدو المستهلك بشكل الموظف والمثقف والعاطل عن العمل.... المواطن السوري.

بسطات تنام على الأرصفة في سوق المناسبات، الأعياد، وحتى الطارئ منها على السوريين كعيد الحب، أعياد الميلاد والمناسبات العائلية الخاصة. يعتقد الباحثون الاقتصاديون أن تشكل هذه البسطات جاء نتيجة لغياب السوق الحقيقية، هذا الغياب الناتج عن ابتعاد الزبون عنها نتيجة الغلاء والاحتكار وتفرد التاجر بالقرار، في ظل غياب القرار الرقابي الحاسم بين المواطن والتاجر، فالتاجر هو الذي يسعّر، وهو الذي يفرض شكل التعامل بعد أن تخلت الدولة عن دورها كوسيط نزيه بين الطرفين.

يرى الدكتور الياس نجمة في أسباب انتشار السوق البديلة: (انتشر كالسرطان في الجسم الاقتصادي، عندما كان كل شيء ممنوعاً، فعندما نمنع استيراد حاجات أساسية وتغيب السوق الحقيقية، تنبعث الأسواق السوداء).

وكذلك يرى د. نجمة الدور الحكومي الغائب كسبب رئيس: (حالة التخلف الاقتصادي العام في سورية، ووجود طبقة بيروقراطية عقيمة تتمتع بضآلة لا نفاذ لها، عممت الجهل بالإدارة، والفساد بالمعاملات، وجعلت الدولة مؤسسة لنقل الثروة لها عملياً).

أما عن بنية السوق القديمة الغائبة التي كانت لفترة طويلة تبدو كسوق اشتراكية يقول د. نجمة: (لم يكن لدينا اقتصاد اشتراكي، كان لدينا اقتصاد متخلف، وفي جزء كبير منه ينخره الفساد).

من مثال الألبسة، ننطلق لنرى أن المعادلة يحكمها قانون غير واضح الملامح للوهلة الأولى، ولكن بالتدقيق قليلاً نلاحظ انتقال جزء ليس بالقليل من التجار إلى ممارسة اقتصاد ظل في الخفاء، والعمل على توسعته، فمعظم البسطات التي تتمركز أمام المحلات إنما يديرها صبيان المحلات والتجار، وهذا يتجلى في أسواق الصالحية والحميدية بشكل سافر.

أما كيف تتم حماية هذه الأسواق التي يتواطأ التجار في بقائها وازدهارها، فهنا لا يمكن أن نفوت على أنفسنا فرصة اتهام الجهاز الإداري الذي تمثله البلديات وفي الدائرة الأكبر المحافظة، فهي تقوم بدور وحيد وبليد، مطاردة سكان هذا الاقتصاد، أما في دورها المركزي البحث عن أسواق بإشرافها تنظم عمل هذا الاقتصاد فيأتي في درجتن أدنى، ما زالت هي تُقبّض موظفيها وشرطتها ثمن المطاردة والمصادرة، والثمن الأكبر هو ثمن بقائها واستثمار من يقوم بتوسعتها وحمايتها من خلال البضائع والخبرات.

المشتغلون في الظل

من هم العاملون في هذه السوق المفتوحة، إنهم من يعتاشون خارج إطار العمل القانوني، العاطلون عن العمل، الباحثون عن فرصة عمل (الحياة)، الذين لا تحتسبهم المؤسسات الحكومية من رعاياها، والذين لا تستهدفهم في علاج المشاكل المتعلقة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. حيث يقول خلف العبد الله مدير مؤسسة التأمينات الاجتماعية: «هناك العديد من الدول في العالم تصل إلى هؤلاء من خلال تأمين البطالة، إلا أننا لا نعتمد مثل هذا النوع من التأمين، لذلك بات لزاماً علينا الوصول إلى هؤلاء العمال من خلال الرعاية الاجتماعية التي تضطلع بها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وخلق مناخ وبيئة عمل صحية وشبكة أمان اجتماعي».

هنا لا بد من احتساب الأخطاء التي تتحملها مؤسسات الحكومة بعدم اضطلاعها بدورها الحقيقي، فهذه العمالة هي خارج الاستهداف من حيث الضمانات الاجتماعية والصحية وتأمين العجز والإصابة وسواها. وفي هذا يقول مدير مؤسسة التأمينات الاجتماعية: «إن بقاء هذا الاقتصاد في الظل يفوت على خزينة الدولة الكثير، ويحرم الكثير من العمال من حقوقهم، إذ تشكل العمالة غير المنظمة بحدود ٣٠٪ من مجموع العمالة وعلى سبيل المثال نحن غير قادرين على الوصول إلى عمال المواسم الزراعية وعمال الحصيدة والعاملين في تربية الأغنام، والبسطات في الشوارع».

المشتغلون في الظل يتفاوتون من حيث العمر والثقافة، ولكن الأمر الذي يعكس خطراً على عملية التنمية والنمو هو أن جل العاملين من الشباب. إذ يشير عدد من البيانات الإحصائية إلى أن أكثر من ٥٠٪ من المشتغلين في القطاع غير المنظم أعمارهم بين ١٥-٢٩ سنة، وتؤكد البيانات نفسها أن الأميين أو أشباه الأميين يشكلون ٧٧٪ من إجمالي المشتغلين بهذا القطاع، الذي يستقطب نسبة كبيرة من عمالة الأطفال.

أما من حيث الثقافة فمن الممكن أن يستحوذ اقتصاد الظل على تدرُّج من الأميين وحتى حاملي شهادات الدكتوراه، ففي دراسة للخبير الاقتصادي حيان سلمان نقرأ الآتي: «إن القطاع غير الرسمي (الظل) في سورية يتميز بأنه يكمل القطاع النظامي الرسمي، وبالتالي فإنه يضم مختلف الشرائح الاجتماعية (من الأميين وحتى شهادة الدكتوراه، ومن الحريقة والسويقة في دمشق وباب الفرج في حلب والشيخ ضاهر في اللاذقية، إلى أقصى قرية من الريف السوري».

الدولة ترى هذه السوق.. ولكن...

من المؤكد أن الدولة تراها، والفريق الاقتصادي أدرى بها، وبسبل علاجها، وهي تدرك مدى ما يُلحقه الظل والمنتفعون به ومنه بالاقتصاد الوطني، ويختلفون فيما تشكله من نسبة، وإن لم تكن النسبة هي القضية.

وزير المالية د. محمد الحسين نفى صحة ما تورده الصحف الاقتصادية والدراسات عن حجم اقتصاد الظل وما يشكله من جسم الاقتصاد الوطني، لكنه يعترف بوجوده قائلاً: «في سورية كما غيرها، بالتأكيد يوجد ما يسمى باقتصاد الظل أو الاقتصاد غير المنظم، ولكننا نختلف حول نسبته، فما يشاع في بعض وسائل الإعلام أنه يقدر بـ ٤٠٪ من الاقتصاد السوري فهو رقم غير دقيق، ولم تقم أية جهة بمحاولة قياسه، وهذا الرقم تخميني، فقد قامت وزارة المالية خلال العامين الأخيرين بمسح شامل للمكلفين غير الخاضعين للضريبة نتج عنه إضافة مكلفين ضريبيين بلغت نسبتهم حوالي ٢٥٪ من إجمالي عدد المكلفين النظاميين، وهؤلاء غير المنظمين جرى تنظيمهم ضريبياً، لذلك فنحن نعتقد، وفق هذا المؤشر وهو مسح وزارة المالية، أن القطاع غير المنظم يقدر بحوالي ٣٠٪. وكما ذكرنا فإن المكلفين غير المنظمين جرى تحويلهم إلى قطاع منظم من الناحية المالية والضريبية، أما تنظيمهم اقتصادياً وإحصائياً فهذه مسؤولية جهات أخرى في الدولة».

وبالرغم من وصف هذا القطاع بالشريف فالكل يجمع على عدم قانونيته، ولكن النائب الاقتصادي يزيد الشعر بيتاً باحترامه للعاملين في هذا القطاع، رغم عدم احتسابهم في الخطط الحكومية.. وفي العلاج. وفي هذا يقول النائب عبد الله الدردري في حديث صحفي للزميلة (الثورة): «إن على الحكومة النظر للقطاع غير المنظم نظرة احترام للعاملين فيه، وليس معاقبتهم، عندها سنكتشف ثروة مهمة بين أيدينا، وإن هذا النشاط رغم تأثيره لا يدخل ضمن الخطط الحكومية، ولا ضمن حسابات الناتج المحلي».

الحل: عدل

المشكلة أكبر من واقع اقتصادي متدن يجبرنا على التأقلم وتأمين لقمة المعيشة بأي شكل كان، نعم، تبدو المشكلة من بابها الأوسع اقتصادية محضة، البطالة، السوق المفتوحة دون ضوابط أو روادع، الدخول البخسة والغلاء، الاحتكار، فالواقع الاجتماعي للعاملين في هذا القطاع يأخذ شكلاً مأساوياً مرادفاً للاقتصادي.

ومن وجهة نظر أخرى، يرى د. الياس نجمة السبب كامناً في العقلية التي تقود الاقتصاد: «عندما تتحكم مزاجية المنع في عقول المسؤولين الاقتصاديين وغيرهم، يتضخم اقتصاد الظل، وعندما تعطى الصلاحيات المطلقة لبعض الجهات في تحديد سلوك الناس، ينتشر الفساد والرشوة». ■■

الصناعة السورية تودع «بردى» بقرار ثأري!

◄ حسان منجه

في الوقت الذي تتراجع فيه الدول الرأسمالية الكبرى عن السياسات الليبرالية، وتسعى لقوننة سياسات الخصخصة المتبعة لديها، وتنمية الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، عبر إعادة تدخلها المباشر في اقتصاديات هذه الدول، وإعادة الحياة إلى شركاتها العملاقة التي دخلت دوامة الإفلاس، وباتت عاجزة عن الاستمرار بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، وأمام هذا الواقع الذي يعلن بصمت فشل الليبرالية الاقتصادية، وعجز اقتصاد السوق عن تنظيم نفسه وخدمة المجتمع الذي يتبعه كمنهج اقتصادي واجتماعي؛ تصر الحكومة السورية على الاستمرار في سياسات خصخصة القطاع العام، واتباع منهج الليبرالية الاقتصادي والاجتماعي، والتي كان آخرها موافقة رئاسة مجلس الوزراء بناءً على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة اقتراح وزارة الصناعة على طرح الشركة العامة للصناعات المعدنية «بردى» للاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي، لتكون بذلك الضحية الخامسة عشرة التي سقطت بيد الاستثمار والخصخصة، وذلك بموجب «عملية إصلاحية» جاءت لتقتلع رأس القطاع العام، بدافع الحقد التراكمي عبر السنوات السابقة، لأن هذا القطاع أبعد خلال السنوات الماضية الكثير من أصحاب «الفعاليات الاقتصادية»، وعمالقة الخصخصة السورية (النيوليبرالية الجديدة) ومنعهم من الدخول في مشاريع كبرى (قطاع الصحة، التعليم في كافة مراحله، الطيران، الأسمنت، الصناعات الإستراتيجية الكهرباء وغيرها...)، لما يشكله هذا الدخول الخاص من مساس بالأمن الوطني، وتلاعب بالاستقرار الاجتماعي قبل الاقتصادي، لأن القطاع الخاص لا يسعى إلا لتحقيق الربح والمنفعة الشخصية والفردية لأصحاب هذه الشركات الخاصة، دون الأخذ بعين الاعتبار حاجة المجتمع وتنميته، مما جعل هؤلاء يتخذون قراراتهم الثأرية عندما جاءتهم الفرصة السانحة لإظهار حقدهم والأخذ بثأرهم.

لقد كان قرار المصرف التجاري السوري القاضي بالحجز على الحساب الدائن للشركة العامة للصناعات المعدنية «بردى»، والبالغ مليار ليرة سورية، المسمار الأخير الذي دق في نعش شركة بردى للصناعات المعدنية التي تأسست في العام ١٩٥٧، وجرى تأميمها في العام ١٩٦٣، وهو عبارة عن تصفية ديون قديمة لتجار (تعاملوا كوكلاء، والتعامل كان بالعهدة) قاموا بشراء كميات كبيرة من الشركة عبر المصرف التجاري، ولم يلتزم هؤلاء تسديد المبالغ المتراكمة عليهم من استجرار منتجات الشركة. والسؤال الذي لا بد من طرحه: لماذا لم يتم محاسبة التجار قانونياً، بدلاً من تحميل الشركة العامة مسؤولية ما حصل؟!

هذا الحجز الاحتياطي الذي لا تتحمل الشركة مسؤوليته، أدى بطبيعة الحال إلى إيقاف جميع أعمال الشركة، لأن عمليات الشراء المباشرة تتم من خلال المصرف التجاري، مما أدى إلى محاصرة الشركة، وأفقرها السيولة اللازمة لتحسين إنتاجها، أو الاستمرار في إنتاجها ذاته في أحسن الأحوال، كما أفقدها أيضاً قدرة الحصول على قرض من المصرف الصناعي أومن المؤسسة المعدنية أو من وزارة الصناعة، وذلك من أجل النهوض بواقعها وتحسين إنتاجها، ووضعها أمام منافسة غير متكافئة مع سواها من شركات القطاع الخاص، والتي أدخلت أحدث التكنولوجيات في مجال البرادات والغسالات إلى السوق السورية، مما أدى إلى زيادة خسائر الشركة وانهيارها بشكل تراكمي.

عانت بردى تاريخياً من الهدر والفساد، كغيرها من شركات القطاع العام، مما أرهقها وأدى لسحبها تدريجياً إلى ضفة الشركات الخاسرة أو المخسرة، لأن بعض إداراتها المتعاقبة اتبعت هذه السياسة تحقيقاً لمنفعتها ومصلحتها الشخصية، والتي تضاف إلى قدم الآلات التي يصل عمرها إلى أكثر من خمسين عاماً، حيث أن أجدد آلاتها يصل عمره ٢٥ عاماً، وافتقاد بردى كغيرها من شركات القطاع العام للصلاحيات اللازمة للدخول في سياسات تسويقية صحيحة، كغيرها من شركات البرادات والغسالات الخاصة في سورية، وعدم السماح لها بتنويع منتجاتها، مما أدى إلى خلل في السياسات الإنتاجية والتسويقية لديها على حد سواء.



وزارة الصناعة تقول بالإصلاح، أي أن هناك خللاً بالقطاع العام، وهذا الخلل بطبيعة الحال يتطلب أموالاً من الوزارة للمساعدة في النهوض والإصلاح، لكن المرسوم ٥٤ الخاص بالقانون المالي للشركات الإنتاجية وذات الطابع الاقتصادي، (تمول ذاتها من فوائضها المالية)، فكيف يمكن لهذه الشركات أن تمول ذاتها تلقائياً بمقتضى هذا القرار وهي تعاني أساساً منذ سنوات طويلة من تراجع إيراداتها بفعل إجراءات الإدارات المتعاقبة الخاطئة والممنهجة لتخسيرها، بالإضافة إلى الإجراءات الروتينية التي جمدت قدرة الشركة على المنافسة أمام تكنولوجيا البرادات الحديثة التي دخلت إلى السوق السورية، مما أوصلها للإفلاس والخسارة المتعمدة.

والسؤال الذي لا بد من توجيهه إلى وزارة الصناعة التي أصدرت قرار الإعدام هذا: كيف استطاعت شركات صغيرة بقدراتها وتمويلها، ويمتلكها اقتصاديون صغار قياساً بالقدرة الاقتصادية الكبيرة التي تمتلكها الدولة، الإبقاء على استمرارية وديمومة إنتاج ماركاتهم في مجال الأدوات الكهربائية والبرادات والغسالات في السوق السورية، في الوقت الذي عجزت فيه وزارة الصناعة والحكومة السورية عن تأمين استمرارية عمل الشركة الوحيدة التي تمتلكها الدولة في مجال صناعة الأدوات الكهربائية والبرادات والغسالات؟!

برسم مدير عام إكثار البذار..

مفارقات زراعية متكررة الحدوث

مفارقات كثيرة وصور متناقضة نشاهدها كل يوم في الواقع الزراعي على امتداد البلاد، سواء على مستوى السياسة الزراعية المتبعة التي لم تَزِد إلا إلى الفاقة والعوز، أو على مستوى الممارسات الغريبة التي تحدث هنا وهناك في الوزارة والمديريات، خصوصاً من حيث الخطط وتوفير وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذار وأسمدة وأدوية زراعية ومحروقات وغيرها.. وكلها تنعكس بشكل مباشر على الفلاح أولاً، وعلى اقتصاد الوطن والأمن الغذائي الوطني، وما حدث في السنوات الأخيرة من تراجع مرعب في أرقام مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني أكبر مؤشر على خطورة ذلك..

في المنطقة الشرقية، وهي المنتج الأساس لمعظم المحاصيل الإستراتيجية في بلدنا، تعاني الزراعة والعاملون فيها معاناة كبيرة من هذه المفارقات التي ولّدها الفساد، وآخر ما وصل إلينا هو ما أكّده بعض المزارعين حول ما يقوم به فرع إكثار البذار في دير الزور من تخفيض كميات البذار التي يحتاجها البعض منهم. فمن لديه ثلاثون دونماً على سبيل المثال، يُعطى بذاراً لعشرين فقط تحت حجج واهية، منها أن الأراضي المخصصة في الخطة محدودة..

وقد أكد لنا عدد من الفلاحين والمزارعين أنّ البذار غير متوفرة منذ أكثر من عشرة أيام، وأغلب الجمعيات لم تستلم كامل البذار اللازمة وفق خططها الزراعية، وخاصة النوع الذي يعرف باسم (دوما ١).. كل هذا بدل التشجيع على التوسع في زراعة الأراضي حتى ولو أدى ذلك لتجاوز الخطط لتدارك الأخطار والأخطاء التي عانينا منها في السنوات القليلة السابقة في ظل اللبرلة، لأن الهدف الأهم في ظل النقص الحاد في كميات المحاصيل المصابين به اليوم، هو زيادة مخزوننا الاحتياطي الذي يحقق أمن الوطن الغذائي.

الغريب أن هذا التقتير في توزيع البذار يحدث، بينما، وفي صورة أخرى، يتم التعاقد مع البعض ويزودون بكميات تكفي ما يقارب ١٠٠ دونم وأكثر، وهم واقعياً لا يملكون عشرة منها، وهؤلاء يقومون ببيعها في السوق السوداء.. (والحقيقة أن البذار متوفرة في هذه الأسواق حالياً) وفيما بعد يقومون بشراء الحبوب من الفلاحين أثناء الموسم وتوريدها إلى مؤسسة الحبوب بموجب استجرارهم لكميات البذار الكبيرة، ويشاركهم التجار بذلك، وغالباً ما تكون مواصفاتها رديئة وأقل جودة.. أو مخلوطة حتى بالشعير، ومع ذلك تُسعر بسعر الأقماح الجيدة، وهذا ما حصل سابقاً، وسيتكرر حدوثه هذا العام بناء على هذه المقدمات المتكررة كل عام أول الموسم وآخره؟!

من هنا نتوجه إلى المسؤولين الزراعيين الذين يحرصون على إنجاح مواسمنا الزراعية وزيادة الإنتاج وتحقيق أمن الوطن الغذائي، بوضع حد لمثل هذه الممارسات التي تتم على مرأى من الجميع، وهذا لا يساعد على تحقيق الخطط الزراعية وتطويرها فحسب، وإنما يساهم أيضاً في محاربة بعض أشكال الفساد الناشزة في هذا القطاع الحيوي..

المواطن السوري.. ومبلغ الدعم وشروطه المذلة

الشروط السبعة التي تخول المواطن السوري الحصول على الدعم النقدي والمقدر بـ١٠ آلاف ليرة سورية قد أقرت، وهي تنص على: أن يكون مستحق الدعم عربياً سورياً، وأن يكون الدخل المتاح له ولأفراد أسرته القاطنين معه لا يتجاوز ٤٠٠ ألف ليرة سورية، وألا يملك المواطن سيارة سياحية، وليس لديه سجل تجاري أو صناعي أو زراعي أو سياحي، أو عقارات سكنية أو تجارية باستثناء منزل السكن الذي يقطن به، تدر عليه دخلاً إضافياً ولأفراد أسرته القاطنين، وأن يكون متوسط إنفاقه وأفراد أسرته معه على الكهرباء والماء والهواتف الثابتة والنقالة لا يتجاوز ٤٥٠٠ ليرة سورية، والتي كانت في حقيقة الأمر شروطاً لحرمان ٤ ملايين أسرة سورية من حقها الدستوري في الحصول على الدعم، والتي استبدلت بتجربة القسائم بعد اكتشاف وضبط ١٣ ألف حالة تزوير لدفاتر قسائم المازوت، والسؤال هنا: هل تستوجب هذه الآلاف من حالات التزوير حرمان ٨٠٪ من الشعب السوري من الدعم، المساعد في تأمين تدفئتهم وأولادهم من برد الشتاء.

فبعد رفض مجلس الشعب بأغلبيته شروط الدعم ومبلغ الدعم المالي المقدر بـ١٠ آلاف ليرة سورية اللذين اقترحتهما الحكومة، وإقراره من قبله دون أن يكون لديه خيار أفضل كما أكد أحد النواب: «لأن عوز الناس وحاجتهم كان الأشد إلحاحاً»، ها هو الشعب السوري بكافة فئاته يعبر عن رفضه لشروط الدعم والبدل النقدي، والتي أثارت استياءً شعبياً واسعاً، والتي زاد من سوئها التصريحات الحكومية المتتالية وخاصة ما قاله رئيس مجلس الوزراء محمد ناجي عطري الذي استغرب بشدة الضجة المفتعلة حول موضوع آلية توزيع الدعم، والتي تظهر وكأن حياة المواطن السوري متوقفة على مبلغ الدعم المقدم، وكذلك النائب الاقتصادي الذي راح يعزف على نغم الوطنية، وكأنه أكثر وطنية من الشعب السوري الذي لا يحتاج لمن يزاود عليه في هذا الأمر.. وهنا توجهت قاسيون إلى محافظة طرطوس وريفها للوقوف على موقف المواطنين فيها من مبلغ الدعم المقدم وشروطه المجحفة بحقيقة ومعيشة المواطن السوري، وكان لهم الآراء التالية:



آراء وانطباعات ومواقف

- زين إ، صاحب بقالية صغيرة في إحدى القرى النائية، اعتبر أن شروط الدعم غير مدروسة وأنها تعجيزية، لأنها تبقي الشريحة الأوسع من الشعب خارج إطار الدعم، متسائلاً إن كان هذا الدعم الخجول يستحق كل هذا الانتظار؟! حيث قال: يوجد في أحد الشروط عدم توفر عقار آخر غير منزل العائلة، والبقالية التي أملكها هي عقار تجاري آخر أستفيد منها، فوفق الشروط أنا خارج الدعم، فإذا ربطنا هذين الشرطين ببعضهما نجد أنه لا بقالية في منطقة نائية تدر ٤٠٠ ألف سنوياً، إلا إذا تجاوزت مبيعاتها حدود ٤ مليون ليرة سورية.

- أما نهلة.ح، التي تمتلك قطعة أرض صغيرة تزرعها بالخضار لتأمين حاجة منزلها أمام منزلها، والتي حرمتها من حقها في الدعم قد قالت: «عن أي دعم يتكلمون؟، وهل ١٠ آلاف ليرة ستداوي المآسي التي سببتها سياسات الحكومة وفريقها الاقتصادي، إن شروط دعمهم المزعوم تعجيزية ومهزلة، فليدلني الدردري على هذا المواطن الذي يحقق الشروط ليستحق دعمه المعدوم؟».

- يونس.ن قال: «ما عاد أحد يصدّق الحكومة التي بات شغلها الشاغل شفط كل ليرة سورية من يد المواطنين، فالليرة عندهم غنيمة، فقد أصبح لديهم خبرة كبيرة في انتزاعها من جيوبنا بكافة الأساليب والوسائل، والتبرير حاضر دائماً، ولكن لا يعلمون أننا بتنا نفهم لفّهم ودورانهم، لم يعد لأحد منّا ثقة بسياستهم واقتصاد سوقهم المفضوح».

- أما الأرملة خديجة.م والدة ثلاثة أولاد قالت: إذا انطبقت عليّ شروط الدعم، فأنا من سيتابع ملاحقة تثبيت استحقاقنا إياه، وجميع الدوائر الرسمية التي سأقصدها لتأمين الوثائق المطلوبة لاستحقاق الدعم تحتاج لأجور نقل كثيرة، وهذا أكبر من طاقتي، وإن وزّع الدعم فسيكون تعويضاً لما دفعته ثمن الإجراءات السابقة، وبالمقابل تكون الدولة قد استردت ما دفعته لي عن طريق مؤسساتها بصورة غير مباشرة، وكأنك يا بو زيد ما غزيت، وختمت بالقول: هل وصل احتيال الحكومة علينا إلى هذه الدرجة؟

- وأحمد د الذي امتنع عن الكلام حول الدعم وشروطه مكتفياً بإعطاء الدردري نصيحة قائلاً: «كفاك أيها الدردري استعلاءً وتكبّراً على الشعب المسكين، مرّة تتهمهم بأخلاقهم، ومرة بوطنيتهم، ألا تخجل وأنت تلقي هذا الكلام؟! وهم الذين يعانون مرارة سياسات فريقك الاقتصادي الفذة التي أوصلتنا إلى الحضيض؟ ترجّل فلم يعد أحد يثق بك ولا بأفكارك «العبقرية»!.

- أما لجين.ع، وهي طالبة في الحادي عشر العلمي قالت: «لقد نفر الشباب من وعودهم الساذجة، حيث يقوم الفريق الاقتصادي بممارسات مخالفة للدستور السوري التي تكفل حق كل مواطن في الدعم، دون وجود من يحاسبهم أو يعاقبهم عليها، فإلى متى ستستمر هذه التجاوزات بحق الشعب السوري؟! واستطردت قائلة: «على هذه الحال لن يبقى شباب يتسلّم زمام الأمور من بعدهم ليصلح نتائج ممارساتهم الخاطئة».

- و. عبد الله.ف الذي استغرب مناداته بالمواطن قال: «لقد بتّ أحسب نفسي لاجئاً أو مستوطناً، فقبل أن يدعموا المازوت، ليدعموا الزراعة والصناعة وكل ما يحتاجه المواطن المنتج والمستهلك، ماذا بوسعنا أن نقول؟! الله يرحم أيام زمان، وخلّيها بالقلب تجرح.....

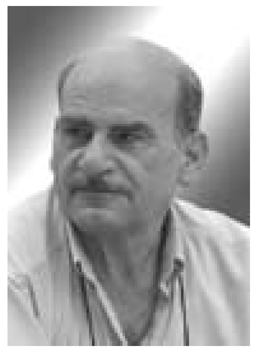
- أما زلفا.إ فقالت: ولماذا تعجز حكومتنا عن توزيع (هالكم قرش) الذي طال انتظارنا له؟ أتراها حسنة؟! فإن كانت كذلك فليردوها إلى جيوبهم، فنحن لا نقبل الحسنة المبلولة بالذلّ والإهانة. وتساءلت: لماذا كل هذا التدهور في أحوالنا المعيشية، في الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة عن نمو اقتصادي كبير، فإلى جيب من ذهب هذا النمو؟

- أما علي.خ فقد قال: «لا أفهم لم كل هذه التحقيقات التي تتعذبون في إجرائها وكتابتها، فلا حياة لمن تنادي، واستطرد ليقول: ولكن اكتبوا، ربّما أحد ما يملك ضميراً، فيسمع ويبالي بنا وبأحوالنا المتدهورة».

■ طرطوس - مراسل قاسيون

أوباما في الخطوط الأمامية

◄ حمزة منذر



... بعد ثمانية أعوام من احتلال أفغانستان، وبعد نشر أكثر من مئة ألف عسكري أمريكي ومن البلدان الحليفة لواشنطن، اضطر خليفة الرئيس بوش الرئيس باراك أوباما والذي لا يختلف عن سلفه إلاّ بلون البشرة، أن يعلن إستراتيجية توسيع رقعة الحرب في أفغانستان، عبر إرسال ثلاثين ألف جندي أمريكي إضافي، والطلب من الحلفاء الأطلسيين المساهمة بعشرة آلاف جندي آخرين من بلدانهم!

.. «اللهم لا شماتة» بمن توهم عن عمد أو سوء تقدير بخطابات أوباما الأولى التي خطب فيها ودّ الإسلام والمسلمين ونظرياته حول استبدال القوة العسكرية الفاحشة التي استخدمها جورج بوش بـ«القوة الذكية» في التعاطي مع المشكلات الدولية والإقليمية. لقد أكدنا مراراً أن خطورة الرهان على تغيير الوجوه في البيت الأبيض لأن جوهر الجوهر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة- خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي- هو السيطرة المباشرة على مصادر الطاقة في العالم والحفاظ على أمن الكيان الصهيوني.

.. فمن أجل الوصول إلى تأمين هذين الهدفين الاستراتيجيين، وفي ظل استمرار تفاقم الأزمة الاقتصادية للرأسمالية العالمية، ذهبنا في التحليل باكراً إلى أن إدارة أوباما لن تستطيع الخروج من عباءة توسيع رقعة الحرب المباشرة وغير المباشرة من المتوسط إلى بحر قزوين.

يتوجب أن نقرأ خطاب أوباما في الأكاديمية العسكرية في نيويورك ليس من باب الأرقام العسكرية التي اقترح إرسالها إلى أفغانستان، بل من باب الفشل الاستراتيجي في تحقيق أي تقدم فعلي على الأرض، وتداعيات كل ذلك على الداخل الأمريكي نفسه.

.. ففي تعليقه على خطاب أوباما و«إستراتيجيته الجديدة» أشار زعيم الغالبية الديمقراطية في مجلس النواب الأمريكي ستيبني هوبر إلى أن «الرئيس أوباما يخرج للخارج وهو قلق على الوضع الداخلي حيث تجاوزت أرقام البطالة ١٠٪ من اليد العاملة، لكن أوباما يكرر تجربة الرئيس بوش الذي فر من الحرب في أفغانستان وغزا العراق، وها هو الآن يحاول كسب الحرب في العراق وأفغانستان حيث فشل بوش»!

.. من اللافت أن أوباما ناقش خطته الجديدة بشأن أفغانستان مع قادة فرنسا وبريطانيا وألمانيا والهند وباكستان والصين ولم يلق التجاوب المطلوب إلا بشكل جزئي من بريطانيا، وهذا ما سيفرض عليه الانتقال بنفسه إلى الخطوة الأمامية في معركة كسر عظم حتى وإن كانت غير مضمونة النتائج، لأن إدارة أوباما تعمل الآن تحت ضغط الزمن وازدياد تعثر المشروع الأمريكي الكوني، ففي أمريكا اللاتينية يزداد رسوخ واتساع التوجه اليساري في بلدان القارة (والأورغواي ليست آخر العنقود)، كما يزداد فشل السلطات التي نصبتها واشنطن في العراق ورام اللّه وأفغانستان واليمن وباكستان والصومال وجورجيا ومعظم دول البلقان، وبالمقابل يزداد الالتفاف الشعبي والجماهيري حول أية مقاومة وطنية حقيقية ضد التحالف الإمبريالي- الصهيوني.

.. وإذا كانت الإمبريالية الأمريكية قد استدعت في عام ٢٠٠٦ خدمات الكيان الصهيوني العسكرية لإنقاذ مشروعها المتعثر في العراق وضرب سورية والإجهاز على المقاومة في لبنان وفلسطين وتطويع إيران، فإن العسكريتارية الإسرائيلية والقيادة في الكيان الصهيوني لم تخرجا للآن من فشل العدوان على لبنان وما ألحقه صمود المقاومة «بهيبة» نظرية الردع الاستراتيجي الإسرائيلي.

نحن لا نزعم بأن القوة العسكرية الغاشمة للتحالف الإمبريالي الصهيوني قد هزمت، أو أنها لا تعد العدة لجولات عدوانية جديدة. لكن تجربة المقاومة في لبنان وفلسطين أكدت لكل ذي بصيرة أنه عند توفر الإرادة السياسية للمواجهة وعند عقد الرهان فقط على قوى الشعوب يمكن الانتقال من حالة الدفاع والصمود إلى وضع الهجوم وتحقيق الانتصار وإلحاق الهزيمة بالتحالف الإمبريالي- الصهيوني رغم الفارق في ميزان القوى.

وبالعودة إلى خطاب أوباما ومراميه القريبة والبعيدة وبالاستناد إلى السلوك العدواني الصهيوني في الأراضي المحتلة والتهديدات التي يطلقها قادة الكيان الصهيوني ضد لبنان وسورية وإيران، فليس أمام شعوب هذا الشرق العظيم من خيارات إلاّ المواجهة، وجعل خطط أوباما نسياً منسياً بعد إلحاق الهزيمة بالمشروع الإمبراطوري الأمريكي.

h.monther@kassioun.org

المسرحية الصهيونية لـ«التجميد الجزئي والمؤقت»

◄ محمد العبد اللّه



حملت تصريحات رئيس حكومة العدو الصهيوني، بعد انفضاض جلسة المجلس الوزاري المصغر، قرار التعليق «التجميد المؤقت» لرخص بناء المستعمرات «المستوطنات» لمدة عشرة أشهر، لكن القرار استثنى بناء آلاف الوحدات السكنية التي صودق عليها سابقاً، وكذلك آلاف الوحدات السكنية التي بدئ ببنائها. كما أنه لا يشمل البناء الحكومي للأغراض العامة، كالمباني الحكومية، والمدارس، ورياض الأطفال، والمستشفيات، والكنس، في مستعمرات الضفة المحتلة. حيث كما أكد «نتنياهو» على استمرار الحياة الطبيعية لأكثر من ثلاثمائة ألف مستعمر. والأهم في ذلك كله، أن مضمون القرار قد أخرج الجزء الشرقي المحتل منذ عام ١٩٦٧ من تطبيق التعليق، على اعتبار أن مدينة القدس بكامل أحيائها وامتداداتها «القدس العربية الخاضعة لاحتلالي ١٩٤٨ و١٩٦٧» جزء من الكيان الصهيوني. جاء إصدار القرار، كحملة علاقات عامة عالمية تديرها حكومة العدو، للتخفيف من سلوكها العدواني/ الاحتلالي، ضد الشعب الفلسطيني، ولتقليل التأثيرات التي فرضتها إعادة مناقشة تقرير «غولدستون»، والأبرز في هذا المجال، محاولة استرضاء السياسة الأمريكية، التي تعرضت لإحراجات عديدة بسبب تراجعها عن مواقفها الإعلامية «المتشددة» للبناء الاستعماري/ الاستيطاني في الضفة. وهذا ماأشار له مقال منشور في صحيفة «هآرتس» الصادرة في ٢٦/١١/٢٠٠٩ (إن تجميد المستوطنات الذي أعلن عنه بنيامين نتنياهو لن يؤدي إلى تحريك المسيرة السلمية... بالنسبة لنتنياهو فإنه غير معني بمدى تأثير هذا التصريح على الموقف الفلسطيني, ولكن ما يهمه هو كيف سينظر الرئيس باراك أوباما إلى موقفه هذا). ومن هنا تم التوافق بين الإدارتين- كما تؤكد مصادر دبلوماسية وإعلامية عدة- على إخراج الموقف/ القرار بتلك الصورة الملتبسة عند «البعض»!، على الرغم من استخدام نتنياهو لعبارات لزجة، مضللة، ومنافقة، ناشد خلالها قيادة سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود بالقول «تعالوا معنا لنصنع السلام»(!) مثمناً بالوقت ذاته دور جيشه، وقوات «الأمن الفلسطينية» في حفظ الاستقرار الاقتصادي، وظروف الحياة العامة.

سرعة الترحيب الأمريكية بالقرار، فضحت الترتيبات المشتركة لإخراجه للعلن. فبعد الإعلان الصهيوني بوقت قصير، أصدرت وزيرة الخارجية «كلينتون» بياناً أكدت فيه على (أن التجميد المؤقت لبناء المستوطنات في الضفة الغربية سيساهم في تسوية النزاع «الإسرائيلي» الفلسطيني وسيساعد في تحقيق السلام بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين). وهو ماأكده «جورج ميتشل» مبعوث الإدارة الأمريكية للشرق الأوسط بالقول (قرار نتنياهو يشكل تطوراً هاماً يمكن أن يترك أثره على الأرض). لكن المسؤول الأمريكي لم يوضح عن أية أرض يتحدث! فالضفة المحتلة، بما فيها مدينة القدس ومناطق الأغوار، تعيش منذ أربعة عقود ونيف، احتلالاً وحشياً، يتعامل مع أصحاب الأرض، كأهداف للقتل أو أرقام داخل المعتقلات الرهيبة، وخلف أكثر من ستمائة حاجز. هذه الأرض التي تتم استباحتها في كل ساعة، سواء من قوات الاحتلال العسكرية، أو من عصابات وميليشيات المستعمرين، التي تطرد أصحاب الأرض من بيوتهم وحقولهم، تحت حماية بنادق جيش الاحتلال.

لقد عكست موافقة الأحزاب المشاركة بالحكومة على قرار التعليق، التناغم الواضح بين كتلها السياسية والبرلمانية، بصدد بناء المستعمرات الجديدة، والتوسع في التجمعات والبؤر المبنية سابقاً، وكشفت رغبتها في إعادة التأكيد على انسجامها مع سياسات الرئيس الأمريكي الجديد، في «رؤيته» لتنشيط عملية «السلام» بالمنطقة. ولهذا فإن توقيت صدور القرار يشير إلى كونه جزءاً من خطة أمريكية/ أوروبية متكاملة لتحريك الجمود فيما يسمى «العملية السياسية»، ولـ«جرجرة» سلطة رام اللّه لطاولة المفاوضات. وهذا ماعبر عنه «موشيه يعالون» الوزير في حكومة نتنياهو، الذي فاجأ الجميع بانتقاله للموافقة على القرار بعد تأكيدات سابقة على رفضه الشديد لتعليق البناء في المستعمرات، بالقول (إنه مناورة سياسية أرادها نتنياهو في إطار علاقاته بأصدقاء «إسرائيل» في العالم). وعلى الرغم من الحراك الاحتجاجي الصاخب الرافض للقرار من كتلة حزبية داخل «الليكود»، متحالفة مع بعض قادة ورؤساء مجالس بعض المستعمرات، فإن مايمكن ملاحظته بوضوح شديد، هو أن مايسميه البعض بـ«رموز التطرف» داخل حكومة العدو- وكأن داخلها يحتوي قوى معتدلة؟!- أمثال «افيغدور ليبرمان، بيني بيغن، وموشيه يعالون»، قد أيدوا قرار التجميد المؤقت، استناداً إلى الرؤية/ الأهداف المشتركة للحكومتين في تنفيذ خطوة من هذا النوع.

جاء رد الفعل العربي، وفي المقدمة منه الفلسطيني، رافضاً قرار حكومة العدو، وكان اللافت لنظر المراقبين النبرة العالية التي اتسمت بها مواقف سلطة رام اللّه، المنطلقة من ضرورة الالتزام ببنود «خارطة الطريق» الكارثية، وهو ماأكده «صائب عريقات» في مجال تعليقه على القرار (لايوجد حل وسط في قضية «الاستيطان»، لذا نأمل من «إسرائيل» أن تطبق هذه الالتزامات التي نصت عليها خريطة الطريق). والسؤال الذي يطرح نفسه في مواجهة «صحوة» قيادة السلطة على هجمة استعمار الأرض الفلسطينية، ماالجديد الذي دفع تلك القيادة لكي تضع في مقدمة مطالبها للعودة لطاولة المفاوضات، وقف الاستيطان/ الاستعمار، لأنها بقيت تتفرج على التهام الأرض وطرد السكان بالوتيرة العالية التي أعقبت اتفاق أوسلو سيئ الذكر، وهي تحرص على حضور عشرات اللقاءات التفاوضية. ولإنعاش ذاكرة أصحاب الصحوة المفاجئة، نذكرهم بأن عدد المستعمرين في الضفة الغربية «باستثناء القدس» قد ارتفع من ١٠٥ آلاف عند توقيع الاتفاق عام ١٩٩٣ إلى مايزيد على ٣٠٠ ألف في عام ٢٠٠٩. كما أن عام ٢٠٠٨ شهد بناء ٣٢٠٠ وحدة استعمارية جديدة حسب ماأعلنه المكتب المركزي للإحصاء في كيان العدو.

إن مجابهة الاستعمار الاستيطاني للأرض الفلسطينية، الذي يعتبر أحد المكونات/ الأركان التي قام عليها كيان العدو، يتطلب مواجهة الإيديولوجية الصهيونية بتعبيرها المباشر: الاحتلال الإجلائي، الذي نُكبت به الأرض العربية الفلسطينية مرتين (١٩٤٨ و١٩٦٧). ولهذا فإن ماأنتجته سنوات المفاوضات العجاف، لم يكن سوى المزيد من التنازل عن ثوابت الشعب الفلسطيني، التي تحددت في الميثاق القومي/ الوطني لمنظمة التحرير، وإشاعة وهم «التعايش والسلام» الذي حرصت قيادة رام اللّه على تسريبه لبعض شرائح المجتمع.

لقد أكدت عقود طويلة من المواجهة مع سياسات العدو ومخططاته، أن استكمال المشروع الوطني التحريري والتحرري لشعبنا الفلسطيني يتطلب برنامجاً كفاحياً، يعيد اللحمة للنضال الوطني والقومي، ويعمل على استنهاض طاقات الشعب والأمة، من خلال رافعة سياسية/ تنظيمية، تنشر ثقافة المقاومة، وتشحذ وعي الإنسان العربي، وتتبنى كل أشكال النضال العسكري والجماهيري، لتحقيق النصر على جبهة الأعداء.

■■

الأزمة المالية العالمية:
«السياسات الاجتماعية أنقذت أمريكا اللاتينية»

◄ داريو مونتيرو



أكد مسؤول في الأمم المتحدة أن السياسات الاجتماعية الفعالة التي اتبعتها غالبية دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في الأعوام الأخيرة بغية إعادة توزيع الثروة وتقليص الفوارق الاجتماعية، قد أنجتها من عواقب الركود الاقتصادي إلى حد كبير.

وشدد مارتين هوبينهاين، مدير التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي التابعة للأمم المتحدة، في مقابلة مع وكالة انتر بريس سيرفس، على أهمية نتائج البرامج الاجتماعية التي نفذتها المنطقة على مدى السنوات الست الأخيرة، في امتصاص تداعيات الأزمة.

وتشير بيانات اللجنة الأممية إلى أن عدد فقراء أمريكا اللاتينية قد انخفض من ٤٤ في المائة من إجمالي السكان في عام ٢٠٠٢، إلى ٣٣ في المائة في نهاية ٢٠٠٧.

وعلق المسؤول أن هذه النسبة تمثل انخفاضاً كبيراً جداً «حتى وإن كان عدد الأفراد الذين لا يزالون يعانون من الفقر اليوم يبلغ ١٨٢ مليوناً، يعيش ٧١ مليوناً منهم في حالة فقر مدقع». وفيما يلي أبرز ما جاء في المقابلة.

يقول بعض الخبراء إن الأزمة الاقتصادية المالية العالمية قد دخلت الآن في مرحلتها النهائية، فما رأيك أنت؟

الآراء متضاربة حول هذا القول في أمريكا اللاتينية. لكن أول عامل مثير للقلق هو ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لمواصلة ضخ الأموال في اقتصادها لاسترداد معدلات العمالة التي انخفضت لأدنى مستوياتها في العقدين الأخيرين.

كما يجب الأخذ في الاعتبار أن هذه السياسة الأمريكية تتسبب في خفض قيمة الدولار، ما يضر بتنافسية دول الجنوب. لكنه يمكن القول إن ثقة المستثمرين وإمكانيات الحصول على قروض ما تزال ثابتة مستقرة.

ما هو وضع الإقليم من جراء الأزمة؟

تضرر الإقليم بدرجة تقل كثيراً عن الماضي، وإن كان الوقع أكبر مما توقعنا، فربما اعتقدنا أننا كنا بمنأى عن الأزمات وأنها قضية تمس الشمال. فالواقع أن البطالة ارتفعت في المنطقة، وإن كانت بنسبة منخفضة، لكنها ارتفعت.

وتعتبر المكسيك الدولة الأكثر تضرراً، لشدة ارتباطها بالأسواق الأمريكية، ولمعاناتها عواقب تقلص تحويلات المهاجرين المكسيكيين، شأنها في ذلك شأن دول أمريكا الوسطى.

ووفقا لتقرير اللجنة السنوي الذي صدر لتوه، من المقدر أن يؤدي انخفاض العمالة إلى ارتفاع قليل في مستويات الفقر والفقر المدقع، علما بأن التقرير يستند إلى بيانات ٢٠٠٨.

أضف إلى ذلك أن التجارة العالمية بعد انتهاء الأزمة، سوف تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تتعافى، ما سيؤثر سلبياً على أمريكا اللاتينية باعتبارها مصدرة أساسية.

... بما في ذلك قطاع المنتجات الغذائية؟

في هذا القطاع، يعلق الأمل على أن يحمينا نمو الصين والهند إلى حد ما، لأنهما لا تزالان تحافظان على مستويات شراء عالية.

ثم هناك ناحية قلما يجري الالتفات لها رغم أهميتها للخروج من الأزمة، ألا وهي رفع إنتاجية العاملين، التي كسدت في هذا العقد مع نمو الناتج القومي الإجمالي بمعدل ٥,٤ في المائة.

نشرة «آي بي إس»

حكومة لبنان تقربيانها.. ولكن..!

في يوم إغلاق تحرير هذا العدد، أقر مجلس الوزراء اللبناني في جلسة عقدها في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية ميشال سليمان، البيان الوزاري للحكومة الذي أعدته لجنة الصياغة والذي من المرجح أن يطرح أمام البرلمان لنيل الثقة على أساسه يوم الاثنين المقبل.

لجنة الصياغة الوزارية انتهت بعد عشر جلسات إلى صيغة حظيت بموافقة أبرز الوزراء، ولكن كما توقعنا سابقاً، باستثناء أربعة من قوى ١٤ آذار الذين كرروا «تحفظاتهم على بند المقاومة»، وهم الوزراء إبراهيم النجار وسليم الصايغ وميشال فرعون وسليم وردة، ولحق بهم في اعتراضهم وزير خامس هو بطرس حرب.

وكما توقعنا أيضاً بخصوص عدم إمكانية تجاوز موضوعة المقاومة في البيان الوزاري، يقول البند الخاص بها في مسودة البيان إنه «انطلاقًا من مسؤولية الحكومة في المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه، تؤكد الحكومة على حق لبنان، بشعبه وجيشه ومقاومته، في تحرير أو استرجاع مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر، (في جنوب لبنان) والدفاع عن لبنان في مواجهة أي اعتداء والتمسك بحقه في مياهه، وذلك بالوسائل المشروعة والمتاحة كافة».

ويبدو أن اعتراض الوزراء هو مقدمة انقلاب غالبية واضعي البيان على بيانهم، ولاسيما في ظل الاعتراض المتوقع لخصوم حزب اللّه على وثيقته السياسية التي أعلنها أمينه العام السيد حسن نصر اللّه وتحديداً فيما يتعلق بفكرة «المزاوجة بين وجود مقاومة شعبية تسهم في الدفاع عن الوطن في وجه أي غزو إسرائيلي وجيش وطني يحمي الوطن».

عشية إقرار البيان الوزاري، ووسط هذه المعطيات والتباينات، وصل المدعي العام «للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان» القاضي دانيال بيلمار إلى بيروت «في زيارة رسمية تستغرق سبعة أيام» يلتقي خلالها كبار المسؤولين في الدولة والحكومة ليستعرض معهم سبل مواصلة التعاون بين الطرفين، من دون أن يكون لدى أي طرف لبناني ضمانة بألا يجري «تسييس» الأمر مرة أخرى عند أي منعطف مفصلي في لبنان أو المنطقة..!

■■

أوباما وأفغانستان: إستراتيجية التحضير لمواجهة واقع مرير

◄ زهير العمادي
واشنطن- خاص قاسيون



كالمجبر على الانخراط في حرب يتمنى لو لم يكن طرفاً في وضع نهاية غير مشرفة لها، أنهى باراك أوباما جلسات البحث والتمحيص التي كان يعقدها مع مجلس الحرب وكبار مستشاري الدفاع والسياسة الخارجية والميزانية ليعلن أمام طلاب الكلية العسكرية في «وست بوينت» ليل الثلاثاء عن إستراتيجيته للمرحلة القادمة من الحرب الأمريكية في أفغانستان: تصعيد للحرب هناك وضخ المزيد من القوات فيها، رغم كل الصرخات المنادية من أجل نهاية لعصر الغزوات والحفاظ على ما تبقى للبلاد من موارد وثروات، ولطموحات مزيد من القانطين بحثاً عن عالم الحلم الأمريكي،،، وما قد تكون خلفته لهم حروب السنين الأخيرة والأحداث، من بقايا أحلام أو فتات.

المفارقة تزداد اتساعاً حيال إستراتيجية أوباما الجديدة حيال حرب ما تزال محيّرة للأمريكيين في كل من أهدافها النهائية وتوقيت الخلاص منها، يؤيدها مناوؤو أوباما الجمهوريون، ويعارضها عدد هام من كبار رفاقه الديمقراطيين.

أطلع أوباما الحلفاء الأطلسيين على التصورات العامة لهذه الإستراتيجية قبيل الإعلان عنها، وأطلع زعماء الكونغرس على تفاصيل إستراتيجيته هذه أثناء لقاء بهم في البيت الأبيض قبيل ساعات من إعلان تفاصيلها التي تتضمن تجاوبه مع مطالب الجنرال (ستانلي ماكريستال) قائد القوات الأمريكية في أفغانستان.

تصعيد الجهود الحربية الأمريكية هناك يتجسد بعزم أوباما إرسال حوالي ثلاثين ألف جندي إضافي، تتحول مهمتهم العسكرية بالتوجه من قواعدهم في الولايات المتحدة إلى أفغانستان، بدلاً من التبادل مع قوات أمريكية أخرى توجد حالياً في العراق.

تتألف القوات المزمع إرسالها لأفغانستان حسبما نقل عن البنتاغون من ١٥ ألفاً من قوات الجيش وثمانية آلاف من المارينز وسبعة آلاف للدعم اللوجستي وخمسة آلاف قوات دعم إضافي تتمركز الآن في كل من قاعدتي (فورت دورم) في ولاية نيويورك، وقاعدة (فورت كامبل) بولاية كنتاكي.

بحسب المراقبين العسكريين هنا، فإن صعوبة المسالك البرية وعدم توفر قواعد عسكرية أمريكية قريبة من ساحات القتال شبيهة بما كان يتوفر أثناء تحضيرات الحرب على العراق، لن يجعل بإمكان القوات الإضافية الوصول إلى أفغانستان حتى شهر شباط أو آذار القادم، حيث سيتمركز بعضها في مراكز مدنية كثيفة السكان، وجزؤها الآخر في مناطق مواجهات القوات الأطلسية مع نفوذ قوات طالبان في قندهار وبقية جنوب شرق أفغانستان.

اعترف أوباما قبل بضعة أيام من إعلان إستراتيجيته الجديدة، بسوء إدارة الحرب الأمريكية في أفغانستان، مشيراً إلى ما وصفه بمرور «سنوات ثمان على خوض حرب لم يكن يتوفر لها لا الموارد ولا الإستراتيجية لإنجاز مهمتها»، مضيفاً «وإن هذا ما سوف أسعى لتأديته من أجل إنجاز المهمة».

الأمريكيون منقسمون حيال دعم هذه الحرب والأكثرية تريد وضع حد لها ولهدر مزيد من موارد البلاد وأرواح الأمريكيين فيها.

الحاجة لإقناع الرأي العام والكونغرس الأمريكي بوجود شراكة أفغانية في القتال القادم، ومحاولته التغلب على غموض معارك قادمة في هذه الحرب، والأهداف الممكنة التي يسعى لتحقيقها منها في أفغانستان، تشكل بمجموعها بعضاً من تحديات تواجه أوباما في ترويجه لإستراتيجيته الجديدة عند الأمريكيين، ذلك فيما الإدراك المحلي، كما الأفغاني والعالمي، واسع المدى عن عجز إمبراطوريات غازية سابقة عن تحقيق ما يشبه هذه الأهداف النهائية في حروب سابقة.

فالأمريكيون جاهدون في التعامل مع معطيات الأزمة المالية والاقتصادية والبطالة وآثارها على مختلف أطيافهم، وهم يبدون اليوم مضطربين ومشوشين حيال أهداف هذه الحرب وما تعلق بتكاليف الحفاظ على ما سيصل عدده إلى مئة ألف جندي أمريكي في أفغانستان، كلفة الجندي الواحد منهم سنوياً مليون دولار، أي بما يضع كلفة سنوية على عاتق الميزانية الأمريكية لدعم هذه القوات تصل إلى (٧٥) مليار دولار.

دعا هذا الوضع رئيس لجنة الإنفاق في الكونغرس (ديفيد أوبي) إلى الحديث عن فرض ضريبة مجهود حربي إضافية على الأمريكيين، أمر لا يجرؤ كثير من أعضاء الكونغرس على الموافقة عليه، كونه من أكثر المسائل المثيرة للجدل مع ناخبين سيغدون غاضبين لحد إرسال كثيرين من أعضاء الكونغرس إلى التقاعد، في حال التصويت على تحميل دافعي الضرائب مزيداً من الهموم الاقتصادية والضرائب الثقيلة.

وأكد السناتور كارل ليفين رئيس اللجنة العسكرية بمجلس الشيوخ معارضته لشبكة (سي إن إن) عشية إلقاء أوباما خطابه «لن أوافق على إرسال قوات أمريكية إضافية من دون توفر شراكة جيش أفغاني في قتالنا مع قوات طالبان».

مطلب من هذا السناتور، مع وجود حكومة أفغانية متهمة بالضعف واستشراء الفساد في أركانها وأوساط جيش لا تبدو عليه حماسة كبيرة في منازلة قوات أخرى من الأفغان، يبدو اليوم غير واقعي. كما أنه لن يثني أوباما عن قرار إرسال القوات حيث سيكون بإمكانه الاتكال على صلاحيته الرئاسية بالحصول على مخصصات متضمنة الموافقة عليها ضمن قوانين ليست ذات علاقة بالحرب، يصوت عليها الكونغرس لاحقاً.

وتؤكد رئيسة الكونغرس نانسي بيلوسي في ضوء الجدل الكبير وانقسام الأمريكيين والاعتراضات على تصعيد الحرب بأوساط رفاق ديمقراطيين بارزين بمجلس النواب، عدم موافقتها هي الأخرى على قرار إرسال قوات إضافية لأفغانستان بقولها إنه «ليس هناك من دعم كاف من الأمريكيين لإرسال قوات إضافية إلى هذه الحرب».

لم يسلم أوباما من انتقادات زعامات جمهورية تصفه بطول التردد في قرار إرسال قوات أخرى لأفغانستان، وأكدت هذه الزعامات عشية الإعلان عن إستراتيجية أوباما الجديدة، دعمها الكامل لحقن الحرب بقوات وعتاد وموارد إضافية، وأشار النائب الجمهوري البارز (توم برايس)، العائد لتوّه من مهمة وفد كونغرس في أفغانستان إلى ما يراه من أهمية قصوى في «أن يسمع الأمريكيون والأفغانيون والعالم من أوباما إصراراً على إتمام المهمة التي تضمن أمان الشعب الأمريكي»، وضرورة ألا يظهر أوباما تردداً منه في أفغانستان، تفادياً للتأثيرات السلبية المتعلقة بالشكوك في مقدرات ونوايا أمريكا وحلفائها الأطلسيين الاستمرار في عزمهم على البقاء لمدة تتطلبها مهمتهم العسكرية المستقبلية في أفغانستان.

يشير مسؤولو الإدارة عشية خطابه لما يوصف بـ«دقة أوباما في طرح تفاصيل ومستقبل أهداف الحرب في أفغانستان، وللإطار الزمني- للانسحاب- مما كان عليه الأمر قبل إلقائه خطابه» مبيناً شروحاته لما «سوف تنتهي إليه هذه الحرب» ولتأكيده على أهمية دور أكبر للحكومة والجيش الأفغانيين عبر المسيرة القادمة، ولإعلانه أمام طلاب الكلية العسكرية عن المحطات الزمنية المحددة لتحقيق إنجازات سوف تشكل بمجموعها جدولاً يستبق الانسحاب الأمريكي المستقبلي من أفغانستان.

وبينما يخوض أوباما معركة أخرى في مواجهة جبهة وأطياف القوى الأمريكية المناهضة للحروب في الخارج إضافة لمواجهته مع رفاقه الديمقراطيين في الكونغرس، أكد عضوا الكونغرس الجمهوريان البارزان، السناتور (جون كايل) والنائب (توم برايس)، في مقابلة تلفزيونية على شبكة (سي. إن. إن)، أكدا جدية اعتراضات الجمهوريين على أي إعلان من أوباما عن تحديد زمن نهائي للحرب، وتوقيت لانسحاب أمريكي من أفغانستان.

ويرى هؤلاء وآخرون أن إعلان أوباما عن جدول زمني تضع الحرب أوزارها في نهايته هو أمر سيزعزع ثقة الحلفاء والأفغان والباكستانيين، و«يوفر لقوات طالبان وآخرين المزيد من مقدرة فاعلة على الانتظار، واستثمار الوقت لحين موعد الانسحاب من أفغانستان، بما يأمل الأمريكيون ويصلّي معهم الأطلسيون، في ألا يتحقق بنهاية المطاف، كيلا يجروا أذيال الخذلان والهوان.

■■

«نمشي ونكفي الطريق...

◄ عبادة بوظو



أن تكتب يوم «أربعاء»، عن حدث سيجري يوم «جمعة»، مادة ستنشر يوم «سبت»، هو ضرب من الجنون الصحفي، أو أقله تحدي كبير، ولاسيما أنك لست بصدد استقراء حدث أو تصريح أو موقف سياسي صرف، بقدر ما أنت بصدد الكتابة عن اندماج ذلك كله بحالة جماهيرية ذات طابع وجداني عارم، تتعلق باحتفال الشيوعيين السوريين واللبنانيين بـ٨٥ سنة على ولادة حركتهم وحزبهم! وإن هذا التحدي الزماني نفسه يضعك أمام صيغة «سيكون/ كان»!

لذلك، وبغض النظر عن شكله وحجمه ومدى نجاحه الذي سيظهر في موعده وبواقعه الملموس، يمكن الاستباق بالحديث عن الاحتفال ومعانية غير المرتبطة به حصراً، وهي الموجودة في أسباب التحضير له، والإعلان عنه، وإقامته، والبناء على النتائج المرجوة منه.

يمكن قراءة الحدث/ الاحتفالية بأنه رسالة ضمنية وخارجية على حد سواء، وهو على المستوى الأول الشكلاني فرصة للقاء أعداد لا بأس بها ممن استطاع مادياً ولوجستياً من الشيوعيين السوريين «كبيرهم وصغيرهم والمقمط بسريرهم» وأصدقائهم وجماهيرهم إلى دمشق سبيلاً من كل أنحاء سورية الوطن، من القامشلي واللاذقية شمالاً إلى السويداء ودرعا جنوباً، ويزيدها المشاركة اللبنانية والمصرية ببعديها العربي والمقاوم في انعكاس لروح النضال والمقاومة المتجذرة في صفوف أبناء الشعب السوري والمنطقة.

وهو بالتالي خطوة تنسيقية ملموسة أخرى للأمام على طريق وحدة الشيوعيين، تكسر انطواءهم وانعزالهم عن بعضهم وتقوقعهم، نحو إلغاء الحالة الفصائلية، و«الدكاكين» الشيوعية، أي ذاك الحزب الشيوعي الواحد الموحد الذي يقوم بدوره الوظيفي في البلاد، حزب جماهيري واسع النفوذ والتمثيل للتنوع الحضاري والجغرافي السوري الغني، يعتمد برنامجاً وطنياً بمرتكزاته المترابطة عضوياً بالمعنى والجوانب السياسية والاقتصادية-الاجتماعية والديمقراطية.

وبهذا المعنى فإن ما «سيكون/ كان» هو حدث/ احتفال يستحقه الشيوعيون أبناء الوطن، محطةً لمراجعة ٨٥ سنة من عمر الحزب الشيوعي تختزن ذاكرتها الكثير من الألقاب المستحقة بجدارة كما روى ويروي مناضلونا الأوائل، من حزب الوطن، وحزب الخبز وحزب الجلاء، وصولاً إلى ذاكرتنا القريبة التي تؤكد أن الحركة الشيوعية القوية والمتبصرة هي ضرورة موضوعية للبلاد، حيث أثبت تطور الأحداث صوابية القراءة الشيوعية العلمية لها، ولاسيما عبر «قاسيون»- التيار والصحيفة- سواء فيما يتعلق بالأزمة الرأسمالية العالمية أو الموقف من المقاومة وضرورتها (عدوان تموز ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٩ والعقوبات على سورية ومحاولات تطويقها) أو حتى داخلياً فيما يتعلق بالشراكة الأوربية ومعارك رفع الدعم، وسياسات الحكومة والفريق الاقتصادي، الآيل منطقياً للسقوط.

قد يقول قائل على نحو ببغائي «لسّا بتحكو بالإيديولوجيا بعد ما سقط عصرها وانقصف عمرها؟» والجواب بسيط: «إيه طبعاً ..! ليش ما في إيديولوجيا صهيونية، وعقيدة محافظين جدد، وأنصار مالتوسية جديدة؟.. وبشو بدك تواجه هدول (إنشاء) الله؟ باللا- إيديولوجيا، يللي هي بحد ذاتها إيديولوجيا، ولكن مضادة وسلبية وتضليلية؟».. «وكيف بالله إجا مستشار سابق لريغان ويللي هو مالو شيوعي بالمرة وقال إن جائزة نوبل لازم تروح لماركس ولينين..؟».

وبالعودة إلى «سيكون/ كان» التي تفترضها المقالة ويفرضها الحدث فإن، الحزب الشيوعي، بالمعنى المنشود، كان، وهو، وسيبقى، وسيكون..!

وهي فرصة أخرى لتوجيه الدعوة لجميع الشيوعيين السوريين المخلصين على امتداد سورية للتوحد على أسس شفافة تحترم رأيهم وجماهيرهم وتلتزم بما هو مناط بهم من عمل ونضال في خدمة الشرائح الطبقية الأوسع التي يمثلونها، بلقمتهم وكلمتهم، تحقيقاً لمصالح غالبية أبناء الشعب وإسهاماً في حماية الوطن.

قد يقول آخرون، ونحن منهم، «هل هذا كاف؟ هل يكفي وضع الرؤى والتحليلات وصياغة الخطاب وتطبيق بعض من الممارسة، وإعادة تكريس بعض من المصداقية أمام الناس؟»..

جوابنا المباشر، كان وسيكون: «بالطبع لا، لكننا- ومن دون أن نضع أقواساً في الأفق- سنمشي ونكفي الطريق..!

o.bozo@kassioun.org

هل سقطت أسطورة دبي المالية؟

◄د. صالح بن بكر الطيار❖

ما إن تم الكشف عن حجم أزمة إمارة دبي المالية حتى بدأت البورصات العالمية تسجل هبوطاً ملحوظاً في حركة الأسهم الأمر الذي يؤكد مدى ترابط الاقتصاد العالمي وتداخله ومدى هشاشة الركائز التي يقوم عليها خاصة اقتصاد الدول التي شهدت صعوداً سريعاً في نموها والتي تعتمد بشكل أساسي على قطاعات الخدمات والعقارات والتوظيفات المالية.



والمعلوم أن إمارة دبي قد توسعت ونمت في زمن قياسي، فبرزت الأبراج وناطحات السحاب الفخمة، إضافةً إلى المجمعات المالية والسياحية، والمنشآت الرقمية المعلوماتية، ووسائط تكنولوجية الاتصالات. وساعدها في ذلك موقعها الجيواستراتيجي حيث تحتل نقطة تواصل بين منطقة الخليج العربي وجنوبي شرق آسيا، إضافة إلى إقامتها أفضل العلاقات التجارية مع إيران التي تعاني من شبه حصار اقتصادي منذ سنوات عدة. وبحكم الأنظمة المرنة التي اعتمدتها إمارة دبي فقد أصبحت مركز جذب للمستثمرين الدوليين الذين يفتشون عن أرباح سريعة. وهذا ما لعب دوراً في استقطاب مئات مليارات الدولارات.

وبما أن حكومة دبي هي شريكة أساسية في معظم المشاريع، فقد أنشأت شركات عملاقة واستدانت على هذا الأساس مليارات الدولارات من مؤسسات مالية ومصرفية عالمية وقد أدى التوسع والاستدانة واستقبال تدفقات رأس المال الأجنبي بالمقابل إلى توسع الالتزامات المترتبة عليها، وقد ظلت هذه الالتزامات تخلق المزيد من الأعباء والضغط، والتي بدورها ظلت تتراكم. وفي ظل ضغط الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، وفي ظل انخفاض أسعار النفط وغيرها، لم تعد دبي قادرةً على سداد هذه الالتزامات، فقامت بالاتصال ببعض الأطراف الدائنة الغربية لجهة إقناعها من أجل تأجيل سداد مبلغ ٣,٢٥ مليار دولار مستحقة السداد إلى تاريخ لاحق، وقد أدى هذا الطلب إلى لفت انتباه الدائنين الغربيين، والذين بعد قيامهم بإجراء الدراسات والتحليلات أدركوا وجود التزامات تقول أوساط خليجية بأن حجمها الإجمالي في حدود ٨٠ مليار دولار، وتقول أوساط أوربية بأن حجمها الإجمالي في حدود ١٢٣ مليار دولار أمريكي. وما هو مثير للانتباه، هو مدى الفارق الكبير بين تقديرات المدينين وتقديرات الدائنين، وهو فرق يبلغ ٤٣ مليار دولار، أي أكثر من ٥٠٪ من تقديرات المدينين التي مازالت تصر على أن مبلغ الالتزامات هو ٨٠ مليار دولار. ويبدو أن دبي باتت في وضع يمنعها من مواجهة أزمتها المالية ولهذا طلبت تدخل أبو ظبي التي اشترطت أن تقدّم الدعم اللازم ليس على أساس كلي، وإنما على أساس جزئي، بحيث يتم التعامل مع كل حالة إعسار مالي على حدة، وهذا معناه، أن السلطات المالية في أبو ظبي سوف تتعامل مع شركات دبي المتعثرة عن طريق إعداد دراسة خاصة بكل شركة، وتحديد مواردها والتزاماتها، وصولاً إلى تحديد حجم العجز المالي، ثم العمل بعد ذلك على تقديم الدعم اللازم. مما يعني أن أبو ظبي لن تعمل على معالجة أزمة دبي. وكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات المالية العالمية التي تتعامل مع أي قرار لإنقاذ دبي من منطلق جنيها لأكبر قدر من الأرباح. وهذا ما يعيد إلى الذاكرة أزمة دول النمور الآسيوية قبل سنوات.

وإضافة إلى ذلك هناك بعض الدول التي تنتظر أن ترث دبي، إما عبر شراء بعض المشاريع فيها، وإما عبر جذب الرساميل التي ستهرب من دبي بعد نشوب هذه الأزمة التي ستكون حكماً طويلة الأجل وستنتقل عدواها ولو بشكل جزئي إلى منطقة الخليج وإلى بعض الدول الأوربية خاصة وأن البنك البريطاني المعروف باسم HSBC له بذمة دبي ١٧ مليار دولار. ويبقى السؤال الذي من الصعب الإجابة عنه الآن هو هل انتهى عصر دبي؟ وهل أصابتها بأنفلونزا مالية ستكون قاتلة، أم مجرد وباء يحتاج إلى حجر صحي وإلى نفس طويل في المعالجة..!

❖ رئيس مركز الدراسات العربي الأوربي

غلّ:
تركيا لا تريد جارة نووية

عشية توجهه إلى عمان أعلن الرئيس التركي عبد الله غلّ لصحيفة «الرأي» الأردنية أن أنقرة على استعداد لاستئناف الوساطة بين إسرائيل وسورية إذا طلب الطرفان الاستمرار في ذلك، مؤكداً في الوقت نفسه أن بلاده «لا تستطيع التوسط دون رغبة الطرفين»، فيما تطرق إلى الملف النووي الإيراني مشدداً على أن أنقرة لا تريد جارة نووية.

وقال غلّ حول مساعي السلام «ليس المهم دورنا ولكن المهم هو النتيجة التي ستصل إليها المساعدة». وأشار إلى أن «الطرفين طلبا منا بإلحاح في تلك المرحلة أن نتوسط في المفاوضات غير المباشرة ووصلت هذه المفاوضات إلى مراحل متقدمة حتى وصلت إلى مقتبل المفاوضات المباشرة لأول مرة في التاريخ بعد سنين طويلة ولكنها جمدت بعد أحداث غزة».

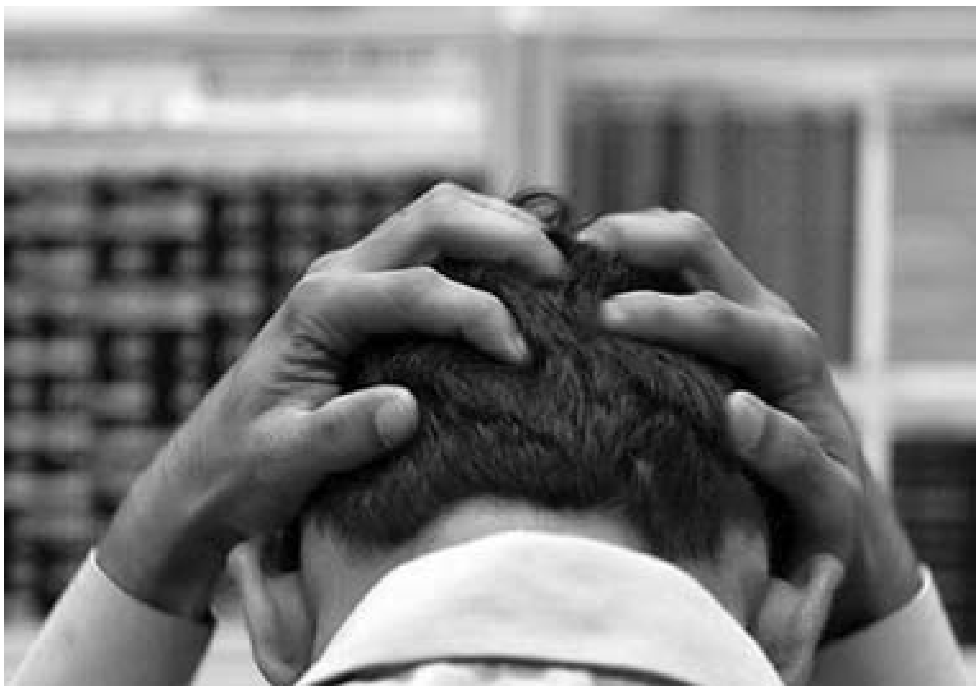
وفي الموضوع الآخر أوضح «أنا لا أقول إن السلاح النووي موجود حالياً في إيران ولكنني أثبت مواقفنا ومبادئنا في هذا الاتجاه»، مشدداً على أهمية حل الأزمة عبر الحوار والدبلوماسية، بما لا يؤدي إلى نشوب حروب أخرى في المنطقة.

■■

استراتيجية إمبريالية لنظام عالمي جديد:

أصول الحرب العالمية الثالثة (٢ ـ ٢)

◄ أندرو غريفن مارشال❖ترجمة قاسيون



غطى الكاتب في القسمين الأول والثاني من هذه المقالة الاستراتيجية الجيوسياسية للولايات المتحدة وحلف الناتو منذ نهاية الحرب الباردة، مستهل النظام العالمي الجديد، وحاول إيجاز الاستراتيجية الإمبريالية الغربية التي أدت إلى الحرب في يوغوسلافيا و«الحرب على الإرهاب». ليمضي بعدها إلى تحليل جوهر «الثورات المخملية» أو «الثورات الملونة» في الاستراتيجية الإمبريالية للولايات المتحدة، مركزاً على السيطرة المأسسة على أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وفي هذا القسم الثالث، يسعى لتحليل جوهر الاستراتيجية الإمبريالية لإقامة نظام عالمي جديد، مركزاً على تزايد النزاعات في أفغانستان وباكستان وإيران وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا، وما تشتمل عليه هذه النزاعات من إمكانات الشروع في حربٍ عالمية جديدة في مواجهة الصين وروسيا.

ذرائع لتنفيذ خطط الحرب المعدّة سلفاً

كانت خطط الحرب في مواقع القرار الأمريكية قيد الإعداد مسبقاً بوساطة مجموعة خبراء يمينية متطرفة في التسعينيات، تنظيمات لفّق فيها محاربو الحرب الباردة، من الحلقة الداخلية لأجهزة الاستخبارات ومن الكنائس الإنجيلية ومن شركات الأسلحة وشركات النفط، مخططات مروعة لنظام عالمي جديد. ولفعل ذلك، ستحتاج الولاياتً المتحدة الأمريكية لاستخدام كل الذرائع والوسائل والإمكانات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، وحتى حروب العدوان لإحكام سيطرة بعيدة المدى على موارد الكوكب والتمتع بقدرة إبقاء أي منافسٍ محتمل ضعيفاً.

من بين المشاركيَن في المشروع ومعدّي مخططات الإمبراطورية نجد ديك تشيني ـ نائب الرئيس، ولويس ليبي ـ كبير موظفي تشيني، ودونالد رامسفيلد ـ وزير الدفاع، وبول ولفوفيتز ـ نائب رامسفيلد، وبيتر رودمان ـ المسؤول عن مسائل الأمن العالمي، وجون بولتون ـ وزير دولة لشؤون رقابة التسلح، وريتشارد أرميتاج ـ نائب وزير الخارجية، وريتشارد بيرل ـ النائب السابق لوزير الدفاع في إدارة ريغان ورئيس مكتب سياسة الدفاع حالياً، ووليام كريستول ـ رئيس مشروع القرن الأمريكي الجديد ومستشار بوش، وهم معروفون بوصفهم العقول المفكرة للرئيس، وزلماي خليل زادة، الذي أصبح سفيراً في العراق وأفغانستان عقب تغيير النظام في هذين البلدين.

«رقعة الشطرنج الكبيرة» الخاصة ببريجنسكي

الصقر الكبير، الاستراتيجي زيبينغيو بريجنسكي، المؤسس المشارك للجنة الثلاثية مع ديفيد روكفلر، كما أنّه مستشار الأمن القومي السابق وكبير مهندسي السياسة الخارجية في إدارة جيمي كارتر، وكذلك مؤلف كتاب عن الجغرافيا السياسية الأمريكية. كما أنه عضوٌ في مجلس العلاقات الخارجية وفي مجموعة بيلدبرغ، وكذلك كان عضو مجلس منظمة أمنستي أتلانتيك كاونسل، وناشيونال إنداومنت فور ديموكراسي. أما حالياً، فهو وصي ومستشار في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية CSIS، وهو مركز أبحاث رئيسي لسياسة الولايات المتحدة.

في كتابه الشهير «رقعة الشطرنج الكبيرة» الصادر في العام ١٩٩٧، يلخص بريجنسكي استراتيجيةً للولايات المتحدة الأمريكية في العالم. كتب: «بالنسبة لأمريكا، الجائزة الجيوسياسية الرئيسية هي أوراسيا. فلأكثر من خمسة قرون، هيمنت قوى وشعوب أوراسيا على شؤون العالم، وقد تقاتلت في ما بينها لإحراز هيمنة إقليمية وبلوغ مستوى قوة عالمية». وكذلك، «كيفية إدارة أمريكا لأوراسيا أمرٌ حاسم. فأوراسيا هي القارة الأكبر على سطح الأرض، وهي محورٌ جيوسياسي. والقوة التي تهيمن على أوراسيا ستسيطر على ثلثي مناطق العالم الأكثر تقدماً وإنتاجيةً على المستوى الاقتصادي. نظرة مجردة إلى الخارطة تفترض أيضاً أنّ السيطرة على أوراسيا تستتبع أيضاً وعلى نحو آلي تقريباً خضوع إفريقيا». وتابع في تلخيصه لاستراتيجيةٍ إمبراطورية أمريكية قائلاً إنّه «من الواجب عدم ظهور متحدٍّ أوراسي قادرٍ على السيطرة على أوراسيا، وبالتالي تحدي أمريكا أيضاً. صيغة الجيوستراتيجية الأوراسية المتكاملة والشاملة هي بالتالي هدف هذا الكتاب». كما أنّه أوضح أنّ هناك «خطوتين أساسيتين مطلوبتان: أولاهما تحديد الديناميكية الجيوستراتيجية للدول الأوراسية التي تمتلك القدرة على إحداث تبدل هام ممكن في توزيع القوة عالمياً، واكتشاف الأهداف الظاهرية المركزية لنخبها السياسية المعنية والعواقب المرجحة لسعيها لتحقيقها، [و] ثانيتهما صياغة سياسات أمريكية خاصة لمعادلة و/أو السيطرة على ما ذكر أعلاه».

النفوذ.. وميزان القوّة

ما يعنيه كل ما سبق، أنّ تحديد الدول المؤهلة لتصير محوريةً حين يزيح ميزان القوة في المنطقة نطاق نفوذ الولايات المتحدة هو أمرٌ بالغ الأهمية. هذا أولاً. وثانياً، هناك ضرورة بالغة لمعادلة و/أو السيطرة على هذه الدول أو الأوضاع. قد تصلح إيران مثالاً على ذلك، كونها واحدةً من أكبر منتجي النفط في العالم من جهة، ولأهمية وضعها الاستراتيجي المتميز على محور أوروبا وآسيا والشرق الأوسط من جهة أخرى. قد تحتفظ إيران بإمكانية تعديل ميزان القوة في أوراسيا إذا اضطرت للتحالف الوثيق مع روسيا أو الصين أو معهما معاً ـ مقدمةً لهذين البلدين إمداداً ثقيلاً من النفط إضافةً إلى مجال نفوذ في الخليج، وبالتالي تهديد الهيمنة الأمريكية على المنطقةً.

أظهر بريجنسكي ميوله الإمبريالية كما هي، وكتب موضّحاً: «لوضع ذلك في اصطلاحية تعود لأشد عصور الإمبراطوريات القديمة وحشيةً، فالأولَويات الثلاث الكبرى لجيوستراتيجية إمبراطورية هي منع التواطؤ والحفاظ على اعتماد الأتباع عَلى أمن متبادَل، وإبقاء روافد مرنة ومحمية، ومنع البرابرة من القدوم مجتمعين».

يشير بريجنسكي إلى جمهوريات آسيا الوسطى بوصفها «بلقان أوراسيا»، ذاكراً أنّه «علاوةً على ذلك، فهي [جمهوريات آسيا الوسطى] على قدر من الأهمية من وجهة نظر الأمن والطموحات التاريخية لمّا لا يقل عن ثلاثة من جيرانها المباشرين والأكثر قوةً وهي روسيا وتركيا وإيران، وكذلك إشارة الصين لتزايد مصلحتها السياسية في المنطقة. لكنّ بلقان أوراسيا أكثر أهميةً بما لا يقاس بوصفه جائزةً اقتصادية: تمركز هائل لاحتياطيات النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، فضلاً عن المعادن الهامة ومن ضمنها الذهب».

وكذلك، «يتبع ذلك أنّ مصلحة أمريكا الأساسية تتمثل في المساعدة على ضمان ألا تأتي قوة منفردة وتسيطر على هذا الفضاء الجيوسياسي، وألا يعاق وصول المجتمع العالمي مالياً واقتصادياً إليه». هذا مثالٌ صارخٌ على دور أمريكا كقاطرة إمبراطورية: بوجود سياسة إمبريالية خارجية مصممة للمحافظة على أوضاع الولايات المتحدة الاستراتيجية، بل وقبل أي شيء، «أهمية متزايدة لا حدود لها» هي ضمان «الجائزة الاقتصادية للمجتمع العالمي».. أي بكلمات أخرى، الولايات المتحدة هي قوة هيمنة عالمية تعمل من أجلً مصالحها المالية الدولية.

كذلك، حذّر بريجنسكي من أنّه «قد يكون على الولايات المتحدة أن تقرر كيفية تدبر أمر تحالفات إقليمية تسعى لدفع أمريكا خارج أوراسيا، وتهدد بالتاليً منزلة أمريكا كقوة عالمية»، كما أنّه، «يعوّل على المناورة والتلاعب بغرض منع ظهور تحالف معاد يسعى في نهاية المطاف إلى تحدي سلطة أمريكا». إذاً، «فالمهمة الأكثر إلحاحاً هي التأكد من ألاّ تحقق دولةٌ أو ائتلاف دول القدرة على طرد الولايات المتحدة من أوراسيا، أو تضعف عًلى نحوٍ ملحوظٍ دورها التحكيمي البارز».

الحرب على الإرهاب والإمبريالية الفائضة

في العام ٢٠٠٠، نشر البنتاغون وثيقةً تدعى «رؤية مشتركة للعام ٢٠٢٠»، تلخص مشروع إنجاز ما قصد أنّه «الهيمنة المتكاملة»، بوصفه مخططاً تفصيلياً لوزارة الدفاع الأمريكية في المستقبل. «تعني الهيمنة المتكاملة قدرة قوات الولايات المتحدة، بالعمل منفردةً أو ضمن تحالف، على إلحاق الهزيمة بأي عدو والسيطرة على أيّ وضع عبر سلسلة من العمليات العسكرية». ويتابع التقرير مؤكداً: «تعالج الهيمنة المتكاملة من خلال سلسلة من النزاعات من حرب نووية إلى ميادين الحروب الكبرى وإلى الحوادث الصغرىً». وكذلك، «فتطوير شبكة معلوماتٍ عالمية سيقدم بيئةً لتفوق القرار».

أوضحت ذلك الباحثة في الاقتصاد السياسي إيلين وود على النحو التالي: «تتطلب السيطرة غير المحدودة على الاقتصاد العالمي وعلى الدول المتعددة التي تديره عملاً عسكرياً لا نهاية له، سواءٌ تعلق الأمر بالزمن أم بالأهداف». وأيضاً: «تتطلب الهيمنة الإمبريالية في اقتصاد رأسمالي عالمي توازناً دقيقاً ومتناقضاً بين قمع المنافسةَ والإبقاء على شروط اقتصادات التنافس التي تولد الأسواق والربح. وهذه أحد التناقضات الأكثر جوهريةً في النظام العالمي الجديد».

بعد الحادي عشر من أيلول، طبّق «مبدأ بوش» الذي يطالب بـ«حقٍّ حصري ومن طرف واحد بشن هجمات وقائية في أي زمان وأي مكان مًتحرراً من الاتفاقاتً الدولية لضمان أنّ قوّاتنا ستكون قويةً بما يكفي لثني أعداء محتملين عن مواصلة بناء قدرات عسكريةً بأمل التفوق على قوة الولايات المتحدة أو معادلتَها».

قام حلف الناتو بأول غزو بري لدولة في كامل تاريخه بغزوه أفغانستان واحتلالها في تشرين الأول ٢٠٠١. كانت الحرب الأفغانيةً معدّةً في الواقع «مسبقاً قبل أحداث ١١ أيلول، مع انهيار صفقات خطوط أنابيب النفط الرئيسية بين كبرى شركات النفط الغربية والطالبان. تم الإعداد للحرب نفسها في صيف ٢٠٠١، وكانت خطة العمليات تنص على خوضها منتصف تشرين الأول».

خارطة «الإرهاب».. هي خارطة النفط!

تعتبر أفغانستان دولة بالغة الأهمية بالمعنى الجيوسياسي، لأنّ «نقل كامل الوقود الأحفوري لحوض قزوين عبر روسيا وأذربيجان سيعزز سيطرة روسيا الاقتصادية والسياسية على جمهوريات آسيا الوسطى، وهو أمرٌ أمضى الغرب عشر سنوات في محاولة منعه. أما نقله بأنابيب عبر إيران، فسيقوي نظَاماً تسعى الولايات المتحدة لتصفيته. كما أنّ إرساله في طريق طويل عبر الصين، بعيداً تماماً عن الاعتبارات الاستراتيجَية، بَاهظ التكاليف. لكنّ مدّ خطّ أنابيب عبر أفغانستان سيسمح للولايات المتحدة بملاحقة هدفها بـ(بتنويع إمدادات الطاقة) واختراق أكثر أسواق العالم ربحيةً».

وكما أشارت صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل بعد أسبوعين فقط من هجمات ١١ أيلول، «وراء تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على الرد على الجناة الذين قاموا بهجمات ١١ أيلول، ووراء ما يرجح أن يكون معارك مديدةً ستتسبب في مزيد من الضحايا المدنيين في الأشهر والسنوات القادمة، يمكن لكًلمة واحدة أن تلخّص المصالح الخفية الكامنة وراء الحرب علىً الإرهًاب. هذه الكلمة هي: النفط». وقدّمت الصحيفة مزيداً من التوضيح في السياق نفسه: «كارثة الأهداف والملاجئ الإرهابية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى هي أيضاً، وإلى درجة استثنائية، خارطة مصادر النفط الرئيسية في العالم في القرن ٢١. الدفاع عن موارد الطاقة تلك سيكون أكثر من صدام بسيط بين الإسلام والغرب، منطقة الحرائق لنزاع عالمي فيً العقودً القادمة».

من بين العديد من الدولً المعتبرة حيث يوجد معبرٌ بين الإرهاب واحتياطيات النفط والغاز الطبيعي التي تشكل أهميةً حيويةً للولايات المتحدة والغرب، هنالك كل من السعودية وليبيا والبحرين وإمارات الخليج وإيران والعراق ومصر والسودان والجزائر وتركمانستان وكازاخستان وأذربيجان والشيشان وجورجيا وشرق تركيا. ما هو هامٌ أنّ «هذه المنطقة تقدّم أكثر من ٦٥ بالمائة من إنتاج النفط والغاز الطبيعي في العالم». بل «من المحتم أنّ كثيرين سينظرون إلى حرب على الإرهاب بوصفها حرباً لمصلحة شركات شيفرون وإكسًون موبيل وأركو الأمريكية، وتوتال الفرنسية، وبريتيش بتروليوم، ورويال دوتش شيل والعمالقة متعددي الجنسية الآخرين، وهي شركاتٌ لديها استثمارات في المنطقة تبلغ مئات مليارات الدولارات».

ليس سراً أنّ لحرب العراق أيضاً صلة كبيرة بالنفط. في صيف ٢٠٠١، دعا ديك تشيني لاجتماع لجنة عمل الطاقة، وكانت جملة اجتماعات بالغة السرية وُضعت فيها سياسة الطاقة للولايات المتحدًة الأمريكية. في هذه الاجتماعات وغيرها من اللقاءات، اجتمع تشيني ومساعدوه مع كبار مسؤولي شركات شيل أويل وبريتيش بتروليوم وإكسون موبيل وشيفرون وكونوكو. في اللقاء الذي انعقد قبل ١١ أيلول، وقبل أية إشارة لحرب قادمة على العراق، قدمت وثائق عن حقول النفط وًخطوطً الأنابيب ومصافي التكرير العراقية، وتمت مناقشتها، و«وثائق حول السعودية والإمارات العربية تبرز على نحو مشابه حقول نفط وخطوط أنابيب ومصافي ومحطات كلً بلد». مًنذ ذلك الوقت، استلمت رويال دوتش شيل وبريتيش بتروليوم عقود النفط الرئيسية لتطوير حقول النفط العراقية.

لقد أفادت الحرب على العراق، وكذلك الحرب على أفغانستان، إفادةً واسعةً المصالح الاستراتيجية الإمبريالية الأمريكية على نحو خاص، وكذلك مصالح الغرب الاستراتيجية الإمبريالية في المنطقة. وعلى نحو خاص، كانت الحروب مصممةً استراتيجياً لتصفية أوً تهديد أو احتواء القوى الإقليمية، إضافةً إلى إنشاء بضع عشرات من القواعد العسكرية في المنطقة، تؤسس لتواجد إمبرياليً راسخ. يستهدف ذلك على نحو واسع كبارً اللاعبين الإقليميين الآخرين وخاصةً المحيطيًن بروسًيا والصين الذين يهددون وصولهما إلى احتياطيات النفط والغاز في المنطقة. يتم تطويق إيران حالياً بالعراق من جانب وبأفغانستان من الجانب الآخر.

ملاحظات ختامية

في مواجهة انهيار اقتصادي عالمي معمم، تتزايد مظاهر حرب عالمية شاملة. تاريخياً، تميزت فترات الانحطاط الإمبريالي والأزمة الاقتصادية بتصاعد العنف الدولي والحرب، حيث وسمت الحربان العالميتان الأولى والثانية انحطاط الإمبرياليات الأوروبية، وترافق ذلك مع الكساد الكبير الذي استشرى في الفترة التي فصلت بينهما.

حالياً، يشهد العالم انحدار الإمبراطورية الأمريكية، وهي نفسها وليدة الحرب العالمية الثانية. بعد هيمنتها الإمبريالية ما بعد الحرب، أدارت أمريكا النظام النقدي الدولي وتولت الدفاع عن الاقتصاد السياسي العالمي ولعب دور الحكم فيه.

القسم الأول من هذه المقالة لخص الاستراتيجية الإمبريالية للولايات المتحدة ـ حلف الناتو لدخول النظام العالمي الجديد، الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١. كان الهدف الرئيسي التركيز على روسيا والصين وتطويقهما ومنع صعود قوة عظمى. كان على الولايات المتحدة أن تعمل كمركز هيمًنة إمبريالي، وتخدم المصالح المالية الدولية في فرض النظامً العالمي الجديد. أما القسم الثاني لهذه المقالة، فسيتفحص «الثورات الملونة» عبر أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، متابعاً سياسة الولايات المتحدة وحلف الناتو في احتواء روسيا والصين، بينما تتحكم بالوصول إلى احتياطيات الغاز الطبيعي الرئيسية وطرق النقل. كانت «الثورات البرتقالية» قوةً حيويةً في الاستراتيجية الجيوسياسية الإمبريالية، والقيام بتحليلها أساس فهم النظام العالمي الجديد.

❖ أندرو غيفن مارشال باحث مساعد في مركز أبحاث العولمة CRG. يقوم حالياً بتدريس الاقتصاد السياسي والتاريخ في جامعة سيمون فريزر.

- مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية الأساسية في «أوراسيا» تتمثل في العمل بشتى الوسائل على ضمان ألا تأتي قوة منفردة وتسيطر على هذا الفضاء الجيوسياسي بنفطه وغازه، وألا يعاق وصول الإمبريالية العالمية مالياً واقتصادياً إليه..

- هل هي مجرد مصادفة أن خارطة الأهداف و«الملاجئ الإرهابية» في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى هي أيضاً، وإلى درجة استثنائية، خارطة مصادرً النفط الرئيسية في العالم في القرن الحادي والعشرين؟؟

.. لكن بأية حال عدت يا عيد؟

جهاد أبو غياضة

يرتكز مفهوم العيد عموماً في الفلسفة والثقافة على أمرين: التكريم والبهجة اللذين يفترضان التجدد والتكرار، وهو ما سمي بالعود، ومنه جاءت التهنئة العربية «عساكم من عواده»، والمناسبة الزمنية التي تشكل سبب للاحتفال، وهي إما مناسبات دينية: «الفطر، الأضحى، الميلاد، رأس السنة»، أو إنسانية: «عيد الأم، الشهداء»، أو سياسية: «الاستقلال»، ومنها ما هو مناسبة فلكلورية بيئية أو عرفية تعيد تأكيد حالة التواصل المختصة بجماعة ما في تطورها القومي، كأعياد الربيع والحصاد، أو ذكرى موقعة حربية، أو حادثة تاريخية. وهذا الفهم لمفهوم العيد موجود لدى كل الأديان والملل والقوميات.

ولكن للعيد بعد آخر يجاوز مفهوم العيد التقليدي. ففي فهم الفلسطينيين منذ نكبة عام ١٩٤٨ ونتائجها التي أوجدت على الأرض قضية بلاد محتلة؛ وشعب لاجئ مشتت في مشارق الأرض ومغاربها، وبالأهم ضياع صبغة الهوية الوطنية الواحدة عند هذا الشعب، وما خلفته رياح الأنواء، وظلم القريب قبل العدو على تكوين الفلسطينيين. أخذت تتبلور في العقل الجمعي الفلسطيني رؤية جديدة لمفهوم العيد مرتبطة بالتحرر والعودة، وصولاً إلى شعار «عيدنا يوم عودتنا وإقامة دولتنا»، وهو ما انعكس بدوره على مصطلحات التهنئة والمباركة في الأعياد كـ«بالعودة والنصر».

وما لبث هذا الفهم أن أخذ بالتعمق والترسخ خصوصاً بعد كل نكبة جديدة أضيفت على سني عمر القضية الفلسطينية.. من مجازر الأردن.. إلى غزو لبنان ١٩٨٢ وإخراج فصائل المقاومة من بيروت، وأخيراً وليس آخراً العدوان على غزة وتدميرها ومحاصرتها، بحيث تحول العيد فيها إلى باعث من بواعث القلق والهم في ظل الحصار الإسرائيلي الخانق على القطاع، ونقص المواد التموينية والسلع، والشح شبه التام في مقومات الصناعات الأساسية الغذائية والنسيجية، وان وجدت البضائع فهي بضائع مهربة عن طريق الأنفاق تباع بأضعاف أضعاف قيمتها الحقيقية.. و«من ما له جديد لا عيد له».. وكأن الحزن كان بحاجة لأسباب جديدة تضاف إلى أسبابه الكثيرة التي يملكها الفلسطينيون، وبالأخص الأطفال الذين ما عادوا يطمحون حتى بالحصول على حلوى العيد أو «العيدية النقدية».

التغيير الآخر في مفهوم العيد، العراق النازف احتلالاً وتناحراً طائفياً وسياسياً باسم الديمقراطية، ونهباً للثروات والتفتيت باسم الفيدرالية، ناهيك عما يعانيه الشعب العراقي من عوز وتشريد وغربة.



كل ذلك والأحوال العربية بألف خير.. فبعد واقعة الخرطوم الكروية «مباراة الجزائر ومصر»، وما خلقته من اصطفافات تناحرية وأحداث شغب، وغياب لأبسط أخلاقيات الأخوة والانتماء المشترك، وما سمعناه من تصريحات مقززة من الجانب المصري وصلت حد التبرؤ من العروبة، وإعلان تشجيع المنتخب الإسرائيلي، أضيف وجع جديد لمناسباتنا المتتابعة. وكأن الأحوال العربية المفككة والمضطربة إلى حدود القطيعة لم تكن بحاجة إلا لهذا الحدث البسيط نسبياً لتسقط آخر أورق التوت عن عوراتنا العربية. أجل، مباراة بكرة القدم أشعلت حرباً كلامية وسيلاً جارفاً من السباب والشتائم.. لكأن الخلاف غدا مسألة سيادة أو تحرراً وطنياً. بالإضافة للاهتمام المبالغ فيه من سلطات البلدين بمجريات المباراة ونتيجتها، حتى خيل لنا أن البلدين أنجزا بنجاح مسؤوليتهما تجاه قضايا الفقر، والبطالة، والأمية، والرعاية الصحية، والحريات السياسية في كل من مصر والجزائر.. ولم يبق لهما سوى التفرغ لشؤون كرة القدم.

لقد نسي الطرفان بكل أسف أن الفائز من كل هذا العماء الأهوج هو العدو الذي خصص ساعات طوال من إعلامه المقروء والمسموع لمناقشة المباراة ومجرياتها والسخرية من العرب.

أحد الحكماء قال: ما نفع اتساع العالم إن كان حذائي ضيقاً؟

كل عام ونحن بخير من نوع آخر.

ربما..!

عندما تكتب الفئران

«كثيراً ما يُعَدُ عمل الناقد من أسهل الأشياء فليست به مخاطرة. لا نخاطر بشيء ونستمتع بالتحكيم!! وكثيراً ما ننجذب للنقد السلبي، ما أمتع النقد السلبي لمن يكتبه ولمن يقرؤه!! لكن الحقيقة المرة التي يجب أن نواجهها أنه، وبكل المقاييس أحياناً، أتفه الأشياء التي ينتجها الآخرون قد تزيد أهمية عن كل ما نقول. لكن المخاطرة الوحيدة التي يتعرض لها الناقد هي عندما يتحمّس ويدافع عن الجديد، فالعالم لا يرّحب بالمواهب الجديدة أو التغيير، والجديد يحتاج إلى صديق. بالأمس اختبرت شيئاً جديداً: وجبة لا مثيل لها من مصدر لا يتوّقعه أحد، ولنقل إن الوجبة والطاهي أثبتا أن فكرتي المسبقة عن جودة الطهو بالغة التواضع، لقد هزّ كياني بشدّة. في الماضي لم أخف رفضي لعبارة الشيف «غوستو» المشهورة «الطبخ للجميع»، ولكن لم أكن أدرك ما كان يعنيه سوى الآن، وبالرغم من اني ما زلت أرى أنه لا يستطيع أي شخص كان أن يصبح فناناً عظيماً، لكن الفنان العظيم قد يأتي من حيث لا نتوّقع. لا يمكن أن تتصورّا مدى تواضع نشأة العبقري الذي يطهو الآن في مطعم «غوستو» والذي يُعد برأيي، وبكل صدق، أفضل شيف في فرنسا، وسوف أعود إلى مطعمه قريباً جائعاً إلى المزيد»..

هذه الكلمات عبارة عن مقال كتبه الناقد أنطوان أيغو في فيلم التحريك «Ratatouille» الذي ظهر في النسخة عربية مدبلجاً باللهجة المصرية حملت عنوان: «خلطبيطة بالصلصة».

يروي الفيلم مأثرة الفأر الطموح ريمي الذي يريد أن يتحوّل إلى طباخ، متحدياً قوانين الطبيعة، انطلاقاً من إيمانه بالشعار رفعه الطباخ الشهير غوستو.. وفعلاً ينجح ذلك الفأر (بكل ما تعنيه كلمة فأر من تصغير وتحقير) في تحقيق ما يصبو إليه نجاحاً يرغم الناقد العنيد إيغو على كتابة المقال الوارد قبل قليل.

لنتأمل ما يقوله المقال ونقرن ذلك بواقع الكتابة والفن الجديدين: ألا يبدو عزوف النقاد عن تناول هذا الجديد نوعاً من عدم القدرة على تذوق ما تكتبه «الفئران» المتمردة على ما ظنناه دوماً قوانين الطبيعة والكتابة... والحياة؟!

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

أين الشعر؟؟

◄ ستيركوه ميقري

الشعر برأي أيها القارئ العزيز ليس سوى تصوير للواقع والمشاعر والأحاسيس، ولكن بأدوات غير واقعية، ومما لاشك فيه أن اللغة هي الأداة الرئيسية التي يعزف الشاعر على أوتارها أجمل الألحان الشعرية، وأنت تعاف الشعر إن تخلى عن خياله وصوره واكتفى بالتصوير وبالمعاني المباشرة، فيتحول الكلام الى مجرد كلام لا لون له ولا رائحة، وتفقد اللغة عذوبتها وجمالها، حتى ولو التزم الشاعر بالأصول الأولى للشعر الوزن والقافية.

هذا من حيث مضمون الشعر، ولكن ماذا عن الشكل؟ أي شكل الشعر وعلاقته بالمضمون.

لقد طرأ تغيير على العمود التقليدي للقصيدة العربية، فجاءت قصيدة التفعيلة لتعطي شكلا جديدا غير مألوف، فتخلصت من بحور الفراهيدي وحافظت على القافية المتعددة أحيانا في صلب القصيدة، وحافظت على الموسيقى في النظم باسخدام تفعيلة واحدة للقصيدة كلها.

ولكن يبدو أن هذا التطور لم يكن كافياً بالنسبة للبعض، فابتدعت مقولة أن الشعر مات بعد المتنبي، وأن مرحلة الحداثة التي نمر بها تفرض علينا أن نتخلص من هذه القيود المفروضة على شكل القصيدة، بحيث نخلصها نهائيا من قيود الوزن والقافية، لنحرر الشعر العربي منها وندعه يبحر نحو الحرية، فأحدثت ما تسمى الآن قصيدة النثر، وتحول النثر بقدرة قادر الى شعر أو ما يسمى بالشعر المنثور.

وبالتالي يحق لكل من يرنو لمعرفة الحقيقة أن يتساءل هذا السؤال المشروع وهو يقرأ النص التالي، وعنوانه «قديسك أنا» المنشور في صحيفة الديار اللبنانية الصادرة بدمشق بالعدد رقم ٧٤٩٧ تاريخ ١٩\١١\٢٠٠٩ وهو: أين الشعر, وفي الحقيقة فإن هذا النص استفزني كثيرا مع كل احترامي لكاتبه, فقد لمست مباشرة أن النص مكتوب على عجل وخلال دقائق معدودة لا أكثر، وقد أستسهل الكاتب أو الناظم لهذا النص الكتابة، متغافلا عن قصد وربما دون قصد أهم مقومات الشعر، وهو الخيال واللغة الشعرية، واللغة الشعرية سمة لابد من توفرها في النص ليقال عنه بأنه قصيدة شعرية، وبغض النظر فيما إذا كان النص أو القصيدة عمودية أو تفعيلة أو شعراً منثوراً، لذلك طرحت على نفسي هذا السؤال المشروع: أين الشعر، وللمساعدة في الإجابة على هذا السؤال بادرت الى تحويل النص المنثور إلى قصيدة عمودية تحت العنوان نفسه، محافظاً في الوقت نفسه على مضامين النص النثري، و على أغلب التعابير والكلمات المستخدمة فيه. وأترك لك أيها القارئ العزيز الإجابة عن هذا السؤال الكبير: أين الشعر؟

قديسك أنا

حياة يا حياتي
قبل أن ألتقيك
كنت في غيبوبة لا قيام منها
جميع الأطباء الذين عاينوني
أجمعوا أنني لن أعيش
وان ساعتي دنت
رفعت الصلوات والتضرعات
وصفوا لي العسل والمن والسلوى
استعانوا بالسحرة وعلماء الغيب والفلك
استنفذوا كل الطرق والوسائل
إنما أغفلوا علاجي عن طريق الحب
أنت علاجي ودوائي وشفائي
الحب علاجي ودوائي وشفائي
الحب علاج سحري
فقط الذين يؤمنون به ينالون الشفاء
الحب معجزة
وليست كل الآلهات مخولة صنع العجائب
الحب مقدس
ولا أي قديس يعرف كيف يمارس الحب
أنا قديسك يا حياتي الحب هو نشأتي وصناعتي
قلة من يقدر الحب والحياة
أما أنا فمؤمن فيك
لأن شعورك لامس قلبي فشفيت

نص بديع ناد المنشور في جريدة الديار العدد٧٤٩٧ تاريخ ٢٠٠٩/١١/١٩.

قديسك أنا

لأنــي يـا حـيـاتـي رمـيـت سقـما ... أعـيـش وبـلـوتـي ذابـت بـذاتـي
يـشـردنـي الـشـقـاء عـلـى شقاء ... الى غـيـبـوبـة فـيـهـا رفـاتـي
ولمـا عـايـن الأصـحـاب سقـمي ... وأيـقـن كـلـهـم حـتـمـا مماتي
وانـــي لــن أعـيـش بـلا دواء ... ومـا كـنـت التـقـيـتـك يـا فتاتي
وقـد أعـيـا الأطـبـاء عـلاج ... ومـالـت عـنـه كـل الشافيات
أضـافـوا المـن والسـلـوى ولكن ... مـع الاعـسـال في بعض الفتات
وقـد سـدت لهـم كـل الـدروب ... وهـانـت في وسـائـلـهـم حياتي
وآسـيـت الضنى من محل غيمي ... وقـحـطٍ لا يـغـادر أمنياتي
وهكذا....

ركن الوراقين

بحث في المعطيات المباشرة للوعي



أصدر هنري برغسون هذا الكتاب «بحث في المعطيات المباشرة للوعي» وهو بعد في سن الثلاثين. يمثل الكتاب (إصدار المنظمة العربية للترجمة، ترجمة الحسين الزاوي) محطة مهمة في مسار عمله، كونه يطبق فيه منهجاً جديداً من أجل استقصاء الوعي الذي نمتلكه بصدد أنانا، كما يعرض الملامح الأولية لما سوف يشكل لاحقاً نظريته الخاصة بالمعرفة. الترجمة لحسين الزاوي يمثل برغسون أحد الوجوه المؤسسة للفلسفة الفرنسية المعاصرة. وهو بلور فكره بالاعتماد على تحليل نقدي للمناهج وللنتائج العلمية لعصره. وتطمح فلسفته ذات الطابع الروحي، إلى أن تكون بمنزلة «عودة واعية ومتعقلة إلى معطيات الحدس»، التي تمكننا وحدها من التطابق مع الحركة الحرة والهالقة للحياة والروح.

أجمل قصّة عن اللغة



وصدر عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «أجمل قصّة عن اللغة» تأليف باسكال بيك، لوران ساغار، جيسلان دوهان وسيسيل ليستيان، وترجمة اللبنانية ريتا خاطر.

إنّ اللُغز المحيّر هو في معرفة كيفية تعلّم كل طفل بشري الكلام من جديد: كيف يتعرّفَ إلى الكلمات، وما الذي يًحصل في دماغه؟ إنّ الاكتشافات المذهلة التي أنجزها الأنثروبولوجيون والألسنيون وغيرهم تسمح لنا اليوم بتعقّب مسارب اللغة، منذ الأحافير الأولى. وهنا، في هذا الكتاب، يتعاون ثلاثة باحثين ليرووا لنا، بكلام بسيط، إحدى أجمل قصص البشرية وأكثرها فرادةً؛ بلا أدنَى شكّ.

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/12/2) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

باسم ياخور: أنا ممثل مغامر

حين أجرينا هذا الحوار كان باسم ياخور يعد العدة للسفر إلى قرية «السمرا» من أجل تصوير الجزء الثاني من المسلسل الكوميدي المحبوب «ضيعة ضايعة». باسم مثال من بين أمثلة سورية كثيرة تضرب لتؤكد عصامية الفنان السوري الذي خرج من العدم بالصناعة الدرامية السورية التي استطاعت أن تلقي الضوء على الكثير من الأسئلة الاجتماعية المسكوت عنها، فصارت مكوناً أساسياً للثقافة الجماهيرية.



• كيف تحبّ أن تعرّف عن نفسك؟؟

أعرّف عن نفسي بأنني شخص هاو حتى هذه اللحظة، رغم أنني أشتغل في هذه المهنة بمفهوم احترافي. وأعتقد أن المزج بين حالتي الاحتراف والهواية في الفن مسألة ضرورية، لأنه يجعلك تنظر إلى عملك بمتعة، وليس فقط كعمل يجب أن ينجز. أنا أشتغل بمتعة لأني أرى نفسي كهاو وليس كممثل. تعلمنا خلال دراستنا في «المعهد العالي للفنون المسرحية»، على يدي فايز قزق وغسان مسعود بأن استمتاعك بما تؤدي ينتقل بالعدوى إلى المشاهد، وبأن المتعة تؤثر إلى حد كبير بمزاج من يشاهدك. برمجت نفسي، واختياراتي على هذه الطريقة، بحيث تعتمد أيضا على المتعة..

درست التمثيل دراسة، ورغم أني درست المسرح إلا أنني اشتغلت القليل منه والكثير من الدراما التلفزيونية. في النهاية كله دراما. عملت مع المخرج جواد الأسدي في مسرحية «تقاسيم على العنبر» لتشيخوف وكانت من المسرحيات المؤثرة في سورية لفترة طويلة. وعملت معه في دور صغير جدا في «الاغتصاب» في إعادة العرض التي تمت في لبنان. وعملت أيضا مسرحية «النو» (كانت مشروع تخرّج) وأصبحت سهرة تلفزيونية فيما بعد أخرجها هيثم حقي. وعملت مسرحيتي الخاصة وهي من إنتاج خاص وكان اسمها «الرجل المتفجر» وكانت تنتمي للمسرح الجماهيري، وليس التجاري. وأحضر حاليا لمسرحية ستكون أنضج من المسرحية السابقة، اسمها «حديث أموات»، أنوي إخراجها للنور في نهاية هذا العام. أرى التمثيل تجربة مستمرة قد تنجح أو لا تنجح. أحيانا تستطيع أن تحقق فيها ما ترغب.. هو درس مستمر تتعلم منه. أعتقد أنني من أكثر الناس جرأة بين الفنانين لأنني خضت تجارب بعضها هوجم جدا وبعضها نجح نجاحا كبيرا، وأهم شيء يميز الحالة التجريبية هو أنك لا تكون ضامنا سلفا للنجاح أو الفشل. وبرأيي أن النجاحات الفنية تحتاج لقلب قوي ولجرأة. الجبان في المفهوم الفني، لا يفشل فشلاً ذريعا ولا يواجه انتكاسات.. أنا اخترت أن أجرب فأحيانا نجحت نجاحا ساحقا، وأحيانا فشلت فشلاً ذريعا، ولعل ما غطى على هذا الفشل هو بعض التجارب المهمة كـ«بقعة ضوء» و«ضيعة ضايعة».. أنا ممثل مغامر، عندي حس عال بالجرأة..

• ما مدى استيعابك لقدراتك كممثل وكيف تحكم على نفسك بأنك قادر على أداء هذا الدور أو ذاك؟؟

مبدئياً الممثل يجب أن يكون قادراً على أداء أي دور.. أما الاختيار فيتعلق بالمزاج.. إلى أي مدى لدي رغبة في تجسيد هذه الشخصية أم لا.. كذلك يأتي دور الكاتب في طريقة نسجها بمصداقية وجمال وجاذبية..عندها فقط تقرع بابك الشخصية وتقول لك: خذني..

• بماذا تمثل بالوجه؟ بالجسد؟ من وجهة نظرك أين تكمن قوتك كممثل؟

التمثيل لا يكون لا بالوجه ولا بالجسد، بل بالروح.. لأن الروح هي التي ترتسم على الوجه والجسد. الجسد وسيلة لإظهار ما يعتمل في داخلك، وهذا ما يسمى بالأداء الذي يأتي من الداخل إلى الخارج وليس العكس. تستطيع أن تركّب شكلاً وحركة ولوازم لفظية وتقدم شخصية مبنية على هذه التفاصيل، لكن هذا ضعيف، لأنه خال من الحس النفسي، عندما يكون هناك فهم عميق لروح الشخصية ترتسم عليك..

• أجدت في كل الأنواع التي قدمتها لكن الكوميديا أخذتك بشكل خاص هل جاء هذا عن قرار مسبق ومتعمد؟؟ أم تماشيا مع رغبة السوق؟ أم أنها المصادفة؟؟

هو قرار متعمد لسبب بسيط وهو أن الكوميديا هي المادة الأكثر إثارة للجدل بين كل الأنواع الأخرى، وهي الجرأة التي أحبها، إما تنجح نجاحا باهرا وإما تفشل فشلاً ذريعا. في الكوميديا لا توجد حلول وسطى. أنا شخص حاد وثوري.. أحب أن أخطو بتجارب مختلفة.. لست صفحة ماء راكد، أنا مع خيار البحر المتلاطم الأمواج ضد السكون..

كما أن الكوميديا سلاح في غاية من الخطورة، لأن ما تستطيع أن تقوله في الكوميديا لا تستطيع أن تقوله في غيرها. هي تتيح لك التعبير عن مسائل ساخنة بما تمنحه من هوامش واسعة من الحرية واللعب حيث يمكنك التعبير فيها عن نفسك الحرة، لأنك عندما تلعب بحرية وتحقق المتعة مما يجعلك توصل رسائلك كلها. الكوميديا مساحتي الشخصية لأنها حالة من المتعة والحرية استثنائية الجمال والسحر، والكوميديا قرار متعمد وإنجاز تراكم خطوة خطوة..

• لو نظرت إلى تجربتك نظرة نقدية ترى أين كان النجاح والفشل فيها؟

الفشل كان حصرا في تجاربي الكوميدية، لأن بقية الأعمال إن لم تحقق نجاحا فهي لا ترتكب فشلاً، وبالتالي تمر مرور الكرام. في الكوميديا عكس النجاح هو الفشل حصرا. تخبطت في حياتي المهنية فور تخرجي حيث بقيت مدة ثلاث سنوات دون عمل، طبعا آنذاك لم تكن قد ظهرت هذه الفورة الدرامية.. كانت الدراما محتكرة في شركة واحدة في سورية، مدير هذه الشركة ممثل كان راضيا عن البعض، والبعض الآخر غير المرضي عنه يعمل ضمن شروط هذه الشركة، وضمن خيارات هذا المدير. لم يكن أمامنا خيار، اشتغلنا بعض الأعمال الكوميدية التي تعتمد على الأداء العريض والحركة والمبالغة الشديدة التي تصل إلى حد التهريج. لكني أرى أن هذه التجارب إيجابية من ناحية التعريف بنا، وقد علمتنا من أخطائنا رغم كل العيوب التي فيها، فقد أضاءت أمامنا الدرب لتخرج مشاريعنا اللاحقة، حيث اتضح ما نريده.. قدمت لنا دروسا مستفادة في المهنة: في التعامل مع النص، وفي الارتجال بشكل احترافي.. الارتجال مسألة حساسة وتحتاج كونترول شديدا جدا، والدرس الأهم أن هذا (الكنترول) هو الشريك الذي ترتجل أمامه.. كيف تهيئ له ويهيئ لك، كيف تستقبله ويستقبلك، كي نفرش الطريق للمشاهد.. الكوميديا مثل البيمبونغ بقدر ما يكون الإرسال جميلاً يكون الاستقبال والرد جميلاً أيضاً. والعكس صحيح. وللحق أقول علمني الكثير من هذه التفاصيل رجل محترف اسمه هشام شربتجي. إضافة إلى هيثم حقي الأستاذ الكبير في هذه المهنة وهو أول من أسند إلي دورا غير كوميدي على الإطلاق في مسلسل «الثريا»، وهو دور مهمّ جدا. وفيما بعد أعطاني حاتم علي دورا مهما في المجال التاريخي، وهو دور نور الدين زنكي في مسلسل «صلاح الدين»، وأعتبر هذين الأمرين من الرهانات الجريئة. فيما بعد جاءت الشراكة الفنية مع جيل مختلف من الفنانين خصوصا مع الليث حجو.

■

بين قوسين

شطح!

◀ **خليل صويلح**

حسناً!

ماذا صنعنا خلال عام كامل؟

في أرشيفنا الشخصي هزائم وكبوات وخيبات، أكثر مما نملك من انتصارات، كأن كل فرد فينا، هو عيّنة نموذجية، أو مرآة للمشهدً العام: حروب ومذابح، وتشريد وتنكيل على مستوى العالم. صفقنا طويلاً لـ«تغيير» أوباما، ثم وجدنا القاعة فارغة، قبلها صفّقنا طويلاً لـ«حذاء» منتصر الزيدي بوصفه انتصارا عظيماً ضد الاحتلال الأمريكي للعراق، ثم تفرّجنا على كرة قدم ملوثة بالضغينة، كآخر مشهد يعبّر بامتياز عن سوسيولوجيا المواطن العربي وتطلعاته «القومية»؟

احتفلنا بالقدس عاصمة للثقافة العربية، باعتبارها مجرد ملصق على جدار الذاكرة، وإذا بها تبتعد أكثر تحت وطأة العنف الإسرائيلي وعدم اكتراث العرب. ودّعنا حزب «كاديما» وتسيبي ليفني، ودفعنا فاتورة حزب «الليكود» وبيبي نتنياهو. ولأننا شعوب «فرجة» بامتياز، زدنا عدد المحطات الفضائية إلى أن تجاوزت الـ(٥٠٠) محطة مجانيّة لتصدير الخدر الجماعي، فكثرت الفتاوى، وأغاني الفيديو كليب، وعالمات الفلك والبطاطا والتبولة. هدأت فوضى الحرب في السودان قليلاً، فاشتعلت في اليمن، نسينا دارفور و«سروال» الصحفية السودانية، وعقوبة الجلد، فوجدنا أنفسنا في جبال صعدة، وحرب الخناجر المذهبية. انتهينا من باب الحارة رقم أربعة، وننتظر بشغف باب الحارة رقم خمسة، خصوصا بعد المصالحة التاريخية بين الآغا وأبي عصام بمباركة «النمس».

عام يشبه أعواما أخرى في اندحار أحلامنا الكبرى، وأحلامنا الصغرى، لكننا لانعدم من يعدد إنجازات وقفز حواجز، وسباق المسافات الطويلة في فضائح الفساد. عقدنا مؤتمرات لتمكين العربية الفصحى، فازدادت الركاكة اللغوية، ومواضيع الإنشاء النافل، التي تواجهنا في كل مكان: في الصحف والفضائيات والكتب، ورسائل الحب، ومراثي الفراق والفقدان والشكوى من سوء الحال.

تعالوا نتذكّر ماذا فعلنا حيال الجفاف وانقطاع الكهرباء وشح المياه، والانحباس الحراري، وتلوّث البيئة، وتراجع التعليم، وتخلّف المناهج الدراسية، وتطوير الإعلام، إلى قائمة طويلة، وأجندة ضخمة من الوعود والتوصيات. لدينا عربيا، وهذا امتياز لا تملكه الأمم الأخرى، هو «الترحيل»، أو ما يسمى «إدارة الأزمات». نرّحل أزمات العام إلى العام الذي يليه، في متاهة مسليّة من القرارات والأختام، والحواشي الجانبية، والتواقيع، والملاحظات، ووجهات النظر، والندوات، والاجتماعات الطارئة، ثم نكتشف أننا ندور في المكان نفسه، ندور، وندور، وندور إلى مرحلة الشطح الصوفي!

مارادونا تحت مجهر كوستوريتسا

◀ **نبيل محمد**

لا بد أن الفيلم الوثائقي أو التسجيلي يختلف منهجياً عن الفيلم الروائي الطويل على اعتبار أن القائم عليه محكوم بمصادر ومعان عليه تقديمها وذائقة المخرج متأطرة ضمن الفعل العام الذي تؤديه الصورة التسجيلية، وهنا يقف المخرج البوسني إمير كوستوريتسا محاولا إيجاد صيغة وثائقية جديدة تمكنه من الخوض في مشروعه السينمائي العام ضمن المجال التوثيقي، أي محاولة تطبيق الأساليب الإخراجية العامة له خارج حدود السينما الروائية الطويلة، مختارا شخصية فريدة من نوعها على مستوى العالم كموضوع لفيلمه الوثائقي وهي نجم كرة القدم الأرجنتيني دييغو أرماندو مارادونا، هذه الشخصية التي يعبر عنها كوستوريتسا بأسلوب مختلف حتى عن الفهم العام لها، مشيرا بطريقة غير مباشرة إلى أنه كمخرج ليس من عشاق الكرة ومتابعي ميادينها إلا أن شخصية مارادونا هي ليست مجرد شخصية لاعب كرة قدم شهير، وبالفعل كان المضمون العام للفيلم المتوفر حاليا بالأسواق والذي تم عرضه في مهرجان دمشق السينمائي السابع عشر يناقش شخصية اللاعب كفاعل عالمي في القضايا الإنسانية وفرد جدلي يستحق إثارة الأسئلة وإدارة النقاشات حوله.

يبدأ الفيلم بوصف كوستوريتسا، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الفيلم، للحالة التي يتم فيها تصوير الفيلم، حيث يجد المخرج نفسه في موقف صحفي لا يفضله وهو محاولة متابعة النجم واللحاق به للحصول على مادة إعلامية تتناوله، إلا أن العلاقة في الفيلم تبدأ بالتوثق بين المخرج والنجم لدرجة أن هذه العلاقة تصبح مصدرا أساسيا لأداء المعلومة والحديث عن الشخصية، بل وطريقة التقاء الاثنين تكسو نوعا من الاستثنائية على مجريات الفيلم الذي يدخل بصورة ما حيز الروائية في السرد أكثر من الاعتماد على المرجعية والوثيقة التاريخية.

يظهر مارادونا محارباً ضد التوغل الإمبريالي من خلال أهدافه الكروية على دول العالم الرأسمالي ومن خلال التطرق إلى علاقاته السياسية وصداقته مع فيديل كاسترو الزعيم الكوبي الشيوعي، وتظهر آراء مارادونا غير متمخضة من صراع كروي ومحاولة إثبات نجومية فنية رياضية، ولكن من خلال رأي واحد ودور يحس بنفسه يلعبه على الصعيد السياسي أيضا، منطلقا من الأسرة الفقيرة التي تربى بها وإلى الظروف التي أحاطت به أثناء بداياته مع كرة القدم وصولاً إلى الاحتراف والهدف الاستثنائي على المنتخب الإنكليزي الذي يتكرر خلال الفيلم كصفعة تركها مارادونا في تاريخ الرأسمالية، صفعة من دولة فقيرة وجهت سلاحها الكروي إلى الشباك الأوروبي ليدخل الهدف بأية طريقة كانت ولو باليد، هذا الهدف الخارج عن نطاق المنطق الرياضي للعبة كرة القدم، والذي استطاع كوستوريتسا تصويره من وجهة نظر سينمائية خاصة وتآلفه مع شخصيات كرتونية سياسية لم تستطع الوقوف في وجه الثائر مارادونا عند تسديد هذا الهدف، ليست شخصيات إنكليزية فحسب، بل هم طغاة عالميون لم يملك مارادونا أن يوجعهم إلا من خلال السلاح الذي يحترفه، والذي يوظفه أن كوستوريتسا يعطيه هذا التصور في سياق صراعات عالمية كبرى.

لم يخرج كوستوريتسا عن جوه السينمائي العام بل واستخدم موسيقاه المعتادة في أفلامه ضمن نطاق الفيلم حيث شكلت الموسيقا والغناء الذي يحبه ويمارسه مارادونا أساساً في تقديمه كشخصية رياضية فنية عاشقة للحياة ومناهضة للطغيان.



خرج فيلم «ماردونا» من المصنع ذاته الذي خرج منه «تحت الأرض» و«الحياة معجزة» و«زمان الغجر»، ليخرج بذلك عن كلاسيكية المادة الوثائقية ويكون مادة سينمائية أقرب إلى الفن والإبداع منها إلى الاتباعية والمرجعية والوثائقية فكان مارادونا وكوستوريتسا بطلي فيلم روائي هام جدا يتناول حياة الأسطورة «دييغو أرماندو مارادونا».

■